

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة
تحت عنوان

سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

تحت إشراف
د. بركان يوسف

إعداد الطالب
عادل بونقاب

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. بن فرحات ساعد
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. بركان يوسف
رئيسا	جامعة تيزي وزو	أستاذ تعليم عالي	أ.د. تسة أحمد
رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. حاج صحراوي حمودي



والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

تشكرات

بادئاً بالبدهء. الشكر والحمد لله أن وفقني على إتمام هذا العمل
"وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" ... سورة هود، الآية 80.
وبعد. من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله...

أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى
الأستاذ المشرف على هذا العمل الدكتور بركان
يوسف على كل ما بذله من نصح وتوجيه وتشجيع
لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأساتذة
الذين ساهموا في تكويننا، وما عملي هذا إلا ثمرة
جهودهم.

وفي الأخير الشكر موصول إلى كل من ساهم معي
في إنجاز هذا العمل، من قريب أو من بعيد
ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل عامل من أجل
تنمية هذا الوطن

اهدي ثمرة جهدي.



الملخص

تعالج هذه الدراسة مدى مساهمة السياسات المحلية والحضرية في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، حيث تم التطرق للجانب النظري لكل من التنمية المحلية، الحضرية والتنمية المستدامة، الأجندة 21 ومؤشرات القياس، وبعدها تم عرض التدابير القانونية والمؤسسية وكذا الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، ثم تم التطرق لسياسات وبرامج التنمية المحلية والحضرية التي اتخذتها الجزائر من أجل تفعيل العملية التنموية بكامل التراب الوطني بعد فشل السياسات التنموية السابقة التي كانت تعتمد على التخطيط المركزي.

من أجل معرفة مدى مساهمة هذه السياسات في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة قمنا بدراسة وتحليل مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية والوقوف على نسبة تحقيقها.

وفي الأخير قمنا بتقييم هذه السياسات وتحديد مواطن ضعفها، وطرح التوصيات التي نراها مناسبة لتفعيلها ومعالجة قصورها.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، التنمية الحضرية، التنمية المستدامة، الأجندة 21، الأهداف الإنمائية للألفية، مؤشرات القياس.

Abstract

This study examines the contribution of local politics and urban areas in the implementation of Agenda 21 for local sustainable development in Algeria. Thus, a literature theory has been developed for each of the local development, urban, sustainable development, Agenda 21, benchmarks. Then, it has been reviewed the legal and institutional, as well as the national strategy for environmental protection and sustainable development in Algeria. Therefore it has been addressing the policies and programs of local development and urban areas taken by Algeria so to activate the development process, the full national territory, after the failure of previous development policies, which have been relied on central planning.

We study and analyze indicators of the Millennium Development Goals to identify the percentage goal that has been achieved. This will determine the contribution of these policies in the implementation of Agenda 21 for local sustainable development.

Finally, we evaluated these policies and identify its weaknesses, and made recommendations that we may see as an opportunity to activate and to address its shortcomings.

Key words: Local development, urban development, Sustainable development, Agenda21, Measurement indicators.

هيكـل الدراسة

أ- و	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: مدخل عام للتنمية المحلية والحضرية
40	الفصل الثاني: التنمية المستدامة والأجندة 21 ومؤشرات القياس
69	الفصل الثالث: سياسات التنمية المحلية والحضرية في الجزائر
99	الفصل الرابع: مدى مساهمة السياسات المحلية والحضرية في تحقيق الأجندة 21
134	الخاتمة العامة
139	الملاحق
151	قائمة المراجع
163	الفهارس

قائمة المختصرات

- (PSD): المخطط القطاعي للتنمية.
- (PCD): المخطط البلدي للتنمية.
- (SNAT): المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- (SRAT): المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم.
- (PAW): المخططات الولائية لتهيئة الإقليم.
- (SDAAM): المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى.
- (PDAU): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- (P.O.S): مخطط شغل الأراضي.

المقدمة العامة

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا، فمن النمو الاقتصادي إلى التنمية الاجتماعية إلى تنمية الحريات الفردية والجماعية ومحاربة الفساد، لتستقر المفاهيم على التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلم يعد معدل النمو الاقتصادي كافيا للحديث عن تحقيق التنمية، بل اتسع الأمر إلى قضايا التوزيع وحماية المهتمشين، والتقليل من حدة التفاوت بين شعوب الدول، وشرائح المجتمع في الدولة الواحدة، كما طال الاهتمام أيضا قضايا البيئة والموارد الطبيعية الناضبة منها والمتجددة، والاهتمام بالأجيال القادمة، وكل هذه العناصر أصبحت تشكل خيوطا في نسيج نمط التنمية الجديد الموسوم بالاستدامة.

من جهتها الجزائر عمدت بعد الإستقلال إنتهاج سياسة التصنيع، حيث ركزت على المنشآت الصناعية الكبرى اعتقادا منها أنه النهج الصحيح للخروج من دائرة التخلف والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين ظروف معيشة السكان.

ولتحقيق هذا الهدف تبنت أسلوب التخطيط المركزي الشامل في كل الميادين الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وقد تجلى ذلك عبر المخططات التنموية الكبرى التي ركزت جل نشاطها وبرامجها في الجهة الشمالية للوطن وبالأخص على الشريط الساحلي.

ومع مرور الزمن ظهرت لهذه السياسة أثارا سلبية تمثلت في تلوث البيئة بكل أشكالها والاختلال الكبير في التوزيع السكاني على المستوى الوطني والذي تمركز في المدن الساحلية المصنعة، الأمر الذي حال دون قدرة هذه المدن في تحمل أعباء النازحين إليها إضافة إلى ظهور فوارق تنموية بين مختلف الأقاليم من جهة، وبين المناطق الريفية والحضرية من جهة أخرى.

في الوقت الذي بدأت الجزائر تتخبط في المشاكل الناجمة عن السياسات التنموية السابقة، كان العالم يتداول قضية التنمية المستدامة، والتي كانت محور إنعقاد مؤتمر قمة الأرض (بريو ديجنيرو) سنة 1992، وكان من بين الوثائق والاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر ما يسمى بالأجندة 21، أو جدول أعمال القرن 21، والذي يحدد برنامج العمل خلال القرن الواحد والعشرين في عدة ميادين مختلفة ومتنوعة من أجل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

تعتبر الأجندة 21 خطة عمل كونية واسعة وطموحة، تتناول المشاكل الملحة اليوم، وتهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل، يستند برنامجها على إستراتيجيه ثابتة وهي أن التطور والنمو الاقتصادي والعدالة والمساواة الاجتماعية والحفاظ على البيئة هي من الدعائم الأساسية لبناء أي مجتمع وتطوره، ولا يمكن على الإطلاق إهمال جانب على حساب جانب آخر، من أجل الوصول إلى

تنمية مستدامة تجمع بين حماية الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة.

دعت الأجنحة 21 جميع دول وحكومات العالم إلى وضع وتنفيذ خطط عمل محلية للتنمية المستدامة تحت عنوان الأجنحة 21 المحلية، وتزود الأجنحة 21 هيئات الحكم المحلي بإطار عمل لإنجاز أهداف الأجنحة 21 على المستوى المحلي، وكذلك بخطة عمل بعيدة المدى تستهدف التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يستدعي صياغة برامج وسياسات تنموية، وفق الحاجات الأساسية والأولويات المحلية، مما يجعلها أكثر فعالية واستدامة، فالتنمية المحلية تعتبر مدخل إلى التنمية الشاملة والمستدامة باعتبارها تهدف إلى تلبية حاجات وطموحات المواطنين بجهودهم الذاتية وبمساعدة من الحكومات.

إن تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة وعلى خلاف أنماط التنمية التقليدية التي تعرضت بموجبها المجتمعات المحلية في البلاد النامية للإهمال الشديد لم يعد مشروطاً بالوقوف الحصري عند إنجازات العمل الحكومي وصيغ تسييره اليومي للبرامج المسطرة على المستوى المركزي، لأن التكامل المفترض في العملية التنموية لا يمكن أن يتم في غياب التناغم الفعلي بين البرامج والإنجازات المحققة على المستوى المحلي والجهوي من جهة، والرؤية العامة المحددة لسياسة الحكومة في مسعاها لتجسيد مشروعها المجتمعي على أرض الواقع من جهة ثانية بمعنى تضافر جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية، وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة، وتمكينها من الإسهام الفاعل في تقدم وازدهار الوطن بالإعتماد خاصة على الموارد المحلية، لأن الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة للبلد إنما يرتبط بالضرورة بتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أمام هذه التحولات في الفكر التنموي اقتنعت الجزائر بضرورة إعادة، النظر في أسلوب التخطيط المركزي المنتهج، وضرورة تبني أسلوب التخطيط الإقليمي، والتركيز على التنمية المحلية بشقيها الريفي والحضري، مع مراعاة مبادئ الاستدامة.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة سياسات التنمية المحلية والحضرية في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

وتتبع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل اتخذت الجزائر إجراءات وتدابير من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟
- هل سطرت الجزائر سياسات وبرامج للتنمية المحلية والحضرية من أجل تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة؟
- هل تساهم سياسات وبرامج التنمية المحلية والحضرية في الجزائر في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة؟

الفرضيات:

إجابة عن التساؤلات المطروحة آنفاً، يمكن مبدئياً طرح الفرضيات التالية:

- وضعت الجزائر عدة تدابير قانونية ومؤسسية وإستراتيجيات كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة؛
- انتهجت الجزائر عدة سياسات محلية وحضرية من أجل القضاء على الفوارق الجهوية وتنمية جميع محليات الوطن، وتحسين وترقية مختلف نواحي الحياة لسكان المدن، الأمر الذي يصب في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة؛
- لا ترقى مساهمة سياسات التنمية المحلية والحضرية إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة.

أهداف الدراسة:

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان المحليين اعتماداً على جهودهم الذاتية وبمساعدة من الهيئات الحكومية، كما تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية المحلية على مستوى القطر ككل.

وتتمثل أهمية التنمية الحضرية في أنها تسعى لترقية المجمعات الحضرية وتحسين المستوى المعيشي لجميع فئاتها، كما تمثل الرؤية المستقبلية لتطوير العمران والمواصلات، ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية.

كما تكمن أهمية الدراسة في التعرض إلى مشاكل البيئة والاختلالات الجهوية التي نجمت عن السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، والإجراءات والسياسات المحلية والحضرية المتخذة من أجل التكفل بهذه المشاكل والاختلالات لتنمية القطر تنمية شاملة ومتوازنة من أجل تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة.

ويمكن حصر ما يهدف إليه البحث في النقاط التالية:

- إبراز دور التنمية المحلية في تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي والتكامل بين مختلف القطاعات والنشاطات؛
- الوقوف على أهم سياسات وبرامج التنمية المحلية والحضرية في الجزائر، وإبراز دورها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة؛
- تقييم نتائج تجربة التنمية المحلية والحضرية في الجزائر في تنفيذها للأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

- تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المحلية المستدامة، خاصة على الصعيد الدولي من قبل المنظمات الدولية ومناداتها بضرورة تحقيق التنمية إنطلاقاً من تحقيق الأولويات المحلية لكل بلد حسب حاجات سكانه عن طريق تفعيل دور المشاركة الشعبية والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- فشل السياسات التنموية السابقة في الجزائر، التي كانت تعتمد على التخطيط المركزي والتوجه إلى تنمية الجهة الشمالية للبلاد بخلق أقطاب نمو، وإهمال باقي الجهات؛
- التوجه الجديد للجزائر في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وتسطير برامج ومخططات لتنمية كامل التراب الوطني تنمية متوازنة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها تمت دراستنا بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتلاؤمهما وطبيعة الموضوع، حيث تم الوصف والتحليل لمختلف المفاهيم التي تضمنتها الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات أهداف الألفية وتقييمها للوقوف على مدى مساهمة سياسات التنمية المحلية والحضرية في تحقيق لأجندة 21، كما تم استخدام المنهج التاريخي عند التعرض للتطور التاريخي لكل من التنمية المحلية والحضرية والتنمية المستدامة.

محتوى الدراسة:

بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتنمية المحلية والتنمية الحضرية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى موضوع التنمية بصفة عامة ثم إلى التنمية المحلية بعرض ماهيتها، ثم مجالاتها والأطراف الفاعلة فيها ومقومات تجسيدها في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التنمية الحضرية وتخطيطها، ثم في المبحث الرابع تطرقنا إلى المدينة وتسييرها المستدام.

في الفصل الثاني تناولنا التعريف بالتنمية المستدامة، وتحديد خصائصها، أهدافها، مبادئها ومقوماتها وأبعادها. كان هذا في المبحث الأول، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى برنامج القرن 21 والبرنامج المحلي والحضري والأهداف الإنمائية للألفية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مؤشرات قياس التنمية.

أما في الفصل الثالث فتطرقنا في المبحث الأول منه إلى عرض التدابير المؤسساتية والقانونية والإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، وفي المبحث الثاني ركزنا على سياسات التنمية المحلية في الجزائر بإبراز دور الجماعات المحلية في عملية التنمية المستدامة وعرض البرامج التنموية والمتمثلة في برامج التجهيز (المخططات البلدية PCD والقطاعية PSD) والبرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وفي المبحث الثالث تناولنا سياسات وتوجهات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والسياسات والتوجهات الكبرى لترقية المدن الجزائرية.

في الفصل الرابع قمنا بتحليل مؤشرات أهداف الألفية - باعتبار أن الجزائر قد أخذت على عاتقها تنفيذ هذه الأهداف ذات الأولوية كخطوة أولى لتحقيق أهداف الأجندة 21 - لمعرفة ما مدى مساهمة سياسات التنمية المحلية والحضرية في تحقيق الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة. كان هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقمنا بتقييم هذه السياسات وعرض العقبات التي تعترض طريق تجسيدها، مع إقتراح آليات تفعيلها.

صعوبات الدراسة

واجهتنا عند قيامنا بهذا البحث العديد من العراقيل أهمها:

- موضوعات البحوث لم تكن من اختيار الطلبة ووفق رغبتهم، بل فرضت من طرف الإدارة؛
- ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسة؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية، وفي بعض الأحيان، كانت الإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الهيئات متضاربة فيما بينها.

الفصل الأول

مدخل عام للتنمية المحلية

والحضارية

تمهيد

تعتبر التنمية المحلية ذلك التطور الذي يمس منطقة محلية ما، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفرادها، إنطلاقاً من بناء القوة الاقتصادية لهذه المنطقة بغية تحسين اقتصادها وتحسين مستوى حياة سكانها، مع الأخذ بعين الاعتبار مميزات هذه المنطقة وظروفها الخاصة. إن تطوير وتفعيل كل منطقة محلية أو إقليم محلي إنطلاقاً من خصائصه ومميزاته سيؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل.

على الصعيد الحضري نلاحظ أن سكان الحضر في العالم في تزايد مستمر، حيث كان نسبة الحضر خلال نصف القرن الماضي 1950 من إجمالي سكان العالم نحو 29 %، ووصلت خلال بداية هذا القرن سنة 2000 إلى حوالي 47 %، ومن المتوقع أن تصل قرابة 61 % بحلول عام 2030¹ وهذا ما يحتم إعطاء أولوية للمناطق الحضرية من أجل تقييد المشاكل الناجمة عنها كإنتشار الأحياء الفوضوية وإنتشار النفايات والأمراض ونقص المياه الصالحة للشرب والمرافق والخدمات بمختلف أنواعها وتسييرها وفق مبادئ التنمية المستدامة.

سنستهل هذا الفصل بالتطرق إلى التنمية المحلية بعرض ماهيتها في المبحث الأول، ثم مجالاتها والأطراف الفاعلة فيها ومقومات تجسيدها في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث سنعرض ماهية التنمية الحضرية، أما في المبحث الرابع سننتقل إلى التخطيط الإقليمي والحضري وإلى المدينة وتسييرها المستدام.

1. الإطار المفهمي للتنمية المحلية

1.1 ماهية التنمية

1.1.1 تطور مفهوم التنمية

في الخمسينيات من القرن الماضي كان يقرب بين مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي ، حيث تم اعتبار التنمية أنها: القدرة على الحصول على مزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المتنامية بصورة مستمرة، واتجه الاهتمام إلى النمو الاقتصادي في الناتج القومي ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر على هذا النمو.²

غير أن مفهوم النمو الاقتصادي ركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات

¹ منال عباس البطران، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، ص 511.

² مصطفى طلبة، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ص 347.

التي يحصلون عليها¹، الأمر الذي تم تداركه في الستينات بإضافة تغييرات على مفهوم التنمية من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

وفي هذا الشأن يرى الاقتصادي "ميشال تودارو" أن التنمية قبل فترة السبعينات كان ينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية، والتي يجب أن تحقق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، ونصيب كل فرد فيه، مع توفير فرص عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل مع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة.² أما أثناء فترة السبعينات فقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل الفقر وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصادي يرفع شعار: "إعادة توزيع النمو"³.

وتم التأكيد على أن مفهوم التنمية أوسع وأشمل مقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي فهذا الأخير يقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المؤشرات القابلة للقياس والتي قد تكون وليدة المصادفة، أو ظروف عابرة تسمح بتبديل إيجابي في متوسط دخل الفرد أو حجم الناتج القومي أو الصادرات...، أما حالة التنمية فتتضمن التغير الكمي والكيفي، وهي وليدة تبدلات عميقة وواسعة ولا تتأثر بمصادفات عابرة.⁴

ويمكن، بوجه عام، أن نعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة، وتغير هيكل في الإنتاج".⁵

وفي فترة الثمانينات تم اعتبار أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاهية جميع أفراد الشعب على أساس إشراكهم في عملية التنمية، والتوزيع العادل لمنافعها.⁶

وفي وصفه للتنمية المعاصرة يقول الأستاذ صالح صالح أن: "التنمية المعاصرة تذهب إلى أبعد من كونها عملية إنسانية فقط، ولكنها تذهب بشموليتها وعمقها إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفرادها بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية".⁷

في الأخير يمكن القول أن عملية التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات رئيسية في: الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، هيئات قومية بالإضافة إلى دفع

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003، اتجاهات جديدة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 11.

² تودارو ميشيل، 2006، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 51.

³ تودارو ميشيل، 2006، ص 52.

⁴ عبد الله الصعدي، 2002، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 20-21.

⁵ عبد القادر عطية، 2006، ص 17.

⁶ مصطفى طلبية، 2006، ص 355.

⁷ صالح صالح، 2006، ص 92.

عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته. كما أنها تمثل في جوهرها سلسلة التغيرات بكاملها، والتي من بينها أن يتوافق النظام الاجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخل هذا النظام.¹

2.1.1 قيم وأهداف عملية التنمية

- أ- **قيم عملية التنمية:** هناك ثلاث مكونات أساسية أو قيم جوهرية والتي يجب أن تقوم بالدور الأساسي الخاص بالمفاهيم والدليل العملي من أجل فهم المعنى الداخلي للتنمية، تتمثل في:²
- القدرة على العيش: تتضمن الحاجات الأساسية المدعمة للحياة من غذاء ومسكن وصحة وحماية، إن هذه الحاجات ضرورية إلا أنها غير كافية من أجل تحقيق التنمية، لأن الأساس الحقيقي للتنمية البشرية هو تعميم الإعراف بحق الحياة لكل فرد.
 - تقدير الذات وإحترامها: تعد عزة النفس والإباء المكون الثاني الشامل لمكونات الحياة الجيدة والتي تعني الإحساس بالأهلية وإحترام الذات، والشعور بأنك لست أداة يستخدمها الآخرون من أجل مصالحهم الخاصة.
 - الحرية من الاستعباد: وهي الحرية البشرية، إن ميزة السعادة لا تكمن في زيادة الثروة لكنها تكمن في الزيادة في نطاق الاختيار البشري، وتتضمن الحرية: الحرية السياسية (الأمن الشخصي، سيادة القانون)، حرية التعبير والمشاركة السياسية.

ب- أهداف عملية التنمية: إن من أهم أهداف التنمية ما يلي:³

- بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة؛
- تحقيق الإستقلال الإقتصادي وتعزيز الإعتماد على الذات؛
- إستخدام الموارد المجتمعية استخداما رشيدا؛
- التوزيع العادل للثروات والمداخيل وتكاليف التحول؛
- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية؛
- رفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية؛
- إقامة النظام السياسي الملائم للتنمية؛
- تجديد البناء الإجتماعي؛
- التحديث التأسيلي للثقافة.

¹ تودارو ميشيل، 2006، ص ص 54-55.

² تودارو ميشيل، 2006، ص ص 55-58.

³ صالح صالح، 2006، ص 117.

ويرى الإقتصادي "ميشال تودارو" أنه لا تتم عملية التنمية إلا بتوافر على الأقل هدف من الأهداف الجوهرية الثلاثة التالية:¹

- زيادة توسيع وإتاحة السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل: الغذاء والسكن والحماية؛
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالثقافة والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية، بل ستولد عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير؛
- توسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

2.1 ماهية التنمية المحلية

1.2.1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

منذ أواخر النصف الأول من القرن الماضي شهدت الدول المتقدمة العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة كتتمية المجتمع، التنمية الريفية، التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا التنمية المحلية، ففي سنة "1944" أطلقت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على تنمية المناطق الريفية والمحلية مصطلح "تنمية المجتمع" عندما رأيت ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام "1948" بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع وفي عام "1954" أوصى مؤتمر أشردج "Ashridge" الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي.²

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة، وقد نالت إهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي"³.

إذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقى الضوء على مشاكل التحضر، وهكذا بدأ التركيز على تنمية

¹ تودارو ميشيل، 2006، ص ص 58-59.

² عبد الحميد عبد المطلب، 2000، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، ص 14.

³ وسيلة السبتي، 2005، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 24.

المجتمعات المحلية الحضرية بعد أن كانت الأمم المتحدة تركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، وكان اهتمامها ينصب على إستراتيجية التحديث كعملية وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.¹

وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال المشاركة الايجابية للمجتمع ومبادراته الذاتية، إضافة إلى الجهود الحكومية، وقد كان الهدف من برنامج تنمية المجتمع المحلي مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، المياه، الصرف الصحي التعليم الطرق، الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.²

كما اهتمت أيضا (الأمم المتحدة) بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق إحتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية، ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى وإستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا.³

وفي سنة "1975" صدر تقرير عن البنك الدولي ذكر فيه أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان.⁴

ثم ظهر مفهوم جديد للتنمية لا يركز فقط على تنمية المناطق الريفية، بل يهتم أيضا بتنمية المناطق الحضرية، وهو ما يطلق عليه "بالتنمية المحلية"، والتي تعبر عن التغيرات المستمرة والمتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، وأصبحت تطبق في الدول المتقدمة أيضا بعدما كانت موجهة إلى الدول النامية.⁵

2.2.1 مفهوم التنمية المحلية

لقد تنوعت وتعددت تعاريف التنمية المحلية، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال التعريفات التالية:

¹ وسيلة السبتي، 2005، ص 25.

² عيسات العربي وإبراهيمي حياة، 2008، دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييغ، الجزائر، ص 2-3.

³ وسيلة السبتي، 2005، ص 25-26.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص 15.

⁵ عيسات العربي، 2008، ص 3.

التنمية المحلية هي: "العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي"¹.

وتعرف على أنها: "مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغنائها داخل أي إقليم إنطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، وبالتالي سيكون ثمرة لمجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال"².

ويعرفها الأستاذ عبد الحميد عبد المطلب على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"³.

كما يعرفها الدكتور محي الدين صابر على أنها: "مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق نشر وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا، وفي كل المستويات عمليا وإداريا"⁴.

وتعرف أيضا على أنها: "العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياته، مع إكفاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع"⁵.

وينظر الأستاذ آرثر دانهام "ARTHUR DUNHAM" للتنمية المحلية على أنها: "نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي"⁶.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التعريف الإجرائي التالي:

¹ وسيلة السبتي، 2005، ص 26.

² زنكري ميلود وبراني عبد الناصر، 2008، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية: سبل استفادة الجزائر منها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، ص 3.

³ عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص 13.

⁴ عبد الله خبابة وسعاد بعجي، 2008، التنمية المحلية آلية لتحقيق التنمية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر.

⁵ علي بوعمامة، 2008، مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، ص 3.

⁶ جمال زيدان، 2001، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ص 5.

التنمية المحلية هي عملية تعاون وتفاعل جميع أطراف البيئة المحلية، من خلال تضافر جهود المواطنين وجهود الحكومات وجهود مؤسسات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ البرامج والخطط التنموية، للإرتقاء بمستوى التجمعات المحلية في شتى المجالات التنموية، من أجل تحسين حياة السكان بها، إنطلاقاً من الإعتماد على قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية.

3.2.1 أهمية وأهداف التنمية المحلية وخصائصها

1.3.2.1 أهمية التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية أهمية بالغة نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الشاملة فهي تتسم بالتكامل بين تنمية المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتشمل جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية...، كما تمس كل المجتمعات المحلية وتعمل على نموها بشكل متوازن لتزيد من ترابطها وتماسكها.

وتعمل التنمية المحلية على تفعيل مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ برامج التنمية وربطها بالمشاريع التنموية.

كما أن أهمية التنمية المحلية (تنمية المجتمع المحلي)، نابعة في الأصل من تميز المجتمع المحلي ككيان اجتماعي يمكن المراهنة عليه للعبور إلى التنمية الشاملة أو الوطنية، فتنمية المجتمع المحلي تساعد في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافياً ووظيفياً وعلى مختلف المستويات يعتبر المجتمع المحلي جسراً في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية.¹

2.3.2.1 أهداف التنمية المحلية

إن من أبرز أهداف التنمية المحلية ما يلي:²

- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية؛
- الحد من الفقر؛
- إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية؛
- إن التنمية المحلية وممارستها من المحليون بمختلف توجهاتهم ستمكنهم من معرفة الكثير من الأعمال والحرف والتأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.

كما أن التنمية المحلية تمثل إستراتيجية عملية وليست وصفية تتضمن الكثير من الأمور والتي

منها:³

¹ شوقي عبد المنعم، 1993، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، مكتبة النهضة، القاهرة، ص ص 54 - 55.
² علي كريم العمار، خبير في التنمية الاقتصادية المحلية، مخطط مدن جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، مقالة بعنوان: مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية.
³ علي كريم العمار، خبير في التنمية الاقتصادية المحلية، مخطط مدن جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، مقالة بعنوان: مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية.

- تحقيق القيم المحلية وإثارها بشكل يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة كالفقر والحاجات الأساسية والوظائف المحلية؛
- الدوافع الاقتصادية والمتمثلة برفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي وتدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل المحلي، والتعاون المحلي وزيادة الروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية سواء أكانت الأساسية منها أو السائدة؛
- إحداث التنمية ونقصد هنا بالتنمية هي التغيير الهيكلي لنوعية الحياة؛
- ومن منطلق كون التنمية المحلية تركز على تنمية المجتمعات المحلية وأن الفرد هو محور هذه العملية يمكن إضافة الأهداف التالية:¹
- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة؛
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها.

3.3.2.1 خصائص التنمية المحلية²

- التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد من أجل إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي؛
- التنمية المحلية توجد في البلدان المتقدمة كما توجد في البلدان النامية، وهي تخص المناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية؛
- تتسم عملية التنمية المحلية بالنكامل بين الريف والمناطق الحضرية وبين الجانب المادي والجانب المعنوي؛
- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص؛
- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخل لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب، وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجهود الذاتية، واستثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح.

¹ طيب سليمان مليكة، 2008، اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39، على الموقع الإلكتروني: WWW.ULUM.NL، (تاريخ الإطلاع: 2010/05/09).

² لخضر مرغاد، كمال منصور، 2006، التمويل بالوقف: بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

4.2.1 أسس ومبادئ التنمية المحلية ونماذجها

1.4.2.1 أسس التنمية المحلية

- يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما:¹
- المشاركة الشعبية التي تقوم على مشاركة السكان في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين قدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية؛
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

2.4.2.1 مبادئ التنمية المحلية

- **مبدأ الشمول:** يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع، الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.²
- **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.³
- **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع إحتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.⁴
- **مبدأ التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضییع الجهود وزيادة التكاليف.⁵

3.4.2.1 نماذج التنمية المحلية

يمكن أن يوجد أكثر من نموذج لعملية التنمية باعتبار النموذج هو تطور تطبيقي علمي وعملي يرتبط بالواقع ويبين لنا تعاملنا مع تغير المشكلات والمواقف، ويشير الباحثين إلى بعض النماذج التنموية التي نذكر منها باختصار:

¹ طيب سليمان مليكة، 2008.

² عبد الهادي الجوهري وآخرون، 2001، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 27.

³ عبد الهادي الجوهري وآخرون، 2001، ص 27.

⁴ وسيلة السبتي، 2005، ص ص 27-28.

⁵ وسيلة السبتي، 2005، ص 28.

- **النموذج التكاملي:** هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي تنطبق على المستوى الوطني وتشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية والمناطق الجغرافية المختلفة للدولة، أي من خلال هذا النموذج يتحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، ويتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية المسؤولة عن التنمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من توافر اللامركزية في إتخاذ القرار والتنفيذ، لكن في إطار السياسة العامة للدولة.¹
- **النموذج التكيفي:** يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب إستحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثاً إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة العوامل المادية والفنية بها، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي لأنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.²
- **نموذج المشروع:** يتم هذا النوع على مستوى منطقة جغرافية معينة لظروف خاصة وقد لا يعمم وطنياً، وتعتبر برامج التنمية الموجهة إلى المناطق الصحراوية كأحد الأمثلة على ذلك، فيعتبر نموذج تجريبي يطبق في منطقة معينة ويمكن إذا ثبت نجاحه في هذه الجهة أن يعمم على المستوى الوطني، وبذلك يصبح موافق تماماً إلى النموذج التكاملي.³

2. مجالات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها ومقومات تجسيدها

1.2 مجالات التنمية المحلية

- لا تقتصر عملية التنمية المحلية على تنمية وتطوير قطاع لوحده، وإنما تمس جميع القطاعات والمجالات، والتي نذكر منها المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري والعمراني...
- **التنمية الاقتصادية:** يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في الدخل الحقيقي للفرد.⁴
- وتهدف التنمية الاقتصادية إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجتمع المحلي، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي، وحتى المنشآت القاعدية مما يسمح لها بخلق توازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي حاجات أفرادها.⁵

¹ حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، 2008، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، ص 6.

² وسيلة السبتي، 2005، ص 30.

³ حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، 2008، ص 6.

⁴ عمر شريف، 2008، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريبيج، الجزائر، ص 4.

⁵ جمال زيدان، 2001، ص 8.

- **التنمية الاجتماعية:** إن محور العملية التنموية هو الفرد، حيث تسعى إلى تحسين مستوى معيشته في جميع المجالات الاجتماعية (سكن، صحة، تعليم...)، بالإضافة¹ إلى إشراكه في إعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وإكسابه الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المقدمة، والتي تنحصر أساساً في الخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والتي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.
 - **التنمية العمرانية:** نعني بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، عن طريق الاستخدام العقلاني للأرض وموارد البيئة الطبيعية، بما يقام عليها من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط العمراني.²
 - **التنمية الإدارية:** تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفاً، تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمساعدات المعنوية كالاستشارات، من أجل رفع مردود العمل الإداري وجعله مؤهلاً لإدارة التنمية. كما أن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بعث روح النشاط والحيوية في جوانب التنظيم ومستوياته، ويزرع في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة تعزز بإنجازها وتتطلع إلى المزيد من العطاء.³
 - **التنمية السياسية:** تعرف على أنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يولى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير على القرار السياسي، وبالتالي فإنها تعني ببساطة المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل (الأحزاب، الجمعيات، النقابات) وتهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع، وهي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.⁴
- وتعرف أيضاً بأنها: "نظام الحكم والعلاقة التبادلية بين المجتمع والأفراد في جانب، والدولة في الجانب الآخر، وإذا كان مقياس التنمية الاقتصادية وكفاءتها هو النمو الكمي، ومقياس التنمية الاجتماعية وكفاءتها هو التوزيع العادل للثروة، فإن من بين أهم مقاييس التنمية السياسية وكفاءتها هو المشاركة والشفافية، ومؤسسية نظام الحكم والسلطة اللتان تسمحان بالمحاسبة في أجهزة الدولة وأصحاب المناصب التشريعية والتنفيذية فيها.⁵

2.2 الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية

لا تتحقق عملية التنمية ولا تتواصل إلا بتضافر جهود جميع الأطراف المعنية بها، وتأدية كل طرف لدوره (الدولة، المجتمع المدني، المواطنون)، وتتمثل أدوار هذه الأطراف فيما يلي:

¹ عمر شريف، 2008، ص 4.

² جمال زيدان، 2001، ص 8.

³ جمال زيدان، 2001، ص 9.

⁴ وسيلة السبتي، 2005، ص 6.

⁵ عبد الرحيم احمد بلال، 2007، المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن: عمان، ص 151.

1.2.2 دور الدولة

تعرف الدولة على أنها: "ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري إستراتيجي في إقليم جغرافي محدد، وفي محيط جيو إستراتيجي حيوي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية، بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه، ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية".¹

وتعتبر الدولة هي الموجه للعملية التنموية من خلال وضع إستراتيجية التنمية، ووضع الإطار القانوني والإداري لتنفيذها.

إن من ضمن الأدوار التي تقوم بها الدولة في عمليات التنمية المحلية يمكن أن نذكر:²

- تعتبر الدولة بمثابة المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية، وهي المسؤولة عن وضع الإطار السياسي، والإطار القانوني والإداري، وهذا الإطار يعتبر بمثابة السند القانوني لعملية التنمية ويمكن أن نقول أن وجود دولة قوية تستند إلى بنية سياسية وقانونية وإدارية فعالة ومستقرة يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية.
- تقوم الدولة بالدور الرئيسي في صياغة إستراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها، وبدون وجود إستراتيجية تصبح عملية التنمية عشوائية غير منتظمة تفقد إلى الطابع التراكمي.
- يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية ويسمح باستمراريتها.
- يقع على عاتق الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعوائدها وهذا يؤدي إلى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها.

2.2.2 دور المجتمع المدني

نقصد بالمجتمع المدني - حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - أنه يشمل كل من:

منظمات المجتمعات المحلية، المجموعات البيئية ومراكز البحث، التكتلات الدينية، الحركات الشعبية الأهلية، النقابات العمالية، مجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات الخيرية...³

ويعرف المجتمع المدني على أنه: "تسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي، والتفاهم

¹ فتحة هارون، 2007، الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث، الملتقى الدولي للحكم الراشد وإستراتيجية التغيير في العالم الثالث، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 13.

² حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، 2008، ص 9.

³ فيصل الحذيفي، 2007، الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن: عمان، ص 196.

والاختلاف، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها"¹.

وطبقا لتعريف مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فإن: "المجتمع المدني هو نتاج التطورات العالمية الجديدة، التي أدت إلى التوسع في الدور الخدمي والخيري للمنظمات غير الحكومية وهي تمثل آلية لتطوير المواطنين وتنظيمهم، من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الإنمائية وفي تطوير الوعي السياسي والبيئي والثقافي..."²

لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتزها.

ويمكن في هذا المجال تلخيص دور المجتمع المدني فيما يلي:³

- توفير الخدمات، والتي نعني بها المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود (الجمعيات، الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة)، وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال للمجتمع المدني دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال إقترح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها ولتحقيق أهدافه.
- الرصد والمراقبة، إن حق الإطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الإطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها؛
- تطوير الأطر القانونية ذات الشأن، حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه، بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة وبالتالي لا بد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق، وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية إضافة إلى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

¹ فيصل الحذيفي، 2007، ص 197.

² خالد مصطفى قاسم، 2007، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 147.

³ عبد الصمد زياد، الدور المتنامي للمجتمع المدني في التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، موقع الالكتروني: www.annd.org/Emerging Role Civil Society in Development، تاريخ الاطلاع: 2010/05/15.

- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للإنتهاكات التي تطل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.

3.2.2 دور المواطن

يشير الواقع إلى صعوبة تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية بالإعتماد فقط على الأجهزة الحكومية أو الإعتماد على إمكانية الإدارة المحلية بمفردها، وعلى إثر ذلك يفترض بأن تكون المشاركة عقيدة وأساس التنمية المحلية من خلال المواطن الصالح من أجل تحقيق العديد من الأهداف، والتي نذكر منها:¹

- تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحريرتهم في المبادرة بالعمل؛
- تطوير القدرة التنظيمية للمواطنين المحليين؛
- تحسين فعاليات المشروعات بتحقيق أهدافها والوصول إلى توافق أفضل بين أهداف المشروع واحتياجات المنتفعين؛
- تخفيض تكاليف برامج التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية والدعم لها؛
- الإسهام في إدراك المواطنين المحليين للإمكانيات المادية والتقنية المتاحة لعملية التنمية المحلية؛
- تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية لدى المواطن؛
- تنمية الإحساس بالمسؤولية والانتماء لدى المواطنين والقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع؛
- الإسراع في إحداث التغييرات المطلوبة في اتجاهات المواطنين وسلوكهم؛
- رفع كفاءة الجهاز الإداري بالإدارة المحلية من خلال اتسام القرارات الإدارية بالواقعية نتيجة التقريب بين المتخذين للقرار والمستفيدين من هذا القرار.

3.2 مقومات تجسيد التنمية المحلية

1.3.2 الإدارة المحلية

1.1.3.2 مفهوم الإدارة المحلية

الإدارة المحلية هي: "عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية، والذي يعطي لها سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين، تحت رقابة السلطة المركزية"².

وتعرف على أنها: "نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية لا يزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة، بمعنى أنه جزء من السلطة

¹ حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، 2008، ص ص 10- 11.

² جمال زيدان، 2001، ص 22.

التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشاءه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها، وتمديد الإستقلال المحلي أو تقليصه بل من حقها أن تلغي النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذلك"¹.

2.1.3.2 أسس قيام نظام الإدارة المحلية

يهدف نظام اللامركزية في الإدارة المحلية إلى إشراك الجهود الشعبية وتحملها قسطاً من المسؤولية وتفجير طاقات أفراد المجتمع لتجسيد التنمية المحلية الشاملة، لذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على أساسين رئيسيين هما²:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة.
- مبدأ اللامركزية: أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات المركزية.

3.1.3.2 أهمية وأهداف نظام الإدارة المحلية

يكتسي نظام الإدارة المحلية أهمية بالغة كونه يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، ويسهل حكم الأعداد الكبيرة من السكان، مع الإلمام بكامل متطلباتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وظروفهم المحلية، وإدارة جميع الأنشطة، وتقديم كل الخدمات، الأمر الذي يتعذر على السلطة المركزية القيام به لوحدها.³

ومن أبرز أهداف هذا النظام:⁴

- إن تعقد المجتمعات السكنية، وتعدد مشاكلها أدى إلى ضرورة تقسيم العمل بين المحليات والحكومة المركزية، بما يمكن من تجسيد أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات، بهدف الوصول إلى الرفاه العام للمجتمع المحلي؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛
- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص 40.

² منال طلعت محمود، 2003، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 40.

³ جمال زيدان، 2001، ص 22.

⁴ علي بوعامة، 2008، ص ص 4-5.

4.1.3.2 مميزات الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بما يلي:¹

- الشخصية المعنوية: ويعني ذلك أن الوحدة الإقليمية تتمتع بشخصية قانونية أو بالأحرى تملك أهلية الحصول على حقوق والالتزام بأداء واجبات، بمعنى أنه شخص إداري مستقل في مجال تسيير أمواله تحت رقابة الدولة ووصايتها؛
- الإستقلال: يتضمن منح أعضاء الهيئات المحلية جزءا من الحرية بما يسهل لهم أداء مهامهم وهو استقلال نسبي لا يشكل خطرا على السيادة الوطنية للدولة، تحدده تشريعات قانونية تصدر في الدولة؛
- الوصاية الإدارية: يقصد بها مجموع السلطات التي يخولها القانون للسلطة المركزية قصد مراقبة نشاط الهيئات المحلية بهدف منع أي انحراف، أو تخاذل، أو إساءة للمصلحة العامة وهي ميزة تدعم صفة الإستقلال النسبي سابق الذكر، وقد تكون هذه الوصاية على الوكلاء أو الأجهزة، كما قد تكون على الأعمال؛
- اللامركزية الإقليمية: تعني سلسلة من المجموعات الاعتبارية (كالولاية والبلدية في الجزائر) تتميز باختصاصات خاصة، وتتمتع باستقلال عضوي ووظيفي عن السلطة المركزية.

2.3.2 التخطيط والتقييم لبرامج التنمية المحلية

1.2.3.2 التخطيط

يعتبر التخطيط أداة رئيسية لتحقيق التنمية والرفاهية العامة لأي كيان سياسي سواء على المستوى القومي أو على مستوى المحليات، ويتمثل الهدف الأساسي للتخطيط في الوقوف على أفضل وسيلة لتنمية المجتمعات، وتحقيق مصالح واحتياجات ورغبات المواطنين.

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية المطلوبة، لذلك يتطلب التخطيط السليم على المستوى القومي رسم خريطة واضحة المعالم للمحليات طبقا للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة، كما أن التخطيط المركزي لإقامة مشاريع عديدة في مناطق مختلفة من الدولة يجعل الحكومة المركزية تتحاز إلى مناطق معينة فتغمرها بالمشاريع العديدة دون مراعاة لظروف الإقليم واحتياجاته ورغبة أفراده مما يؤدي إلى تعثر المشروعات وفشلها أحيانا، لذلك لا بد أن يعتمد التخطيط على رغبة المحليات للوصول إلى أقصى إشباع ممكن للأفراد من السلع والخدمات.²

وتعرف عملية التخطيط على أنها: "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم

¹ جمال زيدان، 2001، ص 23.
² وسيلة السبتي، 2005، ص 42.

والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته في أقل فترة زمنية ممكنة في ضوء الإيديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب¹ إن التنمية القائمة على مساندة المجتمع المحلي تعتمد على خبرات وقدرات المجتمعات المحلية لمعرفة ما هو مطلوب إنجازه، وكيفية إنجازه، وذلك عن طريق الخبرات والتجارب التي عن طريقها يمكن إعداد الخطط والبرامج المناسبة لتنمية المجتمع المحلي، ومن أجل أن تتمكن المجتمعات المحلية من تحديد خياراتها فإنها تحتاج إلى بناء المؤسسات التي تستطيع زيادة وريادة عملية التنمية على المستوى المحلي، ويشمل ذلك على تبنى الأهداف المتوخاة والمسارات التي تمكن من تعزيز قدرات المجتمع المحلي وإعادة اتجاهات الإدارة المحلية بما يؤدي بالمؤسسات المحلية إلى استثمار رأس المال المحلي من خلال الشراكة في صنع القرار ووضع الخطط وتصميم البرامج التنموية ومتابعتها.²

وحتى يكون التخطيط لعملية التنمية سليما لا بد أن يقوم على الأسس التالية:³

- أن يكون التخطيط واقعيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة؛
- أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة؛

- أن يكون التخطيط مرنا، بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

وهناك عوامل كثيرة ينبغي مراعاتها عند وضع الخطة مثل العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والطبيعية والمادية، وتمر العملية التخطيطية بسبعة مراحل هي:⁴

- تحديد الأهداف؛
- ترتيب الأولويات؛
- جمع الحقائق؛
- دراسة وسائل التمويل؛
- التنظيم والإدارة؛
- الدعاية للخطة؛
- التقويم.

إن التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية المحلية يجب أن يتحقق له التكامل والشمولية من خلال تضافر الجهود الحكومية والجهود الذاتية للأفراد من خلال المشاركة في التعبير عن إحتياجات مجتمعهم لمشروعات التنمية، كما أن تحقيق هذا الهدف يستلزم وجود برامج ومشروعات تنموية وبرامج ومشروعات

¹ علي بوعامة، 2008، ص 6.

² علي بوعامة، 2008، ص 6.

³ وسيلة السبتي، 2005، ص 42.

⁴ هناء حافظ بدوي، 2000، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 159.

وقائية وبرامج ومشروعات علاجية، تتكامل كلها مع بعضها البعض بما يؤدي في النهاية إلى تغيير وتنمية الإنسان والمجتمع في صورة متوازية ومتكاملة.¹

2.2.3.2 التقويم

يعتبر التقويم جزءاً مهماً في العملية التخطيطية لأنه الجزء الذي يصدر الحكم على الكل كما أنه لا يقوم على الملاحظة غير الرسمية، ولا على مجرد إصدار الأحكام الشخصية، وإنما لابد وأن يقوم على أساس منهجية وطرق منظمة وموضوعية لتقويم النتائج التي أسفر عنها برنامج معين لذلك فإنه لابد من وجود أسس منظمة وموضوعية لتقويم النتائج المتوصل إليها على أساس هذه البرامج التي تتطلب جهوداً إدارية كبيرة.²

ويعرف التقويم بأنه "أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف هي الكشف عن حقيقة التغيير الاجتماعي والمادي والتكنولوجي والمعنوي".³

وتتم عملية التقويم بإتباع الخطوات الإجرائية التالية:⁴

- تحديد الأهداف النهائية للبرنامج؛
 - تحديد الأهداف المرحلية الجزئية للبرنامج؛
 - دراسة طبيعة العمليات التي تم بواسطتها تحقيق الأهداف؛
 - تحديد مصادر تمويل البرنامج والتعرف على أوجه وطرق الإنفاق؛
 - مدى مراعاة التوقيت الزمني بالنسبة للبرنامج ككل، ومراعاة المراحل الزمنية المتصلة بكل خطوة من خطوات تنفيذ البرنامج؛
 - تحديد حجم وأعداد المستفيدين من خدمات البرنامج أو المشروع ومدى استفادتهم من هذه الخدمات؛
 - تحديد معدل كفاءة القائمين بالعمل بالنسبة للمسؤوليات المختلفة التي يتضمنها البرنامج أو المشروع؛
 - تحديد مدى فاعلية أساليب تقديم الخدمة بالنسبة للمستفيدين منها.
- إن التقويم يعد جزءاً من عملية التغيير المخطط حيث يستفاد منه في إتخاذ القرارات لضمان استمرارية أو تغيير البرنامج ليحقق الأهداف التي وضع من أجلها.

¹ - محمد سيد فهمي، 1999، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 270.

² وسيلة السبتي، 2005، ص 43.

³ - عبد الهادي الجوهري و آخرون، 2001، ص ص 98-99.

⁴ محمد سيد فهمي، 1999، ص ص 276-277.

3.3.2 التمويل المحلي

إن الأهداف المختلفة للتنمية المحلية تسعى من جهة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، ومن جهة أخرى تسعى إلى تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية، حيث أن توفرها يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكثر كفاءة ممكنة، مما يعمق التنمية المحلية ويزيد من معدلاتها.¹

فالعنصر المالي يعد عنصراً أساسياً لتطبيق نظام الإدارة المحلية، واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين من ناحية أخرى يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، كما أن قوة الهيئات المحلية في الدولة إنما تقاس بنسبة مالية تلك الهيئات إلى المالية العامة للدولة، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية.²

ويعرف التمويل المحلي بأنه: "كل الموارد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة".³

ولا يعني إطلاقاً التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للاستقلال الإداري للمجالس المحلية، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك، فتبقى إعانات الدولة لكن بنسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب التالية:⁴

- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها؛
- التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي على التفاوت في مستوى تقديم الخدمات؛
- القضاء على إرتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة.

1.3.3.2 مصادر الموارد المالية المحلية

تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين هما: الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية.

¹ جمال لعامرة، دلال بن طيبي، مسعودة نصبة، 2006، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 5.

² علي بوعامة، 2008، ص 6.

³ عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص 22.

⁴ علي بوعامة، 2008، ص 7.

- أ- **الموارد المحلية الذاتية:** تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه، وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، وأهم هذه الموارد هي:¹
- **الضريبة المحلية:** تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع هذه الضريبة.
- أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها، دون مقابل معين، بقصد تحقيق منفعة عامة.
- وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة.
- **الرسوم المحلية:** يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيدا هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.
- للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء.
- ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحلات الصناعية والتجارية والعامة، ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر وحصيدا رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز... الخ.
- **إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:** يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل، فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات، سواء أكانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة.

¹ حياة بن اسماعيل، وسيلة السبتي، 2006، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 4-5.

ب- **الموارد المالية الخارجية:** إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الإستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية والتي تتمثل فيما يلي:¹

- **الإعانات الحكومية:** غالباً ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقدياً ولا عينياً.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافاً اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

إن الإعانات الحكومية غالباً ما تتضمن شروطاً تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها للإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

- **القروض:** تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

- **التبرعات والهبات:** تعتبر التبرعات والهبات مورداً من موارد المجالس المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون، إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

وتتقسم هذه التبرعات إلى قسمين: تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية (سواء من هيئات أو أشخاص) لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية.

2.3.3.2 شروط تميز وتنمية المورد المالي المحلي

إن المورد المالي المحلي المناسب لا بد أن يستوفي بعض الشروط الضرورية ليتسنى للإدارة المحلية توفير احتياجاتها، أو على الأقل الجزء الأكبر منها لدعم استقلالها عن الإدارة المركزية وتأكيد حريتها في العمل، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:²

¹ حياة بن اسماعيل ووسيلة السبتي، 2006، ص ص 5-6.

² عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص ص 65-66.

- محلية المورد: ويعني أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية؛
- ذاتية المورد: بمعنى أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير المورد (في حدود معينة) وسلطة تحصيله؛
- سهولة إدارة المورد: ويقصد به تيسير تقدير وعاء المورد، وإنخفاض تكلفة تحصيله أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة.
- ولتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة:¹
- تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام؛
- تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية؛
- التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها؛
- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار؛
- تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال، وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة، والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة؛
- الإهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي؛
- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية.

4.3.2 المشاركة الشعبية

لقد كرست المواثيق الدولية المعاصرة مفهوم الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل فرد ولجميع الشعوب المساهمة بشكل كامل في تحقيق التنمية وأن تتمتع بها، وعليه فإن الأفراد والشعوب يتمتعون بحق المشاركة الواعية والهادفة والحررة لتحقيق رفاهيتهم ورفع مستوى معيشتهم، وذلك من خلال مناقشة وإقرار وتنفيذ كافة خطط وبرامج التنمية المحلية على أساس من المشاركة الشعبية الجزئية والكلية، أي من قبل الأفراد والجماعات في التنمية المحلية لإخراج المجتمعات المحلية من عزلتها لتشارك إيجابيا في تقدم البلاد.²

لذا بات لزاما إشراك المواطنين في عملية وضع الخطط والبرامج التنموية لأنهم الأدرى بإحتياجاتهم، بالإضافة إلى إشراكهم في عملية تنفيذ هذه البرامج وتحسيسهم بمدى أهميتها، وقد تتطور عملية إشراك المواطنين إلى درجة المساهمة في تمويل هذه المشاريع التنموية.

وتعرف المشاركة بأنها: "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"³.

وتتمثل عناصر المشاركة في النقاط التالية:

¹ حياة بن إسماعيل ووسيلة السبتي، 2006، ص 3.

² جمال لعمارة، دلال بن طيبي، مسعودة نصبة، 2006، ص 4.

³ هناء حافظ، 2000، ص 179.

- إن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع؛
- المشاركة تقوم على أساس من الديمقراطية؛
- تتم المشاركة بدافع ذاتي من قبل أفراد وجماعات المجتمع؛
- تعتمد المشاركة على روح المسؤولية الاجتماعية والانتماء للمجتمع، من خلال مساهمة المواطنين في حل مشكلاتهم؛
- تعتمد المشاركة على الجهود المحلية المنظمة، وأيضاً على الجهود الحكومية لتلبية إحتياجات المجتمع؛
- تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة، وتشمل جميع العمليات (المساهمة في العمليات التخطيطية، وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية والمحلية)؛
- يعتبر العنصر البشري أساس المشاركة، بالاهتمام به، وإكسابه الخبرات والمهارات، وتعيده على المشاركة في التنمية، مما يمثل هدف أساسي للتنمية المحلية.
- ومن أجل تفعيل عملية المشاركة، لا بد من التركيز على المقومات التالية:¹
- الإهتمام بأراء المواطنين ومقترحاتهم بصفة مستمرة؛
- توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص، سيادة القانون، الشعور بالاطمئنان، تدعيم أجهزة المشاركة، تطوير قوانين ولوائح العمل، الإهتمام بالتعاون والتنسيق؛
- الاتجاه نحو اللامركزية لرفع مستوى المشاركة الشعبية؛
- تنشئة جيل مسؤول وواعي بالمشاركة والديمقراطية، ولديه أيضاً القدرة على المساهمة في العمل الجماعي، والتمتع بقدرة على الإقناع، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.
- وتكمن أهمية المشاركة فيما يلي:²
- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجاته؛
- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد، والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية؛
- إن إشراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة؛
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإتفاق الحكومي؛
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهود الحكومي، وهو ضروري وأساسي للخطة الإنمائية؛

¹ شوقي عبد المنعم ، 1993، ص ص 67- 68.

² وسيلة السبتى، 2005، ص 39.

- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية تفتح في بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة؛
 - تزيد عمليات المشاركة من درجة الوعي للأفراد لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على المشاركة والمساهمة؛
 - المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل من وقوع أخطاء من طرف المسؤولين التنفيذيين.
- وتسعى عملية المشاركة إلى تحقيق¹:
- تعليم الشعب عن طريق الممارسة، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته؛
 - فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب؛
 - تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة؛
 - تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الفعالة؛
 - قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات محلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة إحتياجات الشعب.

3. التنمية الحضرية وتخطيطها

1.3 ماهية التنمية الحضرية

1.1.3 التطور التاريخي للتنمية الحضرية

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي وذلك منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الإجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي. لقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الإجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الإهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبالتالي وجه الإهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة، وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدأ يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية، وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الإجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الإقتصادية والتكنولوجية

¹ علي بوعمامة، 2008، ص 7.

والخدمات الاجتماعية، وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.¹

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى: زيادة كثافة السكان، اشتغال الأفراد في الإنتاج، توزيع التكنولوجيا، سيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، تنظيم التفاعل الاجتماعي، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعدد الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الإيكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن.

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغييرات الموجهة التي تعتري المدينة، وتشمل هذه التغييرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار.²

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية، يتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947، وفي عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وفي سنة 1969 كتب "سكوت" بحثاً عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم بالأحياء المختلفة وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.³

2.1.3 مفهوم التنمية الحضرية

تعرف عملية التنمية الحضرية على أنها: "عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة، مما يشمل النواحي الفيزيائية كالنسيج العمراني والمباني والكتل والجوانب الاجتماعية".⁴

وتعرف بأنها: "الحركة أو العملية الاجتماعية والاقتصادية، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع الحضري في جملته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع الحضري، حتى يكون مسؤولاً عن تنمية مدينته، أو مجاله الحضري".⁵

كما تعرف أيضاً بأنها: "عملية تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع، مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة".⁶

¹ مركز المنشاوي للدراسات والبحوث الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: www.minshawi.com/vb/members/26807، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

² الموقع الإلكتروني: <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8748>، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/03).

³ الموقع الإلكتروني: <http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-9194.html>، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/03).

⁴ رنا عزيز، (2007)، معوقات التنمية الحضرية: دراسة حالة مدينة دمشق بالنسبة للدول الأكثر تقدماً، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني:

www.astrolabe.files.wordpress.com/2007/07/urbanplaning، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/03).

⁵ جواد أبو زيد، "قراءة في مفهوم التنمية"، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.nibraschabab.com/wp-content/uploads/docteur1.jpg>، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/03).

⁶ رنا عزيز، (2007).

ويمكن تعريفها على أنها: "عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجة الذي يعتري المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجه عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي في ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض".¹

وهي: "الرؤية المستقبلية لتطوير العمراني وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية مستدامة"².

والتنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين وتنظم هذه المشاركة وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد تحسين أوضاع الناس اقتصاديا واجتماعيا.³

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية الحضرية بأنها: عملية إحداث تغييرات في المجتمعات الحضرية، والتي تمس مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الغرض منها تحسين أوضاع سكان هذه المجتمعات بمختلف شرائحهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤى المستقبلية لتطور هذه المجتمعات، ومواجهة العقبات التي قد تحول دون تطورها.

3.1.3 مبادئ التنمية الحضرية المستدامة

1.3.1.3 تحديد حاجات المستفيد

إن المستفيدين بحاجة إلى التعبير عن حاجاتهم، لكي يأتي التخطيط بالشكل الذي يستجيب لهذه الحاجات، لأن التنمية وفق حاجة الإنسان تعني أنه سيعيش براحة وبأقل جهد وتكلفة، ويتم هذا عن طريق:⁴

- التأكيد على مفهوم أن المستفيد يمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط والتصميم؛
- القدرة على رصد وتوثيق وتحليل العوامل الاجتماعية؛
- القدرة على صياغة ما يطرحه المستفيد من الأفكار التي تعبر عن حاجاته، وجعلها ضوابط وقواعد لمراحل التخطيط وتنفيذ المشاريع؛
- القدرة على توثيق نماذج وأمثلة واقعية تعين المستفيد من معرفة حاجاته الحقيقية.

¹ مركز المنشاوي للدراسات والبحوث الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: www.minshawi.com/vb/members/26807، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

² رنا عزيز، (2007).

³ منال طلعت محمود، (2001)، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 69 – 70.

⁴ هاشم عبد الله الصالح، (2004)، التنمية العمرانية المستدامة، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الخامس، الدمام، المملكة العربية السعودية، ص 23.

2.3.1.3 الكفاءة في تخطيط وتصميم الفضاء العمراني

المقصود بالفضاء هنا هو الحيز الذي يتحرك فيه الإنسان ممارساً فيه نشاط معين أو مؤدياً لوظيفة معينة، ويتأثر الإنسان بأبعاد هذا الحيز الوظيفية والمكانية والجمالية، والمطلوب هو حسن التعامل مع هذه الأبعاد لكي نعطي للمستفيد بيئة منسجمة، تستجيب لمتطلباته الوظيفية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد ومصادر الطاقة لتشبيدها وتشغيلها وصيانتها، وإن المدينة غير المتناسقة وغير المنسجمة بين أجزائها وعناصرها قد تشوه ذوق الإنسان وحسه الجمالي، إضافة إلى التأثير على نفسيته وإنتاجيته.¹

3.3.1.3 ترشيد الموارد ومصادر الطاقة

هناك مساحة كبيرة من التأثير العمراني فيما يستخدم من مواد وموارد وما يصرف في طاقة لتشبيد وتشغيل وصيانة المشاريع العمرانية، وباعتبار أن تكلفة المواد الإنشائية تمثل ما نسبته 70% من تكلفة المشروع فإن الترشيد في هذه المواد سيكون له عائد اقتصادي كبير، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة، وكذلك المحاولة قدر الإمكان الإعتماد على المواد الطبيعية المحلية.²

4.1.3 أهداف ومعوقات التنمية الحضرية

1.4.1.3 أهداف التنمية الحضرية

تهدف التنمية الحضرية إلى³ تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والموصلات إصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء، إنشاء وصيانة شبكات المياه والكهرباء، تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى، بالإضافة إلى توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد، وتوجيه النمو الحضري إلى المدن الصغرى والقرى، كما يجب الإهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية، والاتجاه نحو بناء المدن الجديدة بأسلوب تخطيطي سليم، سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل أو للإقامة، وتتمثل أهم أهداف التنمية الحضرية حسب ما ورد في الفصل السابع المتعلق بالمستوطنات البشرية من الأجنحة 21 للأمم المتحدة في النقاط التالية:⁴

- تحسين إطار المستوطنات البشرية؛
- تعزيز نظام الطاقة والنقل المستدام؛
- تعزيز الأنشطة الصناعية المستدامة؛
- تعزيز التخطيط الإداري على نحو مستدام في مجال استخدام الأرض؛

¹ محمد المحسن إبراهيم، (2009)، "العمارة المستدامة"، مؤتمر هندسة القاهرة الأول: العمارة والعمران في إطار التنمية، مصر، ص 9.

² عثمان علي الناجم، (1999)، "العمارة في العالم العربي"، مجلة المهندس السعودية، العدد 11، المجلد 11.

³ مركز المنشاوي للدراسات والبحوث الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: www.minshawi.com/vb/members/26807، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

⁴ الموقع الإلكتروني: www.undp.org، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/03).

- تعزيز التخطيط الإداري للمستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث؛
- توفير المأوى الملائم للجميع؛
- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من أجل تنمية المستوطنات البشرية؛
- توفير بنية تحتية متكاملة وسليمة بيئياً (المياه، الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة...).

2.4.1.3 معوقات التنمية الحضرية

هناك عدة عوامل تحول دون تحقيق التنمية الحضرية تتمثل أبرزها فيما يلي:¹

- تطور حجم السكان والكتلة السكانية؛
- جذب الهجرة من الريف بحثاً عن العمل؛
- نمو متزايد للمناطق العشوائية؛
- الزحف العمراني على المناطق الزراعية؛
- الاختناقات المرورية؛
- التلوث البيئي.

2.3 التخطيط الإقليمي والحضري وتخطيط المدن

1.2.3 التخطيط الإقليمي

1.1.2.3 مفهوم التخطيط الإقليمي

تعود البدايات الفعلية لإتباع أسلوب التخطيط الإقليمي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول الأوروبية التي عانت من الدمار والخراب والإنفاق الكبير في الجانب العسكري الذي أوقف الكثير من المشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية، هذا إلى جانب حالة التفاوت المكاني التي خلفتها الثورة الصناعية التي جعلت المدن ذات الصناعات الأساسية العملاقة في غاية الازدهار، في الوقت الذي تركت فيه المدن ذات الصناعات البسيطة والتقليدية في وضع اعتيادي إن لم يكن متدهور. لهذه الأسباب وغيرها كان لا بد من إتباع أسلوب علمي يضمن تقليص الفجوة بين حالات التفاوت المكانية فكانت ولادة التخطيط الإقليمي كأسلوب لمعالجة هذه المشاكل، والذي يمكن أن نعرفه على أنه ذلك المستوى من التخطيط القومي الذي يمارس في منطقة معينة من الدولة تعرف بالإقليم، ليشكل أسلوباً لإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية في ترتيب الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في ذلك المكان. فهو مجموعة أعمال متتابعة يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع وتقييم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغتها الشاملة الإعلان عن السياسات أو الإستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط الذي يكون بديلاً أو خليطاً من البدائل التخطيطية في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية والخاصة التي

¹ رنا عزيز، (2007).

يمكن تحديدها وقياسها وتحديد المعوقات المختلفة المحتمل مجابتهها وكيفية التغلب عليها وصولاً إلى المستقبل المنشود.¹

2.1.2.3 أهداف التخطيط الإقليمي²

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانيات الإقليم بحيث لا تسمح بتجميدها أو هدرها، وإنما بحدود الاستخدام العقلاني الذي يحقق أفضل إنتاجية ممكنة للنشاطات المختلفة دون المساس بتوازن الحالة التخطيطية العامة لعلاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة أو العلاقات الإقليمية الشاملة.

ويهدف إلى تحقيق أفضل شبكة خدمات عامة للإقليم ترقى إلى الكفاية التامة ودون تبذير أو استهلاك مفرط واعتماداً على إمكانيات الإقليم الذاتية ضمن خطته العامة التي تهدف إلى تحقيق التعامل بين الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية والتي يجب أن تتعكس آثارها على جميع أجزاء الإقليم وتوفير شبكة خدمات ارتكازية للإقليم مفيدة اقتصادياً وتؤدي دورها المغذي للأنشطة المختلفة وليس على حساب اقتصاد الإقليم وإنما من أجله وفي سبيل تطويره إلى أحسن مستوى اقتصادي واجتماعي وعمراني.

كما يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنسيق التام والموازنة القطاعية بين النشاطات في الإقليم الاقتصادية كانت أم بشرية لضمان أفضل محصلة إقليمية جراء تفاعل القوى الإقليمية (السكان، المكان، العمل)، ويهدف إلى تنظيم حركة التبادل التجاري بين الأقاليم أو بين أجزاء الإقليم الواحد.

ويسعى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق الخدمات الترفيهية والثقافية والاجتماعية ضمن المعايير التخطيطية التي تحددها الحجم السكانية في كل مجال، بالإضافة إلى المحافظة على الموروث الإنتاجي والعمراني وإعادة تطويرهما وتأصيلهما وفقاً للنظم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، أو التي ينشدها السكان في الإقليم ولتؤدي دورها في ضمان معالم السكان.

وبعد كل هذه الأهداف التي ينشدها التخطيط الإقليمي لسكان أقاليم البلد على مختلف حقائقتها وحجومها السكانية فإنه يهدف أيضاً إلى زج السكان عبر مشاركة جماهيرية بشكل مباشر في صياغة الآراء والقرارات التخطيطية لأنه صاحب العلاقة المباشرة بها، وبذلك يضمن تحقيق وعي جماهيري تخطيطي، ويحقق التخطيط الإقليمي دوره في ردم الهوة بين المصالح الفردية من خلال توحيد هذه المصالح بإطار عام يضمن مصالح الجميع.

¹ محمد جاسم محمد، (2006)، الإقليم والتخطيط الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 15-18.

² محمد جاسم محمد، (2006)، ص ص 26-27.

2.2.3 التخطيط الحضري

يرتكز التخطيط الحضري على معالجة المدينة كوحدة حضرية، ويرمي إلى السيطرة على كيانها بنحو متوافق مع الاتجاهات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والطبيعية، إذ من أهم واجباته أنه ينسق بين العناصر الانتقاعية ويربطها في إطار منظم للمدينة الحضرية، حيث يتحدد من خلال ذلك المستوى التخطيطي الحضري التوجيهي العام لها، كما أنه يوضح اتجاهات ومراحل نموها المستقبلي، وأحجام السكان لكل مرحلة من مراحل تطورها، ويعتبر آخر ما يمكن أن يصل إليه المخطط من عمل مبدع لربط البيئة بالمجتمع من أجل المصلحة العامة لسكان المدينة.¹

1.2.2.3 تعريف التخطيط الحضري²

يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأشطة الحضرية. تتضمن الإستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهيكل النظرية.

ويعرف التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع.

إن دراسات المستقبل الاجتماعية والدراسات الإقتصادية التي تحدد شخصية وإطار البرنامج التطويري إنما تشكل القاعدة التي ينهض عليها التصميم الطبيعي لمرحلته الأخيرة ويؤكد هذا التعريف أنه بغياب تصميم فعال ومنسجم وجميل للمدينة وأقسامها كنتاج نهائي تكون أفضل التحليلات والبرامج الإحصائية مجرد عبث.

يشير هذا التعريف أيضا إلى مسألة هامة وهي ضرورة الاتفاق على القيم الجمالية والاجتماعية التي تكون الأساس الظاهر أو الخلفي لكل نماذج التصميمات.

ويعني هذا الاتجاه في تعريف التخطيط الحضري تضافر جهود المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والقانون، فكل هذه الاختصاصات يمكن أن تسهم في التخطيط الحضري، لذا وجب على مخططي المدينة أن يتحكموا في الوسائل الفنية المتبعة في كل من هذه الاختصاصات وانطلاقا من هذا التعريف يجب على مخطط المدينة أن يفهم دوره بأنه التطوير المتوازن

¹ فاتح أودينة، (2009)، التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية: دراسة حالة مخطط شغل الأراضي "POS" طريق حمام الضلعة بالمسيلة، مذكرة ماجستير، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 13.

² صبحي فارس الهيتي، (2009)، التخطيط الحضري، دار اليازوري، عمان، ص 23.

للمجتمعات الحضرية وأوساطها الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على أسس شاملة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها مع ما يتبع هذا من القواعد.

2.2.2.3 أهداف التخطيط الحضري

يمكن إجمال أهداف التخطيط الحضري فيما يلي:¹

- تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية، حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دوره بأقل تكلفة وتناقض، مع الربط بين أقسام المدينة المختلفة بعضها مع البعض الآخر ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل، وتطوير كل قسم منها وفق مستوى معقول من نواحي الحجم والإضاءة والأماكن الخضراء في المناطق السكنية وأماكن الوقوف في المناطق التجارية؛
- التأكيد على أن تكون البيوت قوية البناء وصحية ومريحة ومبهجة بالنسبة للمناطق السكنية المختلفة لكي تتسجم والحاجات المتعددة لكل أنواع وأحجام الأسر مع الإهتمام بأشكالها المتغيرة ورغباتها المختلفة مع توفير جميع الخدمات التي يحتاجها سكان تلك المساكن؛
- الاهتمام بالوظيفة الترفيهية داخل المدن باعتبارها الوظيفة التي يحتاجها السكان للترويح عن أنفسهم، ولقضاء أوقات مريحة في أوقات الإجازات أو نهاية الأسبوع.

3.2.3 التخطيط المستدام للمدن

إن المدينة ليست ظاهرة قائمة بذاتها، بل ترتبط في عوامل قيامها ونموها بالمناطق المحيطة بها والمعتمدة عليها فلا يكفي أن يهتم التخطيط بالمنطقة المبنية في المدينة، بل يجب أن يشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة بكاملها.²

1.3.2.3 خصائص التخطيط المستدام للمدن

هناك ثلاث خصائص أساسية للتخطيط المستدام للمدن، تتمثل في:³

- **الإكتفاء الذاتي:** يعتمد وجود الكثير من المدن اليوم على العلاقات الجوهرية للمحيط القريب والمحيط العام (مثل تأمين المياه، الهواء النقي، الغذاء، المواد الأولية، الطاقة وعملية التخلص من النفايات)، فتكون المساعي من المنظار المستدام للمدن هي تأمين الحدود الدنيا للاكتفاء الذاتي من خلال الاستقلال بممتلكاتها الطبيعية.

¹ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص 25.

² صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص 53.

³ نادية محمد بصير، (2002)، أهمية الاقتصاد في المساحات المبنية بين المفهوم البيئي والإسلامي، ندوة الإسكان الثانية، المملكة العربية السعودية، ص 5.

- **الاستمرارية والتوجه:** إن التخطيط المستدام يجب أن يراعي مبدأ الاستمرارية، أي أن يتم استخدام الأرض والمواد الأولية بعقلانية، بالإضافة إلى كون التخطيط المستدام لا يقتصر على المناطق الطبيعية، بل يشمل كل المجالات الوظيفية، وعلاقات الحياة المتكاملة في المدينة.
- **الاستخدام الأمثل للأراضي والمساحات:** إن الإقتصاد بالمساحات هو جزء أساسي من التخطيط المستدام، والذي يعني الاستخدام الأعظمي للأرض والنتائج عن احتياج حقيقي للإنسان والذي لا يضر الأرض.

2.3.2.3 أهداف تخطيط المدن

- يهدف تخطيط المدن إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة وفي المناطق المحيطة بها، كما يهدف إلى تحسين الظروف الشرائية والخدمات، وكذلك الأحوال الإجتماعية والإقتصادية لسكانها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي:¹
- **الناحية العمرانية:** يهدف تخطيط المدن من الناحية العمرانية إلى تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة، بحيث لا يطغى قسم منها على الآخر، إضافة إلى إيجاد نوع من الانسجام بينها جميعاً، مع إمكان الإبقاء على المتنزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون متنفساً للسكان، ومكان لقضاء أوقات فراغهم، مع الإهتمام بالأشجار والمناطق الخضراء، بالإضافة إلى فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية، لتقليل تأثير التلوث والضوضاء على السكان.
- **الخدمات (الناحية الخدماتية):** أما من الناحية الخدمية فيهدف تخطيط المدن إلى مد جميع أحياء المدينة بالخدمات اللازمة كالمياه، والإنارة والمجاري، التي تتفق في حجمها ومرونتها مع حجم السكان وكثرة المباني، وبحيث لا تكون هناك وفرة في بعض الأحياء ونقصاً في بعضها الآخر والعمل على سهولة ويسر اتصال المدينة بالمناطق الأخرى وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة لها أو بالموانئ والعواصم، أو بمناطق الخامات أو بمراكز التسوق، بالإضافة إلى التسيير الجيد لوسائل المواصلات، وتسهيل عملية تنقل العمال.
- **الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** من الناحية الإقتصادية والاجتماعية يسعى تخطيط المدن إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل داخل المدينة، وإيجاد العمل المناسب للعمال العاطلين مع الإهتمام بأحوالهم الإجتماعية والصحية، ومحاولة زيادة الحركة التجارية للمدينة عن طريق توفير مطالب المعيشة، وكذا زيادة التطور الإقتصادي للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو خلق محاولات جديدة للإنتاج، بحيث يراعى ألا يؤدي ذلك إلى زيادة ضغط حركة النقل والمواصلات داخل المدينة.

¹ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص ص 54-56.

4. المدينة وتسييرها المستدام

1.4 المدينة المستدامة

1.1.4 تعريف المدينة المستدامة

هي المدينة التي تلبي حاجيات ساكنيها من سكن، تعليم وصحة، نقل وماء شروب، وغيرها من الخدمات، وفق مؤشرات مدروسة، مع مراعاة التوزيع المجالي المثالي لهذه الإحتياجات بغية وصولها بعدالة إلى مستحقيها، مع الحرص على عدم التبذير وتدهور المجال الذي هو أئمن ما قد نتركه للأجيال القادمة.¹

2.1.4 سمات الإستدامة بالمدينة

تتمحور سمات² إستدامة المدن في جعل المدينة بيئة تساعد على عيش السكان في مأمن من الانعكاسات التي تتجر عن التدهور البيئي، ومساعدة على راحة السكان من خلال وفرة المساحات الخضراء والحدائق العمومية وأماكن الترفيه، كما تعمل على خلق ديناميكية اقتصادية تعمل على تحسين مستويات المعيشة دون المساس بحق الأجيال اللاحقة، بالإضافة على إشراك السكان في عمليات التنمية.

3.1.4 مبادئ إستدامة المدن

المدينة المستدامة هي التي يتم التركيز فيها على رفع جودة الحياة للسكان من خلال³ السعي إلى تصميم الأحياء السكنية بأحجام مناسبة تلائم النشاطات الاجتماعية وسهولة الوصول إليها وقرب الإحتياجات اليومية لسكان هذه الأحياء (المدارس، المراكز التجارية...)، وتأمين أنماط سكنية متنوعة ضمن الحي الواحد، وحماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها مع مراعاة الحفاظ على الطاقة، وضمان تأمين الإستدامة فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات بالتركيز على توفير المزيد من وسائل النقل الجماعي (السكك الحديدية، المترو والنقل العام المشترك)، وتأمين شبكة طرق مترابطة وأنماط مختلفة وأخيرا يجب اعتبار السكان واحتياجاتهم محور التخطيط الرئيسي.

2.4 التسيير الحضري للمدن

تسيير المدينة هو السهر على أداء وظائفها لضمان تنمية تهدف إلى إيجاد التجانس والتوازن في النهوض بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعي، مع الحفاظ على الجانب البيئي، من أجل توفير حاجيات

¹ موقع معماري للمهندس العربي: www.m3mary.com/information/sustainable_architecture_green.htm، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

² موقع معماري للمهندس العربي: www.m3mary.com/information/sustainable_architecture_green.htm، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

³ الموقع الإلكتروني: <http://www.oiace.com/index.php?option=com>، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

الأجيال الحالية دون المساس بحظوظ الأجيال المستقبلية في التنمية، وفي حياة أفضل للسكان ويتم هذا بالتسيير المستدام للوظائف والآليات التالية:

1.2.4 تخطيط المدينة وتسيير العقارات

إن التطبيق الفعال لمشروع حضري مستدام يركز أساساً على التنظيم المحكم لمختلف العقارات التي تتوفر عليها المدينة، لأن التحكم في العقار هو مقدمة التخطيط الحضري، وتزداد أهميته عندما تتم عملية تنمية المدينة وفقاً للمساعي البيئية.

إضافة إلى تخطيط المناطق السكنية بجعل الأحياء السكنية متجانسة، ولكل حي مدارسه الخاصة ومناطق تسليته، وساحاته وحدائقه، وضمان الراحة والأمان لسكان هذه الأحياء باختيار مواقع لها بعيدة عن الطرق المزدهمة.¹

2.2.4 التحكم في الأخطار

ويتم هذا بالعمل على الوقاية من مخاطر التلوث بالمحافظة على نقاوة الوسط البيئي (هواء، ماء تربة) من جميع المواد السامة والمواد الكيميائية، أو التقليل من تركيزها، والتي تعود بالآثار السلبية على صحة الإنسان وعلى الوسط البيئي بصفة عامة.

ومن أبرز ما يجب المحافظة عليه:

- الحفاظ على الماء وعلى جميع مصادره، لأن أي تلوث يلحق به ينعكس سلباً على صحة الإنسان والحيوان والنبات، بالإضافة إلى الحفاظ على الأودية والأنهار، وعلى شكلها الجمالي؛
- الحفاظ على الأرض والتربة من كل النفايات والمواد التي تختلط بالتربة فتفقد خصوبتها أو تسرب بعض المواد الكيميائية إلى التربة، مما يؤدي إلى القضاء على النباتات أو إصابتها بأمراض تعود على صحة الإنسان بالضرر، بالإضافة إلى فقدان الأرض لشكلها الجمالي؛
- الحفاظ على الهواء والذي أصبح معرض للتلوث بشكل أكبر وخصوصاً في الدول الصناعية؛
- محاربة التلوث الضوضائي والذي أصبح يعاني منه سكان الحضر، وينتج هذا التلوث عن أصوات المصانع والمحركات ووسائل النقل بمختلف أنواعها.

3.2.4 تسيير الموارد والطاقة

السعي للاستفادة الأجدى من إستعمال الموارد الطبيعية، والتي تتم بما يلي:²

- المياه: تتم عملية الإستفادة المثلى من المياه بجمع مياه الأمطار، معالجة المياه الآسنة، إستعمال معدات المياه ذات الفعالية العالية لتوفير المياه الصالحة للشرب لجميع السكان، وبالكميات الكافية؛

¹ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص 102.

² الموقع الإلكتروني: <http://www.oiace.com/index.php?option=com>، (تاريخ الاطلاع: 2010/06/20).

- المواد الأولية: تشجيع إستعمال المواد المُتجدِّدة (من أجل عدم استنزاف الموارد، مثل المواد المُعاد تدويرها)؛
- الطاقة: خفض استهلاك الطاقة اللازمة للإنشاء من خلال إستعمال مواد لا تتطلب طاقة كبيرة لاستخراجها، وإنتاجها ونقلها، وذلك باستعمال القدر الممكن من المواد المُعاد تدويرها والمواد الطبيعية والمحلية، والاعتماد على الطاقة النظيفة (الشمس، الرياح...).

4.2.4 تسيير النقل

- دراسة حركة النقل في المدينة وانسياب المرور بها يجب التأكيد على:¹
 - دراسة شبكة الطرق والشوارع وأنماطها وأنظمتها أو مخططاتها، وكفاية تلك الأنظمة وعيوبها في تلبية مطالب النقل وتطوره؛
 - دراسة الانسيابية (التدفق) فوق شبكة الطرق وحركة المرور عليها.
- ومن أجل تسيير حركة النقل في المدينة والتقليل من مشاكلها لا بد من تقسيم المدينة إلى مناطق جغرافية تدرس الرحلات بها حسب الحالة (متنقل بسيارة شخصية، سيارة خاصة حافلة، راكب قطار...)، ثم تُصنف حسب الغرض (رحلات تسوق، عمل، نزهة، رحلات علمية اجتماعية...)، ثم تجمع بيانات عن ملكية السيارات، وحالة المجتمع الإقتصادية، بالإضافة إلى تدفق وانسياب حركة المرور خلال ساعات اليوم.²

وتتضمن خطة النقل ما يلي:³

- إنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الحالية، وتحديد أولويات خدمات النقل العام؛
- تقليل حوادث المرور بمعالجة أسباب حدوثها؛
- توفير العلامات الإرشادية؛
- حماية البيئة بمعالجة التلوث الذي تسببه وسائل النقل، كتلوث الهواء والصوت (الضوضاء).

5.2.4 المساحات الخضراء

هي عبارة عن حيز داخلي في تجمع سكني أو منطقة حضرية، أين يسيطر العنصر النباتي إما في حالته الأولية كالغابات، أو بعد التهيئة كالحدايق والحظائر، ويعتبرها البيئيون العنصر التقني الأساسي والضروري في المحيط الإنساني نظرا للدور البيئي الذي تلعبه في تلطيف الجو وإنتاج الأوكسجين، أي أنها تعتبر بمثابة رئة المدينة.⁴

¹ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص 196.

² صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص ص 207-208.

³ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص ص 210-211.

⁴ فاتح أودينة، (2009)، ص 130.

كما تتمثل أهميتها في تطهير الجو وتجديد الهواء وإبطال تأثيرات الغازات السامة وحجز الغبار بترسبه على أوراق الأشجار وبث الأوكسجين والأوزون، وتنظيم حالة الرطوبة، ودرجة الحرارة... الخ بالإضافة إلى العنصر الجمالي الذي توفره.¹

لذا فإنه يتوجب من أجل أن تكون المدينة مستدامة إقامة المساحات الخضراء والمحافظة عليها والتحسيس والتوعية بأهميتها وغرس الشعور للسكان بضرورة توفرها والمحافظة عليها.

6.2.4 تسيير النفايات

إن النشاط الإنساني كان دائما مولدا للنفايات، وكل مرحلة كان لها طريقة للمعالجة، ومشاكلها الخاصة، إلا أن المشكل لم يكن مطروحا بحدّة في القديم بسبب قلة الحجم السكاني وبالتالي قلة وضآلة التأثير السلبي على البيئة.²

ويتزايد السكان وازدياد حجم النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية، والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، بات من الضروري تسيير هذه النفايات بطرق تقضي أو تقلل من أثارها السلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان.

ويتم هذا بجمع النفايات في أماكن وبوسائل تمنع من إنتشار الروائح الكريهة منها، وتمنع من وصول الحيوانات إليها، ثم يتم نقلها في أوقات مناسبة إلى أماكن التخلص منها بعد تنظيف أماكن جمعها، وتنظيف مختلف الطرق والأماكن العمومية.

وتتم عملية التخلص من هذه النفايات بإتباع الطريقة المثلى لمعالجتها أو التخلص منها، وتحدد الطريقة المناسبة بتفضيل أنسب الوسائل للاستعمال الرأسمالي والتكلفة الأكثر اقتصادا، ويمتد نطاق هذه الخيارات من مواقع دفن صحية بسيطة بواسطة محطات التحويل إلى مواقع دفن بعيدة إلى البدائل الأعلى تكلفة كتحويل النفايات إلى سماد، وأسلوب الحرق الشمولي دون استغلال الطاقة والحرق مع استغلال الطاقة، وأسلوب استرجاع المفيد من النفايات (أسلوب التدوير).³

7.2.4 التسيير المحلي للمدينة

لا يقتصر دور الإدارة المحلية على تسيير النشاطات التجارية والصناعية والسكنية، بل يشمل النشاطات الترفيهية والسياحية والثقافية والدينية والصحية...⁴، كما يجب تفعيل عملية المشاركة لأن تشكيل الأهداف العامة و إيجاد الوسائل الفعالة للتسيير يحتاج إلى الانخراط الفعلي للجمعيات والمنظمات المهتمة بالتسيير لإجراء المناقشات والاستشارات للوصول إلى أفضل أسلوب لعرض الأمر على أفراد

¹ فاتح أودينة، (2009)، ص 130.

² Jean-Michel Ballet, 2008, Gestion des déchets, 2^{ème} édition, Dunod, Paris, pp 3- 4.

³ بوفنارة فاطمة، (2009)، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر: حالة مدينة الخروب، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، ص 24.

⁴ صبحي فارس الهيتي، (2009)، ص 226.

المجتمع، ابتداء من التخطيط كنشر الخطط أمام السكان لإعطائهم الفرص الملائمة لعرض آرائهم، والتي يجب أن تكون الأساس في وضع بعض الخطط النهائية، كما أن المشاركة تفرض تصور جديد يعتمد أساساً على التنسيق والتشاور والشراكة وإشراك المجتمع المدني ومعرفة جيدة لكيفية فتح قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين في إطار نظرة شمولية.¹

¹ يوسف لخضر حمينة، نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية و التطبيق: دراسة حالة مدينة المسيلة، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org.jo/pdf/Amman%2520Co، (تاريخ الاطلاع: 2010/11/28).

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول أنه منذ أواخر النصف الأول من القرن الماضي بدأ الإهتمام بمفهوم التنمية المحلية وتم التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل.

والتنمية المحلية هي عملية تعاون وتفاعل جميع أطراف البيئة المحلية، من خلال تضافر جهود المواطنين وجهود الحكومات وجهود مؤسسات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ البرامج والخطط التنموية، للإرتقاء بمستوى التجمعات المحلية في شتى المجالات التنموية، من أجل تحسين حياة السكان بها، إنطلاقاً من الإعتماد على قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية.

وترتكز التنمية المحلية على أربع مقومات هي: نظام الإدارة المحلية، التخطيط والنقويم التمويل المحلي، والمشاركة الشعبية.

أما التنمية الحضرية فهي عملية إحداث تغييرات في المجتمعات الحضرية، بحيث تمس مختلف جوانبها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، الغرض منها تحسين أوضاع جميع سكان هذه المجتمعات بمختلف شرائحهم، مع الأخذ بعين الإعتبار الرؤى المستقبلية لتطور هذه المجتمعات ومواجهة العقبات التي قد تحول دون تطورها.

والتنمية الحضرية لا تهتم بتخطيط المنطقة الحضرية فقط، بل يجب أن تشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة بكاملها، ثم تهتم بتخطيط المدينة ومعالجتها كوحدة حضرية متكاملة بجميع مجالاتها.

كما تهتم التنمية الحضرية بتسيير المدينة والسهر على أداء وظائفها لضمان تنمية تهدف إلى إيجاد التجانس والتوازن في النهوض بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعي، مع الحفاظ على الجانب البيئي، من أجل توفير حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحظوظ الأجيال المستقبلية في التنمية وفي حياة أفضل للسكان، ولا يتم هذا إلا بالتسيير المستدام لوظائف المدينة.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة والأجندة 21 ومؤشرات القياس

تمهيد

شهد العالم خلال القرن الماضي تطورات كبيرة في الجانب الاقتصادي، نتج عنها زيادة في الإنتاج، ونفشي نمط حياة إستهلاكي، مما أدى إلى ظهور أزمات بيئية خطيرة كتلوث الهواء والماء وإستنزاف الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها، والتغيرات المناخية التي أدت إلى الاحتباس الحراري، تقلص مساحة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي...

هذه الوضعية المزرية التي وصلت إليها البيئة في العالم جعلت هيئة الأمم المتحدة تقرر ناقوس الخطر، وتدعو إلى إعادة النظر في نمط التنمية المتبع.

وفي سنة 1987، صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة "جروهارلم برونولاند" تقرير "مستقبلنا المشترك"¹، وهنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي لا تقتصر على تنمية الجانب الاقتصادي فحسب، بل تهتم بجميع جوانب التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) على حد سواء.

وفي المؤتمر الدولي للأمم المتحدة الذي إنعقد سنة 1992 بـ: "ريوديجنيرو"، تم إقرار برنامج يعرف باسم: "برنامج القرن 21"²، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين محيط وجودة حياة السكان، ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المستدامة.

ولضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، تم وضع مجموعة من المؤشرات تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة من أجل الوقوف على مدى التقدم في تحقيق التنمية المستدامة.

ومما ذكر، سيتم التطرق إلى التعريف بالتنمية المستدامة، وتحديد خصائصها، أهدافها مبادئها مقوماتها وأبعادها، ثم نتطرق إلى برنامج القرن 21، والبرنامج المحلي، والحضري والأهداف الإنمائية للألفية، ثم نتطرق إلى مؤشرات القياس.

¹ Farid Baadache, le Développement Durable tout Simplement, Edition Eyrolle, Paris, 2008, P 09.

² الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/index.html> (تاريخ الإطلاع: 2010/12/08).

1. التنمية المستدامة

سيتم التطرق إلى في هذا العنصر إلى التعريف بالتنمية المستدامة، وتحديد خصائصها، أهدافها مبادئها مقوماتها وأبعادها،

1.1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

1.1.1 السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

لقد بدأ الحديث في البداية عن ضرورة الحفاظ على الثروات الطبيعية وترشيد استغلالها ثم انتقل الإهتمام إلى البيئة التي يعيش فيها الإنسان، بحث في عام 1972 أصدر نادي روما¹ تقريراً بعنوان "حدود التنمية" شرح فيه فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة والغير متجددة يهدد المستقبل. بعدها، عقد مؤتمر في ستوكهولم (السويد) في 5-16/07/1972، تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، وفي نفس السنة تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.²

في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم، ونبّهت إلى أن الموارد محدودة الحجم وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصيانة. نبّهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة، وقدرة النظم البيئية على العطاء.³

في عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك، كانت رسالة هذا التقرير دعوة إلى مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول، لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية⁴، ويعد هذا التقرير بمثابة أول ظهور رسمي لفكرة التنمية المستدامة.

وفي سنة 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة "قمة الأرض" بريوديجنيرو بالبرازيل حيث تم فيه التأكيد على فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج العمل في القرن الحادي والعشرين "أجندة 21" تضمنت 40 فصلاً تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مشاركات قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

¹ سهام حرفوش وآخرون، 2008، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 99.

² DENIEL Bazin, JEAN Yves Vilcat, 2007, Vers une Education au développement durable: démarches et outils, éditions CRDP de l'Académie d'Amiens, Paris, p 25.

³ نبيلة فالي، 2008، التنمية: من النمو إلى الاستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 231.

⁴ سهام حرفوش وآخرون، 2008، ص 100.

بحلول الألفية الجديدة وبعد مرور ما يقارب العقد من الزمن لم ينخفض عدد الفقراء في العالم ولم تتوفر بيئة تجارة دولية تساهم في تنمية الدول النامية التي زادت مديونيتها من 1.4 تريليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 2.5 تريليون في 1999¹، الأمر الذي أدى بهيئة الأمم المتحدة للتنمية إلى عقد مؤتمر قمة الألفية في سبتمبر عام 2000، نتج عنه إعلان الألفية الذي يضم ثمانية أهداف ذات أولوية يتم تحقيقها في حدود عام 2015.

في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 إنعقد مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا لمتابعة تحقيق ما تم الاتفاق عليه في قمة الأرض بريوديغينرو ومواصلة تنفيذه.

تم في هذا المؤتمر تأكيد الالتزام بتحقيق مستقبل أفضل لجميع الناس في مختلف الدول ولجميع الأجيال. كما تم تأكيد حماية البيئة مع عدم تقييد التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف الألفية، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة لا بد من تجسيد الحكم الراشد قطريا وعالميا وإشراك القطاع الخاص في التنمية.²

2.1.1 تطور مفهوم التنمية المستدامة

يمكن تلخيص المراحل التي مر عليها مفهوم التنمية المستدامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	الهدف
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف الستينات من القرن 20	اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية. اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. إهمال الجوانب البيئية	خلق الثروة من أجل الثروة.
2	النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن 20.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية، ومتوسط بالجوانب الاجتماعية. واهتمام ضعيف بالجوانب البيئية.	خلق الثروة من أجل المجتمع.

¹ مصطفى طلبة، 2006، ص ص 365-366.

² مصطفى طلبة، 2006، ص 365.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	الهدف
3	التنمية الشاملة: الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن 20.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	التركيز على مفهوم التنمية البشرية التي تقوم على مراعاة حقوق الأفراد، الجوانب الإنسانية
4	التنمية المستدامة للاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن 20 وحتى وقتنا الحالي.	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. - اهتمام كبير بالجوانب الثقافية والروحية.	التكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ظل مبادئ الحكم الرشيد.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، 2007، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 35.

2.1 تعريف التنمية المستدامة

تعددت تعريفات التنمية المستدامة، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة ويشكل مؤسس في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 لرئيسة وزراء النرويج "برونتلاند" "Brundtland" في تقرير عالمنا المشترك كالتالي: "هي العملية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها".¹

1.2.1 تعريف معهد الموارد العالمية

تضمن التقرير الصادر عن هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع

مجموعات:²

¹ ابراهيم بختي والظاهر خامرة، 2008، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 184.

² محمد بوهزة و عمر بن سيرة، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 298.

- اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛
- اجتماعيا: تعني السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية؛
- بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية؛
- تكنولوجيا: تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

2.2.1 تعريف البنك الدولي:

هي تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن حيث يتضمن رأس المال الشامل: رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (معرفة ومهارات)، الاجتماعي (علاقات و مؤسسات)، و البيئي (غابات موارد مائية..).¹

3.2.1 تعريف هيئة الأمم المتحدة:

عرفت أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".²

وهي: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، و بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".³

وتعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها: "سيرورة تغيير، بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغيرات التقنية والمؤسسية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية"⁴

¹ محمد تقوروت ومحمد طرشي، 2008، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 983.

² دوجلاس موسشيت، 2000، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص 17.

³ Gabriel WAKERMAN, Le développement durable, Ellipses édition marketing, 2008, p 31.

⁴ Beat Burgenmeier, 2005, Economie du développement durable, 2^{ème} édition, Boeck Université, Bruxelles, p 38.

وتعرف أيضا على أنها: "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة بجوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، البيئية والسياسية، بما يضمن تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الطبيعية وزيادة المقدرة الإنجازية في تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية".¹

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت من حيث الشكل إلا أنها من حيث المضمون كانت كلها متقاربة، فهي تركز على ثلاث أبعاد: إقتصادية وإجتماعية وبيئية.²

من التعريف السابقة يمكن أن نعرف التنمية المستدامة بأنها عملية تحسين لجميع جوانب التنمية، حيث يتم تحسين الجانب الاقتصادي بزيادة النمو الاقتصادي، والجانب الاجتماعي بالتوزيع العادل للثروات وتحقيق الرفاهية لجميع شرائح وفئات المجتمع والاهتمام بها، والجانب البيئي بالاستغلال العقلاني للثروات وعدم الإضرار بالبيئة، ويجب أن تحمل هذه التنمية في طياتها بذور استمرارها للأجيال اللاحقة بتفعيل المشاركة السياسية مع ضمان الديمقراطية والشفافية، ومشاركة جميع الأطراف في عملية إتخاذ القرار.

3.1 خصائص وأهداف التنمية المستدامة

1.3.1 خصائص التنمية المستدامة

- من خلال جملة التعريف السابقة، يمكن أن نستنتج خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:³
- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
 - مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة: فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وأن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
 - هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
 - هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضعه في المقام الأول لتلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية، وتعتبره أولى أهدافها؛

¹ صالح صالحي، 2008، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص 870.

² Féron Geneviève et autres، 2002، Le développement durable des enjeux stratégiques pour l'entreprise، Préface de Robert Lion، 3^{ème} tirage، Edition d'organisation، Paris، p 178.

³ ريمة خلوط و سلمى قطاف، 2008، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 381.

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات الطبقات الأكثر فقرا أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي، كما أنها تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصائص الخاصة بكل مجتمع.¹

2.3.1 أهداف التنمية المستدامة

على اعتبار أن التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان، فيجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي هو إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

وعند التدقيق في مفهوم التنمية المستدامة ومتابعة ما تم تحديده من برامج وسياسات يمكن تحديد الأهداف المرجوة من هذه التنمية فيما يلي:²

- أنها تساهم في وضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا؛
- إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- تهدف إلي إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- وعلى نطاق الممارسة الميدانية، فالتنمية المستدامة تنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الإبداع، والبحث عن أساليب تفكير جديدة.

4.1 مبادئ ومقومات التنمية المستدامة

1.4.1 مبادئ التنمية المستدامة

بالإضافة إلى خصائص وأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يجب أن تكون مبنية على المبادئ التالية:³

¹ Edward Barbier, 1987, The concept of Sustainable economic development, P 37

² بوهزة محمد و بن سيرة عمر، 2008، ص 300.

³ Jean Luc BOURDAGES, Le Développement Durable, Edition Bibliothèque du parlement, CANADA, Juillet 1997, p p 7-11.

1.1.4.1 الاندماج بين الجانبين البيئي والاقتصادي

إن المحافظة على البيئة والتفاعل السليم معها يتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الإستغلال المنظم والرشيد لمصادر الثروة والموارد المتاحة. ويستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة، ويشير مفهوم الإحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى في ظل تنمية إقتصادية تتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها.

2.1.4.1 حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية

يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع إستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا، وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة.

أ. **الحذر، الوقاية والتخطيط:** قبل بداية أي مشروع تقوم المؤسسة بدراسة آثاره على البيئة وعلى المدى الطويل، فإذا ترقبت آثارا سلبية فهي تحاول تعديله أو إلغائه نهائيا إذا كان من الصعب التخلص من هذه الآثار؛

ب. **التعليم، التكوين والتوعية:** ويكون هذا عن طريق الحملات التحسيسية بالإضافة إلى إدماج البيئة في البرامج التكوينية والتعليمية في كافة المستويات؛

ت. **الشراكة والمشاركة:** تكون الشراكة عن طريق توقيع وتطبيق الاتفاقيات العالمية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ويجب على الحكومات الإعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

أما المشاركة فتكون بمساهمة الجميع في كافة المستويات، فعند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون، و مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنون على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛

- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

2.4.1 مقومات وأسس التنمية المستدامة

تتمحور مقومات وأسس التنمية المستدامة فيما يلي:¹

1.2.4.1 الإنسان

توضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن استهلاكهم يتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 مليار عام 1993 م ومن المتوقع أن يصل إلى 8 مليار عام 2025² وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية: محاربة الفقر وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساسية مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية.

كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءاً من إستراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافاً وبرامج سكانية.

وتطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض والعوامل البيئية الأخرى: كصحة النظام البيئي، والتنوع الإحيائي.

كما تنبه إلى أن العالم يحتاج إلى دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية، متضمنة اتجاهات السكان ونصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل وتوزيع الثروة والهجرات المنتظرة نتيجة للتغيير المناخي.

2.2.4.1 الطبيعة

هي المحيط الحيوي، وخرانة الموارد المتجددة وغير المتجددة.

- الموارد المتجددة: مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي والمزارع. وبعد الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي.

¹ سهام حرفوش وآخرون، 2008، ص ص 102-105.

² سهام حرفوش وآخرون، 2008، ص 102.

- الموارد غير المتجددة: هي مواد مخترنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد. تضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر .

إن ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيح هو التنمية المتواصلة أو المستدامة. حالياً في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الإقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها، العمالة، رأس المال والآلات، أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار.

3.2.4.1 التكنولوجيا

إن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات أخرى تُصلح هذه الأخطاء.

قد تبدوا بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر ولكن يتبين أن لها أضراراً جسيمة وخفية مثل: مركبات الكلور والفلوروكربون التي أستعملت كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت عام 1930، وبعد 50 سنة أكتشف أن هذه المركبات قد كانت سبباً في أحد مشاكل البيئة العالمية والتي هي الإضرار بطبقة الأوزون.

لقد أظهرت التجربة أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعل بين الإنسان، الطبيعة والتكنولوجيا والحلول المؤقتة لهذه المشاكل قد تكون عن طريق الوسائل التكنولوجية. ولكن الحل الشامل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرق لإتصال العناصر الثلاثة لتحقيق التوازن في تفاعلها، ولا بد من حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية، الإقتصادية، الإجتماعية، التشريعات والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى إنجاح هذه العملية.

5.1 أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية متعددة الجوانب والأبعاد، وهذه الأبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينها وقد حدد غالبية الإقتصاديين ثلاثة أبعاد لها، تتمثل في البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي وهناك من أضاف كل من البعد السياسي، والبعد الثقافي، والبعد التكنولوجي كأبعاد مستقلة هي الأخرى للتنمية المستدامة، وباعتبار أن البعد السياسي والبعد الثقافي يندرجان ضمن البعد الإجتماعي، والبعد التكنولوجي يندرج ضمن البعد البيئي سأقتصر في هذه الدراسة على عرض الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

1.5.1 البعد الاجتماعي

تكون التنمية مستدامة إجتماعيا في حالة تحقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

كما يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم هذا البعد بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في إتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.¹

وأهم محاور البعد الاجتماعي ما يلي:²

- مشاركة الناس: وهذا من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة عن طريق إشراك الناس في تخطيط وصنع القرارات من جهة، والمساهمة في تنفيذها من جهة أخرى؛
- ضمان الحاجات الأساسية من تعليم، رعاية صحية، وفرص عمل ملائمة لكل فئات المجتمع؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة، وبين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى؛
- حجم السكان: هناك العديد ممن قالوا أنه يجب تحديد حجم السكان من أجل تحقيق الرفاه إلا أن الزيادة في حجم السكان بقدر ما تكون عاملا سلبيا قد تكون عاملا إيجابيا إذا كان كل فرد قادرا على الإنتاج، فقد عرف العالم الهندي أمارتيا سان "A. Sen" الفقر على أنه: "نقص في القدرات، لا في الدخل والسلع"³، وخير دليل على هذا هو أن الصين والهند قد برزتا كقوتين إقتصاديتين حيث احتلت الصين المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الحجم الاقتصادي للبلد، رغم أن مجموع سكان الهند والصين لوحيدهما يبلغ حوالي نصف سكان العالم.

2.5.1 البعد الاقتصادي

تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، حيث تدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو، إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء إستخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وإستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى، وما ترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان.

¹ أحمد تي وناصر رحال، 2008، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 426.

² ريمة خلوة و سلمى قطاف، 2008، ص 383.

³ محمد محمود الإمام، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، ص 363.

وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لإستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والإيكولوجية على إمتداد الزمن لضمان إستدامة التنمية والعدالة بين الأجيال؟¹

وتتمثل عناصر البعد الإقتصادي فيما يلي:²

- تحقيق الإنصاف بين سكان العالم في إستغلال الموارد: ذلك أن الواقع يشير إلى أن حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية؛
- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية: من خلال التخفيض المستمر والتدريجي لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى العمل على إحداث تغييرات في أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي؛
- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية: إن تقليل الدول المتقدمة من إستهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها، وهكذا ينبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الإكتفاء الذاتي مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة البينية للبلدان النامية؛
- الحد من التفاوت في المداخل بتخفيض الفرص في التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، إتاحة ملكية الأراضي للفقراء، تقديم قروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها صفة الشرعية، تحسين فرص التعليم بالنسبة للمرأة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية؛
- تقليص الإنفاق العسكري وهذا في جميع الدول من خلال تحويله إلى الأغراض التي تخدم التنمية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.³

3.5.1 البعد البيئي

- إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة يقتضي الإلتزام بتجسيد بقية أبعادها والتي تقود إلى:⁴
- العمل على الحد من إنجراف التربة وتدمير الغطاء النباتي بتبني كافة الإجراءات التي تحد من إستخدام المبيدات الحشرية، ومن الضغوطات البشرية التي تضر بمختلف الأوساط الحيوية من غابات مياه وهواء؛

¹ فاتح بن نونة والطاهر خامرة، 2008، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص 943.

² ريمة خلوة و سلمى قطاف، 2008، ص 382.

³ محمد تفرورت ومحمد طرشني، 2008، ص 985.

⁴ ريمة خلوة و سلمى قطاف، 2008، ص 383.

- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود من خلال إستغلال الأراضي الزراعية وإمدادات المياه بكفاءة أكبر، بالإضافة إلى استحداث وتبني تكنولوجيات زراعية محسنة تساعد على زيادة الغلة؛
- حماية المناخ من ظاهرة الإحتباس الحراري؛
- معالجة التلوث: ينصب على عاتق البلدان الصناعية بشكل أساسي مسؤولية الحد من ظاهرة التلوث البيئي وذلك عن طريق إستخدام تكنولوجيات أنظف وإستغلال الموارد بطريقة أكثر عقلانية؛
- إستعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية، والتي تسمح بالإستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية؛
- الإعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية؛
- الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من المحروقات، بغرض الحد من ظاهرة إنبعاث الغازات؛
- تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للبيئة.

2. الأجندة 21 وأهداف الألفية

1.2 الأجندة 21

في ختام مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "قمة الأرض" المنعقد عام 1992 بريوديجانيرو تم التوصل إلى خمس وثائق واتفاقيات هي: إعلان ريو عن البيئة والتنمية وتضمن 27 مبدأ يحكم التكامل بين السياسات البيئية والتنمية، بيان المبادئ حول الغابات: وبعد أول توافق عالمي حول إدارة غابات العالم والمحافظة عليها وتنميتها المستدامة، الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ: قد أكدت ضرورة إستقرار معدلات غازات الإحتباس الحراري في الجو عند المستويات التي لا تضر بالمناخ العالمي، إتفاقية التنوع البيولوجي: وتقوم على الحفاظ على التنوع الجيني وتنوع الفصائل والنظم الايكولوجية والمشاركة في إستغلال فوائده وتقاسمها بصورة عادلة ومتوازنة، وكان من بين هذه الاتفاقيات أيضا جدول أعمال القرن 21 "الأجندة 21"، والتي تحدد برنامج العمل خلال القرن الواحد والعشرين في ميادين مختلفة ومتنوعة من أجل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

تعتبر الأجندة 21 خطة عمل كونية واسعة وطموحة، تتناول المشاكل الملحة اليوم وتهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل، يستند برنامجها على إستراتيجيه ثابتة وهي أن التطور والنمو الاقتصادي والعدالة والمساواة الاجتماعية والحفاظ على البيئة هي من الدعائم الأساسية لبناء أي مجتمع وتطوره، ولا يمكن على الإطلاق إهمال جانب على حساب جانب آخر للوصول إلى تنمية

مستدامة تجمع بين حماية الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة.

تتضمن "الأجندة 21"¹ (40) فصلا تدرج في (04) أبواب، الفصل الأول عبارة عن ديباجة.

الباب الأول يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، يحتوي على سبع فصول هي على التوالي من الفصل الثاني إلى الفصل الثامن والمتمثلة في: التعاون الدولي للتعبيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها، مكافحة الفقر، أنماط الاستهلاك المتغيرة، الديناميكيات الديموغرافية والإستدامة، حماية صحة الإنسان وتعزيزها تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار.

الباب الثاني: يتعلق بصون وإدارة الموارد من أجل التنمية، يحتوي على أربعة عشر فصل تتمثل في: حماية الغلاف الجوي، نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي، مكافحة إزالة الغابات، إدارة النظم الإيكولوجية الهشة (مكافحة التصحر والجفاف)، إدارة النظم الإيكولوجية الهشة (التنمية المستدامة للجبال)، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، حفظ التنوع البيولوجي، الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية، حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد إستغلالها وتنميتها، حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها (تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها وإستخدامها)، الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية (بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة) الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري، الإدارة الآمنة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة.

الباب الثالث: يتعلق بتعزيز دور الفئات الرئيسية، يحتوي على تسعة فصول هي: مقدمة عامة (ديباجة)، الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة، دور الأطفال والشباب في التنمية الإعتراف بدور السكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز هذا الدور، تعزيز دور المنظمات غير الحكومية (شركاء في التنمية المستدامة)، مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن 21 تعزيز دور العمال ونقاباتهم، تعزيز دور التجارة والصناعة، الأوساط العلمية والتكنولوجية، تعزيز دور المزارعين.

الباب الرابع: يحدد وسائل التنفيذ، يحتوي على ثمانية فصول هي: الموارد والآليات المالية، نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، التعاون وبناء القدرات، تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب، الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية الترتيبات المؤسسية الدولية، الصكوك والآليات القانونية الدولية، المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات.

¹ الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/index.html> (تاريخ الإطلاع: 2010/12/08).

2.2 الأجندة 21 المحلية

دعت الأجندة 21 جميع دول وحكومات العالم إلى وضع وتنفيذ خطط عمل محلية للتنمية المستدامة تحت عنوان الأجندة 21 المحلية، وتزود الأجندة 21 هيئات الحكم المحلي بإطار عمل لإتجاز أهداف الأجندة 21 على المستوى المحلي، وكذلك تزودهم بخطة عمل بعيدة المدى تستهدف التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

على هذا الأساس تم التطرق في الفصل الثامن والعشرين إلى مبادرة السلطات المحلية في دعم الأجندة 21، حيث جاءت هذه الدعوة على خلفية أن كثير من المشاكل البيئية والحلول المعالجة في الأجندة 21 تنطلق من القاعدة والجذور، وأن مشاركة وتعاون السلطات المحلية سيكون عاملاً محددًا لتحقيق الأهداف، فالسلطات المحلية تشيد وتعتني بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما تراقب خطط العمل وتضع السياسة البيئية والقواعد المتبعة، وتساهم في تنفيذ السياسة الوطنية والمحلية الخاصة بالبيئة، ولأن السلطات المحلية هي المستوى الحكومي الأقرب فإنها تلعب دوراً أساسياً في تنفيذ وتوعية عامة الشعب من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبخصوص هذا الشأن تم في هذا الفصل (28) تسطير الأهداف التالية:

- بحلول عام 1996 ينبغي أن تكون معظم السلطات المحلية في كل البلدان قد قامت بعملية إستشارية مع السكان، وحققت توافق آراء بصدد "جدول أعمال محلي للقرن 21" لصالح المجتمع المحلي؛
 - بحلول عام 1993 ينبغي أن يكون المجتمع الدولي قد شرع في عملية إستشارية تستهدف زيادة التعاون بين السلطات المحلية؛
 - بحلول عام 1994 ينبغي أن يكون لدى ممثلي إتحادات المدن والسلطات المحلية الأخرى مستويات تعاون وتنسيق متزايدة بهدف تعزيز تبادل المعلومات والخبرات فيما بين السلطات المحلية؛
 - ينبغي تشجيع جميع السلطات المحلية في كل بلد على تنفيذ ورصد البرامج التي تستهدف كفاءة تمثيل المرأة والشباب في عمليات إتخاذ القرارات وتخطيطها وتنفيذها.
- وفي الفصل الثاني من الأجندة 21 المتعلق بالتعامل الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها، ثم التأكيد على أنه إذا ما أرادت البلدان النامية أن تستفيد من تحرير النظم التجارية فإنه عليها أن تنفذ السياسات التالية (حسب ما يلائمها):
- إيجاد بيئة محلية دائمة لتوازن أمثل بين الإنتاج للسوق المحلية وللسوق التصدير وإزالة تحيزات ضد الصادرات وعدم تشجيع سياسة البدائل الإستيرادية التي تفتقر إلى الكفاءة؛

- تعزيز أطر السياسات والهياكل الأساسية المطلوبة لتحسين كفاءة تجارة الصادرات والواردات ولتشغيل الأسواق المحلية؛
- ينبغي أن تعتمد البلدان النامية على سياسات توسيع التجهيز والتوزيع وتحسين أساليب التسويق والقدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية، والتنوع بما يكفل تقليل الاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية، والعمل على أن تنعكس كفاءة وإستدامة إستخدام عوامل الإنتاج في تشكيل أسعار السلع الأساسية بما في ذلك تعبيرها عن التكاليف البيئية، الاجتماعية وتكاليف الموارد.

3.2 الأجندة 21 الحضرية

يتمثل الهدف الشامل في ميدان المستوطنات البشرية حسب ما ورد في الفصل السابع من الأجندة 21 في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي المعيشة والعمل لجميع الناس، لا سيما الفقراء منهم.

يقوم هذا التحسين على أنشطة التعاون التقني، والمشاركة فيما بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي والمشاركة في عملية صنع القرار من جانب الجماعات المحلية وجماعات المصالح الخاصة (النساء، السكان الأصليين، المسنين والمعوقين)، ويجب أن يشكل هذا النهج المبادئ الأساسية للإستراتيجيات الوطنية للمستوطنات البشرية.

كما يجب على الدول تحديد أولوياتها بين المجالات البرنامجية الثمانية الواردة في هذا الفصل وفقا لخططها الوطنية وأهدافها، مع مراعاة قدراتها الاجتماعية والثقافية، كما يجب عليها تخصيص كل ما يلزم لرصد أثر إستراتيجياتها على الفئات الهامشية والمحرومة، مع الإهتمام بصفة خاصة بإحتياجات المرأة.

وتتمثل المجالات البرنامجية الثمانية الواردة في هذا الفصل في: توفير المأوى الملائم للجميع تحسين إدارة المستوطنات البشرية، تعزيز التخطيط الإداري على نحو مستدام في مجال إستخدام الأرض، تعزيز نظم الطاقة والنقل المستدام في المستوطنات البشرية، تعزيز الأنشطة الصناعية المستدامة، تعزيز تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث، تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من أجل تنمية المستوطنات البشرية تعزيز توفير الهياكل الأساسية على نحو متكامل وسليم بيئيا (المياه، المرافق الصحية، الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة...).

قد قسم بعض العلماء الأجندة الحضرية إلى ثلاث أنواع:¹

- الأجندة البنية: وهي التي تتضمن المشكلات البيئية التقليدية والمتفشية أساسا في مدن الدول الأقل نموا.

¹ منال عباس البطران، 2006، ص 516.

- الأجندة الرمادية: وهي التي تنتقل إليها المدينة مع تطورها، وتتضمن التلوث الصناعي والتلوث الناتج عن وسائل النقل والمخلفات الخطرة (أي التلوث الكيميائي بالدرجة الأولى). وهناك مدن كثيرة في الدول النامية تطبق كل من الأجدتين البنية والرمادية، لأنها لم تستطع التعامل بالسرعة والكفاءة المطلوبة مع الأجندة البنية، أي تراكمت فيها المشكلات البيئية، وهذا التراكم قد يكون تم على فترات زمنية طويلة كما هو الحال في معظم مدن الدول النامية أو خلال فترات قصيرة، كما هو الحال في مدن الدول السريعة النمو.
- الأجندة الخضراء: وهي الأجندة التي تنتقل إليها المدينة بعد تخطيطها للأجندة الرمادية، وتتناول هذه الأجندة قضايا إستهلاك الموارد المختلفة وإستنفاد الموارد الطبيعية وتوليد أنواع غير تقليدية من المخلفات والآثار البيئية الإقليمية والعالمية مثل (التغيرات المناخية) والآثار المختلفة على النظم الايكولوجية المحلية والإقليمية والعالمية.

4.2 الأهداف الإنمائية للألفية

أمام التقدم الضئيل في تحقيق الأجندة 21 للتنمية المستدامة، إهتدى المجتمع الدولي إلى ضرورة تحديد الأهداف ذات الأولوية من أهداف الأجندة 21 ليتم التركيز عليها وتكثيف كل الجهود من أجل تحقيقها خلال فترة زمنية محددة.

من أجل هذا الغرض إجتمع زعماء العالم بقمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، حيث إعتد خلال هذه القمة 191 بلدا إعلان الألفية، الذي تم فيه تحديد ثمانية أهداف إنمائية للألفية تضمنت هذه الأهداف 18 غاية، كما تم وضع 48 مؤشر لقياس التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف في حدود عام 2015.¹

الجدول التالي يوضح الأهداف الإنمائية الثمانية وغاياتها:

الجدول رقم 02: الأهداف الإنمائية وغاياتها

الأهداف الإنمائية	الغايات المراد بلوغها
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية 01: تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن واحد دولار في اليوم بنسبة النصف في الفترة من 1990 إلى 2015. الغاية 02: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف في الفترة من 1990 إلى 2015.

¹ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2007.

الأهداف الإنمائية	الغايات المراد بلوغها
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية 03: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في حدود سنة 2015.
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية 04: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005؛ وبالنظر إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.
الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال	الغاية 05: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015.
الهدف 5: تحسين الصحة الإنجابية	الغاية 06: تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع في الفترة من 1990 إلى 2015.
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض	الغاية 07: وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 والبدء في تقليصه إعتبارا من هذا التاريخ. الغاية 08: وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015.
الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية	الغاية 09: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية. الغاية 10: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي بنسبة النصف في حلول عام 2015. الغاية 11: أن يكون قد تحقق بحلول عام 2020 تحسن ملموس لمائة مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة.
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	الغاية 12: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ويشمل ذلك التزاما بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي. الغاية 13: مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. الغاية 14: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول

<p>الجزرية النامية الصغيرة.</p> <p>الغاية 15: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة بإتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.</p> <p>الغاية 16: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.</p> <p>الغاية 17: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.</p> <p>الغاية 18: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	
---	--

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية حول الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2005.

3. مؤشرات قياس التنمية

1.3 الإطار المفهمي لمؤشرات القياس

1.1.3 تطور مفهوم المؤشرات

بعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة والاتفاق على العمل به أصبح من الضروري وضع مؤشرات لقياس مدى تقدم الجهود المبذولة من أجل تحقيقه.

ومن أجل متابعة توصيات قمة الأرض تم تشكيل لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

وفي دورتها الثالثة عام 1995، وافقت اللجنة على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي هذا البرنامج الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة في بلورة هذا البرنامج.

والغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل في حدود عام 2001 إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها وإستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.¹

¹ [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\).doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc)

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أوت من عام 1996 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق"، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية إجابة، وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف ومناهج الحساب ومعايير إختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها.

وقد طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل إنطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.¹

2.1.3 مفهوم المؤشر

المؤشر هو عبارة عن مقياس يعبر عن مقدار وحجم ظاهرة أو مشكلة معينة، وبالتالي فهو يمثل الإجابة على الأسئلة المحددة التي يطرحها متخذ القرار، والمؤشرات توفر بيانات كمية ونوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية، وتعتبر الأساس في وضع السياسات والخطط التنموية وهذه المؤشرات يتم إستخراجها من معادلات رياضية وأساليب إحصائية متقدمة، تنطلق من قاعدة عريضة من البيانات التي يتم جمعها من مجالات تنموية متعددة، يجري تبويبها في جداول إحصائية، وتصنف وفق معايير تلبي حاجة المستخدم لتلك البيانات، والمؤشرات تعد بموجب ذلك إحدى الآليات ذات الفعالية الكبيرة في قياس مدى كفاءة التطوير المستهدف على المستويات المختلفة الوطنية والإقليمية والمحلية، كما أن هذه المؤشرات تمثل القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرار التنموي المناسب، حيث من خلالها يمكن متابعة التغيرات الدورية التي تحدث، وتبين مدى التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.²

ويعرف أيضاً على أنه "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة، وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، ويجب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار".³

3.1.3 خصائص المؤشرات⁴

يجب أن يكون المؤشر دقيقاً بمعنى أنه يقاس بالفعل ما يراد منه قياسه، ويمكن التنبؤ به أو توقعه ويشترط فيه عدم تحيزه أو تضليله، ويجب أن يكون حساساً بمعنى إستجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس ويتمتع بالسهولة النسبية لجمع البيانات وإستخدامها، وينبغي أن يعكس شيئاً جوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

¹ [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\) doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8) doc)

² www.alriyadh.com/2010/01/10/section.econ

³ Paul Backer, 2005، Les indicateurs financiers du développement durable، Edition d'organisation, Paris ، p 92.

⁴ سهام حرفوش وآخرون، 2008، ص 108.

4.1.3 فائدة المؤشرات

تتجلى أبرز فوائد المؤشرات فيما يلي:

- المؤشرات هي أساس وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.¹
- المؤشرات توفر معلومة كمية أو نوعية تساعد على تحديد أولويات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.²
- تحويل التقييمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلام.³

5.1.3 مراحل إعداد المؤشرات⁴

1.5.1.3 المرحلة الأولى

تشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية والخاصة؛
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات؛
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها.

2.5.1.3 المرحلة الثانية

تشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة؛
- تبيان مدى إنسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؛
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

3.5.1.3 المرحلة الثالثة والأخيرة

في هذه المرحلة، يجب إختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجيه التنمية المستدامة في الدولة، من خلال المؤشرات المستخدمة، وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على النقاط التالية:

¹ المرصد الحضري لمدينة جدة الموقع الإلكتروني: <http://www.jeddah-uo.org> ، تاريخ الاطلاع: 2010/06/20.

² سهام حروفش وآخرون، 2008، ص 108.

³ [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\).doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc)

⁴ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، 2007، ص 255.

- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات؛
- إمكانية جمع ما هو متاح من البيانات؛
- مصدر البيانات؛
- إستمرارية توفر البيانات؛
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة؛
- مدى واقعية هذه البيانات؛
- طريقة إنتاج هذه البيانات (مطبوعة، الكترونية، على شكل تقارير...).

وأخيراً فإنه لتسهيل عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها، وتتمثل هذه الأسئلة في:

- لماذا نحتاج للمؤشرات؟
- من الذي يستخدمها؟
- ما هو الغرض من إستخدامها؟
- ما هي الحاجة لتحديثها؟
- ما هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المناسبة للأهداف؟

6.1.3 أنواع المؤشرات

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، ومن أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة التي صنفت المؤشرات بناء على أربع معايير (إقتصادية، إجتماعية، بيئية، مؤسسية)، كما أوجدت المنظمة تصنيفاً آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة، حيث تشير مؤشرات الضغط إلى الأنشطة والعمليات والأنماط، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع وتوضيح التدابير التي يمكن إعتماؤها للوصول إلى التنمية.¹

2.3 مؤشرات التنمية المحلية

كما جاء ذكره سابقاً في عام 1996 أصدرت هيئة الأمم المتحدة قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة عرفت باسم "الكتاب الأزرق"، وقد طُلب من البلدان، والمجتمعات المحلية أن تختار

¹ لطرش ذهبية، 2008، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص ص 244- 245.

من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها المحلية، وأهدافها وغاياتها.¹

وباعتماد الأهداف الإنمائية إقتصرت العمل على تحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتي

تتمثل في 48 مؤشر نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مؤشرات الأهداف الإنمائية

مؤشرات قياسها	الأهداف الإنمائية
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم(%) - نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني(%) - نسبة العاملين من السكان سن 15 سنة فأكثر(%) - نسبة السكان ناقصو التغذية (%) - الناتج المحلي الإجمالي للفرد المشتغل (بالسعر الثابت معادل القوة الشرائية للدولار عام 1990) - إنتشار سوء التغذية عند الأطفال (% للأطفال دون سن الخامسة). 	<p>الهدف 1:</p> <p>القضاء على الفقر المدقع والجوع</p>
<ul style="list-style-type: none"> - صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي(%) - معدل إنهاء المرحلة الابتدائية (%) - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان سن 15 سنة فأكثر - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الشباب (% من الفئة 15-24 سنة) 	<p>الهدف 2:</p> <p>تحقيق تعميم التعليم الابتدائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء (كنسبة مئوية من المجموع) - حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي (%) من إجمالي الوظائف) - نسبة البنات إلى البنين في المدارس الابتدائية والثانوية(%) 	<p>الهدف 3:</p> <p>تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معدل التحصين ضد الحصبة (% من الأطفال من عمر 12 إلى 23 شهرا) - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة - معدل وفيات الرضع (لكل 100000 مولود حي) 	<p>الهدف 4:</p> <p>تقليل وفيات الأطفال</p>

¹ أنظر الملحق رقم 01.

مؤشرات قياسها	الأهداف الإنمائية
<ul style="list-style-type: none"> - الحوامل اللاتي يتلقين رعاية ما قبل الولادة(%) - عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة(%) - معدل إستخدام وسائل منع الحمل (% من النساء 15-49 عاما) - معدل خصوبة المراهقات (المواليد لكل 100000 امرأة من الفئة العمرية 15 - 19 سنة) - معدل وفيات الأمومة (لكل مئة ألف مولود حي) 	<p>الهدف 5:</p> <p>تحسين صحة الأمهات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز" (% من السكان 15-49 عاما) - المشمولون بالعلاج المضاد للالتهاب الفيروسي (% من الأشخاص المصابين بالتهاب متقدم من فيروس نقص المناعة) - إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز) لدى الإناث (% من السكان المصابين بالإيدز) - حالات الإصابة بالترن الرئوي/السل (لكل 100000 شخص) - حالات الملاريا المسجلة - معدل إكتشاف الإصابة بمرض السل (بجميع أنواعه) - معدل وفيات المصابين بالسل (لكل مئة ألف شخص) - نسبة النجاح في علاج الترن الرئوي / السل (% من الحالات المكتشفة) 	<p>الهدف 6:</p> <p>مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إستهلاك جميع المواد المستنفدة للأوزون (بأطنان الأوزون المحتمل إستنفاده) - السكان الذين يعيشون في المناطق العشوائية (% من سكان المدن) - المساحة الحرجية (% من مساحة الأراضي) - مساحات اليابسة المحمية (% من إجمالي المساحة السطحية) - المسحوبات السنوية من المياه النقية (% من المصادر الداخلية) - المناطق الساحلية المحمية (% من إجمالي المساحة السطحية) - إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (أطنان مترية) - نسبة السكان الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي(%) - نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه(%) 	<p>الهدف 7:</p> <p>كفالة الاستدامة البيئية</p>

مؤشرات قياسها	الأهداف الإنمائية
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي خدمة الدين (% من الدخل القومي الإجمالي) - القيمة الحالية للدين (% من الدخل القومي الإجمالي) - القيمة الحالية للدين (% من صادرات السلع والخدمات والدخل) - إجمالي خدمة الدين (% من صادرات السلع والخدمات والدخل) - خطوط هاتفية رئيسية (لكل 1000 شخص) - عدد الحواسيب الشخصية (لكل 100 من السكان) - عدد المشتركين في خطوط الهاتف الثابت والجوال (لكل 1000 شخص) - مساعدة التنمية الرسمية المتلقاة (الإنفاق الصافي) للفرد (بالدولار الأميركي) - مستخدموا الإنترنت (لكل 1000 شخص) - مشتركوا الهواتف الخلوية/النقالة (لكل 1000 شخص). 	<p>الهدف 8:</p> <p>إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية</p>

المصدر: موقع الأمم المتحدة الإلكتروني لأهداف الألفية: <http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html>

3.3 مؤشرات التنمية الحضرية

1.3.3 مفهوم المؤشرات الحضرية

تعد المؤشرات الحضرية من جهة أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمستقرات الحضرية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات الحضرية تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية إتخاذ القرار التنموي الكفاء، فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات، ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دورياً، بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية وأما من حيث كفاءته في عملية إتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمستقرة الحضرية.

إن مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ إستراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهي تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينة أو إقليمه، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو استراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين التجمعات العمرانية عرضياً (عبر أماكن مختلفة) أو طولياً (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهي أيضاً ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية المستدامة في

مدينته أو إقليمه، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمراً حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية، ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشداً فعالاً في عملية التغيير في أولويات المجتمع، والتغيير في عملية إتخاذ القرار ورسم السياسات، والتغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات.¹

2.3.3 دور المؤشرات الحضرية

إن للمؤشرات الحضرية دور في غاية الأهمية نلخصه في النقاط التالية:²

- **تغذية الإعلام المحلي:** يمكن للمؤشرات الحضرية أن تمد المواطن العادي والمتخصص بمعلومات دقيقة عن التنمية بمدينته أو إقليمه والآثار المتوقعة في المدى البعيد والتدابير التي يمكن اتخاذها حيال ذلك؛
- **رسم سياسات واستراتيجيات التنمية:** فهي تمد متخذ القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمدينة أو الإقليم مما يمكنه من تحديد الأهداف والأولويات ورسم سياسات وإستراتيجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها؛
- **تعليم النشأ:** يمكن أن تستخدم كأدوات لتعليم النشأ عن التنمية المستدامة وترشدهم إلى الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها في هذه المنظومة؛
- **تطوير أداء المجالس البلدية:** فالمؤشرات تخدم متخذي القرار على كافة المستويات وتمكنهم من استخدامها كنقاط مرجعية لتقييم مدى النجاح في خطط التنمية لتعديلها أو تغييرها بخطط بديلة إذا لزم الأمر؛
- **القضاء على مظاهر الانعزال القطاعي:** حيث توجه قيم المؤشرات المنتجة عدة قطاعات نحو العمل في تشارك في ضوء وحدة الهدف، وهذا من أهم ملامح تخفيف حدة الآثار السلبية المصاحبة للإفراط في المركزية.

3.3.3 تصنيف المؤشرات الحضرية

لقد وجهت الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني الدعوة إلى جميع الحكومات بالعمل على متابعة تقدم أعمال إنتاج المؤشرات الحضرية ومتابعة تقييمها، وذلك بخطة عمل من طرف الحكومات والتي تهدف إلى توفير المأوى للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بالإعتماد على المؤشرات الحضرية.

¹ المرصد الحضري لمدينة جدة الموقع الإلكتروني: <http://www.jeddah-uo.org>، تاريخ الاطلاع: 2010/06/20.

² المرصد الحضري لمدينة جدة الموقع الإلكتروني: <http://www.jeddah-uo.org>، تاريخ الاطلاع: 2010/06/20.

هذا وقد أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات بكل دولة ومجتمع محلي لتعكس خصوصياته، ومن المهم أن تحتوي هذه المؤشرات على مجموعة المؤشرات الأساسية لتحقيق المقارنة بين المدن والدول في مجال إنجازات التنمية الحضرية.¹

وقد تم تصنيف هذه المؤشرات الـ (51) في مجموعات هي:²

مجموعة البيانات الأساسية، مجموعة المؤشرات الحضرية، مجموعة المؤشرات الإسكانية.

وتم إعادة تصنيف المجموعات الثلاث في (7) مجموعات تتعلق بمؤشرات الخلفية العامة للمدينة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤشرات البنية الأساسية مؤشرات النقل، مؤشرات إدارة البيئة، مؤشرات المحليات ومؤشرات الإسكان.³

¹ <http://www.alriyadh.com/2010/01/10/article488418.html>

² المرصد الحضري لمدينة جدة الموقع الإلكتروني: <http://www.jeddah-uo.org> تاريخ الاطلاع: 2010/06/20.

³ أنظر الملحق رقم 02.

خلاصة الفصل

التنمية المستدامة هي عملية تحسين ورفع النمو الاقتصادي بالشكل الذي يضمن الإستغلال العقلاني للثروات وعدم الإضرار بالبيئة، ويؤدي إلى التوزيع العادل للثروات وتحقيق الرفاهية لجميع شرائح وفئات المجتمع والاهتمام بهم، ولا تقتصر هذه التنمية على الوقت الراهن وإنما تستمر لتصل إلى الأجيال اللاحقة.

لقد أقر المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة بـ: "ريو ديجنيرو" سنة 1992 ضرورة إدراج التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية من أجل تحقيقها على أرض الواقع ولتحقيق هذا تم إقرار برنامج يعرف باسم: "برنامج القرن 21" أو "الأجندة 21" والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين محيط وجودة حياة السكان، ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المستدامة، ولضمان المتابعة الفعلية لهذه الأجندة تم وضع مجموعة من المؤشرات تغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمؤسسية من أجل الوقوف على مدى التقدم في تحقيق التنمية المستدامة.

أكد المؤتمر على ضرورة وضع أجندة محلية لكل بلد على ضوء الأجندة العالمية وتكييف مؤشرات القياس حسب خصوصيات كل بلد ليتسنى له متابعة تنفيذ الأجندة الخاصة به.

غير أنه أمام التقدم الضئيل في تحقيق الأجندة 21 للتنمية المستدامة، إعتد المجتمع الدولي بقمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 إعلان الألفية، الذي تم فيه تحديد ثمانية أهداف إنمائية للألفية، والتي تعتبر الأهداف ذات الأولوية من أهداف الأجندة 21 ليتم التركيز عليها وتكثيف كل الجهود من أجل تحقيقها في حدود سنة 2015.

الفصل الثالث

سياسات التنمية المحلية والمصرية في الجزائر

تمهيد

ورثت الجزائر من الإستعمار الفرنسي سياسة تنموية غير متوازنة، تم من خلالها تكثيف الأنشطة وتمركزها على الشريط الساحلي، الذي عمد إلى إشباع الحاجات الإقتصادية لفرنسا بالدرجة الأولى دون الاهتمام بآثار ذلك على الجوانب الأخرى.

بعد الاستقلال، واصلت الجزائر على نفس النهج، حيث عمدت إلى التخطيط المركزي وسطرت برنامجا صناعيا أقامت من خلاله عدة منشآت صناعية تمركزت كلها في الشمال مهملة لباقي الأقاليم الأخرى، الأمر الذي أدى إلى عدة إختلالات من بينها التوزيع اللامتوازن للسكان، فقدان أخصب الأراضي الفلاحية بالشمال (كسهل متيجة)، تدهور البيئة الحضرية، تلوث الشريط الساحلي...

من أجل القضاء على كل هذه الإختلالات والمشاكل حاولت الجزائر قطع صلتها بالسياسات التنموية السابقة ورسمت سياسات تنموية جديدة تتماشى والحفاظ على البيئة وتسعى للقضاء على الفوارق الجهوية وتنمية الإقليم الوطني تنمية متوازنة انطلاقا من خصوصيات واحتياجات كل جهة، إضافة إلى تهيئة وترقية المناطق الحضرية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية.

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى عرض التدابير المؤسساتية والقانونية وكذا الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر. في المبحث الثاني، سنركز على سياسات التنمية المحلية في الجزائر بإبراز دور الجماعات المحلية في عملية التنمية المستدامة وعرض البرامج التنموية والمتمثلة في برامج التجهيز (المخططات البلدية PCD والقطاعية PSD) والبرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية. أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى سياسات وتوجهات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وإلى سياسة المدينة في الجزائر.

1. التدابير القانونية والمؤسساتية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

إعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على نمط التخطيط المركزي في تسيير عملية التنمية وانتهجت سياسة التصنيع من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث ركزت معظم الأنشطة في الشمال وبالخصوص على الشريط الساحلي نظرا لتوفر الهياكل القاعدية، مما خلق إختلالات في النمو بين الأقاليم، وأدى إلى تدهور محيط الشريط الساحلي وتفاقم المشاكل بالمدن الصناعية.

من أجل الحد من هذه المشاكل ومعالجتها، سعت الجزائر إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية من خلال عدة تدابير مؤسساتية وقانونية.

1.1 التدابير المؤسسية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

بعد انعقاد مؤتمر "ستوكهولم" سنة 1972 الذي شدد في بيانه الختامي على حماية البيئة. وتماشيا مع هذا التوجه العالمي، سعت الجزائر إلى استحداث هيئة - سنة 1974 - تكون مهمتها حماية البيئة والاهتمام بها. سميت هذه الهيئة باللجنة الوطنية للبيئة، والتي تم إنهاء مهامها سنة 1977، وبعدها تداولت هذه المهمة عدة هيئات يمكن تحديدها في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: أهم الهيئات المتداولة لحماية البيئة في الجزائر من 1974 إلى 2000

السنة	الجهة المكلفة	ملاحظات	المدة
1974	اللجنة الوطنية للبيئة	- أول مؤسسة متخصصة في حماية البيئة - تميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك. - لم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة. - تم إنهاء مهام اللجنة سنة 1977 (سنتين بعد مرسوم تنظيم صلاحياتها).	03 سنوات
1977	وزارة الري واستصلاح الأراضي	- لم يتبع مرسوم اضطلاع مهمة البيئة لوزارة الري واستصلاح الأراضي أي نص يوضح صلاحياتها واختصاصاتها، مما أضفى عليها طابعا شكليا محضا.	سنتين
1979	كتابة الدولة للغابات والتشجير	- انحصرت صلاحياتها البيئية في جانب المحافظة على الطبيعة	سنة واحدة
1980	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي	- صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة.	(04) أربع سنوات
1984	وزارة الري والغابات		أربع سنوات
1988	وزارة الغابات		سنتين
1990	وزارة البحث والتكنولوجيا	- يعود سبب إلحاق البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا للطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة.	سنتين
1992	وزارة التربية الوطنية		سنتين

السنة	الجهة المكلفة	ملاحظات	المدة
1994	وزارة الداخلية	- إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة. - 1995 صدور مرسوم ينظم المديرية العامة للبيئة، ينص على إحداث مديرتان للدراسات ومفتشية عامة للبيئة.	سنتين
1996	كتابة الدولة للبيئة	- اعتماد (لأول مرة) مخطط وطني للبيئة سنة 1996. - استحداث المفتشيات الولائية للبيئة (على مستوى 48 ولاية) سنة 1998.	أربع سنوات
2000	وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم	- من 07 جانفي 2000 إلى 20 أوت 2000	بضعة أشهر
2000	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة	- أوكلت للوزارة مهمة السياحة سنة 2007، لتصبح وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة.	ابتداء من أوت 2000

المصدر:- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق،
جامعة تلمسان، الجزائر، ص 13- 16.

- بوهنقل زوليخة، 2009، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية
علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 44 - 45.

من الجدول السابق، يتبين لنا أن البيئة لم تعرف استقرارا وتم تداولها بين 12 هيئة من لجنة وطنية
ووزارة وكتابة دولة، مما انعكس عنه عدم وضع تصور واضح لحماية البيئة والتنمية المستدامة في
الجزائر، بالإضافة إلى كون الخطوات المتخذة لحماية البيئة والتنمية المستدامة كانت في الكثير من
الأحيان لا تتعدى الجانب الشكلي كعدم صدور المرسوم الذي يحدد صلاحيات اللجنة الوطنية للبيئة إلا
بعد سنة من إنشائها. عند إلحاق مهمة البيئة بوزارة الري واستصلاح الأراضي لم يتبع هذا المرسوم أي
نص يوضح صلاحيات واختصاصات الوزارة بشأن مهمة البيئة، كما أنه لم يصدر أي قانون خاص
بالبيئة إلا بعد مرور تسع سنوات من استحداث أول هيئة للبيئة.

يعتبر أول اهتمام حقيقي بالبيئة عند استحداث كتابة الدولة للبيئة، التي وضعت لأول مرة مخطط وطني للبيئة سنة 1996¹، كما تم الاهتمام بالبيئة - لأول مرة أيضا - على المستوى المحلي باستحداث المفتشيات الولائية للبيئة.

بعد الاستقرار شبه النسبي لمهمة البيئة في كتابة الدولة للبيئة (04 سنوات) تم نقلها لوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والتي لم تدم فيها سوى بضعة أشهر ليستقر أمر حماية البيئة والتنمية المستدامة مؤخرا في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة منذ سنة 2000، ليضاف إليها مهمة السياحة سنة 2007.

قامت الوزارة بوضع إستراتيجية لحماية البيئة، كما حددت مخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (2001 - 2011) من أجل تحقيق أهداف متوسطة وطويلة المدى ومن ناحية تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى تم وضع مخطط وطني للأعمال ذات الأولوية (2001 - 2004).

2.1 التدابير القانونية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

1.2.1 القانون رقم 83 - 03، المتعلق بحماية البيئة²

لقد كان أول ظهور رسمي للاهتمام بالبيئة سنة 1983 بصدر القانون الإطار المتعلق بحماية البيئة.

يهدف هذا القانون إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية وإستخلافها وإضفاء القيمة عليها، وإجتناّب كل شكل من أشكال التلوث والأضرار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

ركز القانون على دمج التخطيط الوطني لعامل حماية البيئة ضمن السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تقتضى تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، كما تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية شروط إدراج المشاريع في البيئة وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية.³

إكتفى القانون بالحث على التخطيط الوطني للبيئة وإدراجها ضمن سياسات التنمية، ولم يحدد كفيات وطرق التدخل على المستوى المحلي لحماية البيئة.

¹ يحي وناس، 2007، ص 15.

² القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

³ المواد 2، 3، 4 من القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 /02/ 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06.

2.2.1 القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها¹

جاء هذا القانون في تسعة أبواب تتناول الأحكام والواجبات العامة كتحديد كفاءات تسيير النفايات والحائزين لها، بالإضافة إلى إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة. أما على المستوى المحلي فتم وضع مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، حيث يقع على عاتق البلدية مسؤولية التخلص من النفايات، أما النفايات الهامدة فتقع مسؤولية جمعها وفرزها ونقلها وتفريغها على عاتق منتجها.

أوضح القانون كيفية تهيئة وإستغلال منشآت معالجة النفايات من إختيار الموقع وتحديد المواصفات التقنية لإستغلالها، إضافة إلى حراستها ومراقبتها، كما حدد قانون الأحكام المالية والجزائية².

3.2.1 القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة³

في نهاية التسعينيات وجدت الجزائر نفسها تتخبط في مشاكل عديدة كاختلال توزيع السكان والنشاطات، تفاقم الفقر والبطالة، عزز كبير في السكن، المديونية الخارجية...، وكانت هذه المشاكل في تفاقم وإرتفاع، الأمر الذي حتم وضع سياسة جديدة للتهيئة العمرانية تراعي مبدأ الاستدامة. تمت صياغة هذه السياسة في شكل قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

تتمثل التوجهات العامة للقانون في الإستغلال العقلاني للفضاء الوطني والموارد الطبيعية وتثمينها، التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية، حماية التراث الوطني الايكولوجي وتثمينه وتماسك الإختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية⁴.

يهدف هذا القانون إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، والحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب. كما يهدف إلى دعم وتفعيل الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات، من أجل استقرار سكانها وحماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها، بالإضافة إلى إعادة توازن البيئة الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى وحماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية والحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة⁵.

¹ قانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 / 12 / 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

² المواد 29-33 من القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

³ قانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

⁴ المادة 09 من القانون رقم 20/01.

⁵ المادة 04 من القانون رقم 20/01.

على المستوى الجهوي تم إستحداث مخططات توجيهية للبنى الكبرى ومختلف القطاعات التنموية والخدمات العامة. على المستوى الولائي تم إستحداث المخطط الولائي لتهيئة الإقليم ومخطط التهيئة والتعمير.¹ أما على المستوى البلدي، فهناك مخطط شغل الأراضي الذي يتم إعداده من طرف المجلس البلدي وفقا لما يحدده المخطط الولائي للتهيئة والتعمير، كما يبين كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والجمعيات في عملية إعداده.²

إن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تعتمد أثناء وضع التصور وأثناء عمليات التنفيذ على الجماعات الإقليمية، وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية ومساهمة المجتمع المدني.³

تضمن الدولة في إطار هذه السياسة تعويض العوائق الجغرافية والطبيعية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعمارها بشكل متوازن، وتصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء سواء في المدن أو الأرياف، ودعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى التحكم في نمو المدن وتنظيمه.⁴

4.2.1 القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁵

يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة أو ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وإصلاح الأوساط المتضررة، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيات الأكثر نظافة، وتدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدبير حماية البيئة.⁶

يقوم هذا القانون على المبادئ التالية:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية؛
- مبدأ الاستبدال، مبدأ الإدماج؛
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر؛

¹ المادة 22 من القانون رقم 20/01.

² المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 1991/05/28، المتعلق بتحديد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26.

³ المادة 02 من القانون رقم 20/01.

⁴ المادة 06 من القانون رقم 20/01.

⁵ القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

⁶ المادة 02 من القانون رقم 10/03.

– مبدأ الحيطة؛

– أخيراً، مبدأ الملوث الدافع ومبدأ الإعلام والمشاركة.¹

على المستوى المحلي، تم تحديد مقتضيات حماية مختلف الأوساط من الماء والأوساط المائية الأوساط الصحراوية، الهواء والجو، الأرض وباطنها، التنوع البيولوجي والإطار المعيشي.²

البارز في هذا القانون هو تخويل جمعيات حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، حق المساهمة في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، من خلال إبداء الرأي والمشاركة. ويمكن لهذه الجمعيات رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، أو عن كل ما يلحق ضرراً مباشراً أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف للدفاع عنها.³

كما أنه من حق أي شخص طبيعي أو معنوي إخطار السلطات المحلية أو الهيئات المكلفة بالبيئة عن أي تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، كما من حقه الحصول على أي معلومات بخصوص الأخطار التي قد يتعرض لها المواطنون، وكذا تدابير الوقاية المتخذة.⁴

5.2.1 بعض القوانين الأخرى

إضافة إلى القوانين المذكورة سابقاً هناك العديد من القوانين والمراسيم الأخرى التي اهتمت بالتنمية المستدامة، من أهمها نذكر ما يلي:

– قانون التحكم في الطاقة⁵: يهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة تكون متجددة وغير ضارة للبيئة، من خلال تشجيع مناجم الطاقة الشمسية والهوائية والتخفيض التدريجي لنسبة استهلاك المنتجات البترولية؛

– القانون المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسييرها في إطار التنمية المستدامة⁶: يهدف هذا القانون إلى رسم القواعد العامة للوقاية من المخاطر الكبرى وتسييرها والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك؛

– القانون المتضمن حماية ونظم الساحل⁷: يهدف هذا القانون إلى جعل عملية تهيئة أو إستصلاح أي منطقة من الشريط الساحلي تتم في إطار الاحترام التام لطبيعة هذه المنطقة الساحلية؛

¹ المادة 03 من القانون رقم 10/03.

² المادة 39 من القانون رقم 10/03.

³ المواد 35، 36، 37 من القانون رقم 10/03.

⁴ المادتين 08، 09 من القانون رقم 10/03.

⁵ القانون رقم: 99-09 المؤرخ في 28/07/1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51.

⁶ القانون رقم: 04-20 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84.

⁷ القانون رقم: 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10.

- القانون المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها¹: يهدف هذا القانون إلى تحديد إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، من أجل إعادة توازن البنية العمرانية؛
- القانون التوجيهي لترقية المدينة²: يهدف هذا القانون إلى تحديد الترتيبات والقواعد المتعلقة بتنظيم سياسة المدينة، طبقا لمبادئ وأسس السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم من أجل ضمان إنسجام أكبر للسياسات الحضرية.

3.1 الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

لقد شهدت الجزائر تدهورا بيئيا خطيرا تمثل في إتلاف الغابات، التصحر، تدهور الموارد المائية، زيادة التلوث والنفايات بمختلف أنواعها؛ الأمر الذي أصبح يكلف الجزائر خسائر اقتصادية تتراوح ما بين 05 إلى 07 % من إجمالي الناتج القومي للجزائر لسنة 1998³.

أمام هذه المشاكل والتحديات وإتساع نطاقها وإرتباطها بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وما قادت إليه من إنسداد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي، سعت الجزائر - إستخلاصا من عبر الماضي وإستلهاما لتجارب الدول الأخرى- إلى العمل على تحقيق تنمية مستدامة من خلال: إنعاش النمو الاقتصادي، والمزاوجة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، إيقاف ظاهرة تفشي الفقر وتطوير التضامن، تحسين حسن التصرف في البيئة وشفافية المؤسسات البيئية وتقليص المشاكل وتحسين نوعية الحياة، إضافة إلى تحسين حماية الموارد الطبيعية وإنتاجيتها وتحسين التسيير والفعالية في إستعمال الموارد والمساهمة في تحسين نوعية البيئة الجهوية والشاملة⁴.

بناء على ما انبثق من مؤتمر قمة الأرض وتجسيديا لتوصيات الأجندة 21 للتنمية المستدامة قررت الحكومة الجزائرية وضع إستراتيجية وطنية للوقاية والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، والتي تم إصدارها في سنة 2001.

تعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة اللبنة الأولى للتنمية المستدامة، وتقوم على مبدئين⁵:

- إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحد من نمو دائم وتقليص الفقر؛
- وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة، يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.

¹ القانون رقم: 02-08 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 2002/05/14.

² القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20/02/2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2006/03/12.

³ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص 10.

⁴ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص ص 30-31.

⁵ تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص 29.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

- تحسين صحة المواطن ونوعية حياته؛
- حفظ الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته؛
- تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية؛
- حفظ البيئة الشاملة.

من أجل تجسيد هذه الإستراتيجية تم اعتماد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، والمخطط الوطني للأعمال ذات الأولوية 2001-2004.

1.3.1 المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011

قررت الجزائر الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال إدراج البعد الاجتماعي والايكولوجي في خياراتها التنموية وقطع الصلة نهائيا بالسياسات التنموية السابقة، وبعد التحليل المفصل للمشاكل البيئية وتأثيرها وتكاليفها الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق مبدأ الاستدامة وتنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة تم تحديد النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل لكل هدف من أهداف هذه الإستراتيجية والتي نلخصها فيما يلي:

1.1.3.1 تحسين صحة المواطن و نوعية الحياة

يرجع تدهور الصحة ونوعية المعيشة إلى إنتشار النفايات الحضرية الصلبة، و طرح حجم متزايد من المياه المستعملة دون معالجتها، تلوث الهواء الناجم عن السيارات والمصانع و حرق النفايات، مختلف التلوثات الصناعية التي تصدر عن الوحدات أو المناطق الصناعية المقامة في أطراف المدن، تقليص المساحات الخضراء، إنتشار الأمراض المتقلبة عبر المياه والأمراض التنفسية وكذا تفشي سوء الأحوال المعيشية. والجدير بالذكر هو أن أكثر الناس عرضة لتدهور الصحة ونوعية الحياة هم ذوي الدخل المحدود.

تتمثل النتائج المنتظرة من تحقيق هذا الهدف على الأمدين المتوسط والطويل فيما يلي:¹

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير؛
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي الزراعي المصدر؛
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية؛
- استبعاد البنزين المرصص وتحسين نوعية الديازال؛

¹ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص ص 62-63.

- خفض إنتاج النفايات وإعتماد تسييرها المتكامل سواء على المستوى المؤسسي أو المالي؛
- تحسين الأطر القانونية أو المؤسسية لتسيير البيئة.

2.1.3.1 الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته

إن الهدف المباشر من الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته هو السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستدام، الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي وإثرائها من خلال مواجهة الأسباب الأساسية لتدهورها، وإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص في عملية المحافظة عليها، مع تأكيد دور الضبط والدعم التقني من طرف الدولة.

وما ينتظر تحقيقه في الأمد المتوسط والطويل هو:¹

- توضيح الوضع القانوني العقاري (حق التملك وحق الحصول على العقار فيما يخص الأراضي الزراعية والسهبية)؛
- تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة وإعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة؛
- التخلص من النموذج السابق الرامي إلى تحقيق الإكتفاء الغذائي وتحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي عالي القيمة المضافة، وإعتماد سياسة سقي مستدامة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات؛
- رفع الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية؛
- حماية المنظومات البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية؛
- وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والمتاخمين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي؛
- ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات، ولضمان الحفاظ على الموارد.

3.1.3.1 خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية

من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، حيث اتخذت تدابير تساهم في خفض معدلات الفقر. تتمثل هذه التدابير في التخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة الأحفورية والموارد المائية والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية، مع تشجيع الإصلاح التدريجي للهياكل للنهوض بتحصيل

¹ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 63.

التكاليف وتحسين نوعية الخدمات وشفافية النفقات العمومية والحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد، تطبيق التشريعات لاسيما المتعلقة بتهيئة الإقليم وشغل الأراضي، والوقاية من التلوث وتخفيف وطأته.

وما ينتظر تحقيقه في الأمدين المتوسط والطويل ما يلي:¹

- ترشيد إستعمال الموارد المائية؛
- ترشيد إستعمال موارد الطاقة؛
- ترشيد إستعمال المواد الأولية في الصناعة؛
- رفع قدرات رسكلة النفايات وإسترجاع المواد الأولية؛
- تحسين تسيير المؤسسات (لاسيما في مجال البيئة)؛
- تحسين التحكم في تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات؛
- تحسين فعالية النشاط المينائي؛
- تحول أو إغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث وغير القابلة للبقاء ماليا.

4.1.3.1 حماية البيئة الشاملة

تتم عملية حماية البيئة من خلال مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية من جهة وتنفيذ أعمال قوية ومستمرة في مجال توعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني من جهة أخرى، بالإضافة إلى خفض الانبعاثات الغازية والحد النهائي من إنبعاث الغازات المؤذية لطبقة الأوزون.

ما يرجى تحقيقه في الأمدين المتوسط والطويل فيما يتعلق بحماية البيئة الشاملة هو:²

- رفع الغطاء النباتي وكثافته وتنوعه البيولوجي؛
- مضاعفة المناطق المحمية والمناطق الريفية ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الغابية الرعوية)؛
- حماية الواحات من التملح ومن النفايات؛
- خفض الانبعاثات الغازية والحد النهائي من استعمال المواد المؤذية لطبقة الأوزون؛
- التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.

¹ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 64.

² المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 64.

2.3.1 مخطط الأعمال ذات الأولوية

يساهم هذا المخطط في الأمدن القصير والمتوسط في الأهداف الإستراتيجية السابقة عن طريق تنفيذ تدابير مساندة لبرنامج الحكومة الداعم للإنعاش وهي تدابير قطعت الشروط المؤسساتية القادرة على ضمان مصداقيتها ونجاحها شوطا بعيدا، وإلى الأعمال التي يمولها المخطط الثلاثي للإنعاش. تضاف أعمال أخرى ضرورية في مختلف الميادين، وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال ذات الأمدن القصير والمتوسط حوالي 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، ويشمل هذا المبلغ 50 مليون دولار للأعمال ذات الطبيعة المؤسساتية و920 مليون دولار من الإستثمارات، وهو ما يناسب إستثمارا سنويا بنسبة 0.69% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1998.¹

من جملة التدابير الضرورية لتنفيذ مخطط الأعمال ذات الأمدن القصير والمتوسط تكون للأعمال الأولى المطلوب القيام بها قيمة إختباريه وتأخذ في الحسبان القدرة الاستيعابية لمؤسسات البلاد بصورة عامة والمؤسسات ذات الصلة بالبيئة على وجه الخصوص، ومن شأنها إثبات دعائم المصداقية لمجموع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة وستسمح هذه الأعمال إذا ما أحسن استهدافها بإدخال منهجيات وأدوات حماية جديدة وفعالة لتلائم البيئة المؤسساتية كما ستنجح إنطلاق حركية جديدة، تشمل ما يأتي:²

- أعمال لتحسين التصرف البيئي (تعميم التكوين وضع برامج تحسيسية، تنفيذ الترتيبات المتعلقة بالبيئة والواردة في قانون المالية لسنة 2002 وإنشاء الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث)؛
- أعمال نموذجية مرافقة ذات قيمة تدليلية عالية في ميادين التسيير المتكامل للنفايات الحضرية وترويج استعمال البنزين الخالي من الرصاص وتحسين فرص حصول المواطنين على ماء الشرب وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير وإزالة تلوث الشواطئ وإعادة الحياة إلى الفضاءات الريفية، وهذه الأعمال ستزواج بين برامج التكوين وتنفيذ الأدوات الاقتصادية المالية وإشراك أكبر عدد من الشركاء. ومن شأن هذه الأعمال إذا ما وجدت دعما من شركاء أجانب ومن التعاون الدولي أن تضمن للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة إنطلاقة ملائمة.

يتطلب تنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة كذلك تعزيز نمط الإدارة والتصريف في البيئة على مختلف مستويات التوجيه والقرار والتنفيذ للسياسة البيئية للمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والدوائر الوزارية والوكالات البيئية والولايات والبلديات والهياكل غير الممركزة والمؤسسات...، وذلك ببرامج تكوين وتحسين القدرات المؤسساتية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص للنهوض بدوره كمقدم للخدمات البيئية (المزارعون، مربوا المواشي الصيادون...) وإنماء دور المجتمع

¹ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 12.
² المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 12-13.

المدني والمنظمات غير الحكومية عن طريق أعمال إعلامية وتحسيسية ومشاركتهم في إنضاج المشاريع المحلية. كل ذلك يكتسي أهمية خاصة لتجنيد الشراكة على أوسع نطاق ممكن وضمان تنفيذ أحسن لمخطط الأعمال.

تنظيم التنسيق والمتابعة والتقييم أمر ضروري سواء لتنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أو من أجل قياس مستويات الإنجاز وحسن الأداء في مختلف الاستحقاقات.

كما أن دور اللجنة الوزارية المشتركة (الهيئة القيادية) لتأمين هذه المهام المختلفة ودور وحدة تنفيذ المشروع باعتبارها كيانا دائما ضمن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة للتنظيم والمتابعة الميدانية لإنجاز المشاريع الخاصة هما الأكثر أهمية.

3.3.1 إستراتيجية حماية البيئة والتنمية المستدامة على المستوى المحلي

1.3.3.1 الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة

من أجل تفعيل وتحقيق الإستراتيجية الوطنية للبيئة على المستوى المحلي ثم اعتماد الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، الذي يهدف إلى تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وإنهاء سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة للبلدية قصد مواكبة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بادرت به الحكومة خلال الفترة 2001 - 2004.

وقد إشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء:¹

الجزء الأول منه عبارة عن إعلان عام موجه للمنتخبين المحليين، والذي هو عبارة عن إعلان وعي وإعتراف وإقتناع المنتخبين المحليين والتزامهم بالكثير من القضايا نذكر أهمها فيما يلي:

- حماية البيئة مسؤولية جماعية (دولة، جماعات محلية، أفراد)؛
- الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و خصوصا غير المتجددة؛
- ضرورة إدماج مطالب السكان الأساسية (برامج الرعاية الصحية، توفير السكن والشغل...) ضمن حماية البيئة؛
- الإستدامة تشمل كافة جوانب عملية إتخاذ القرار لدى الجماعة المحلية؛
- عدم نقل المشاكل البيئية إلى المجتمعات الأخرى أو إلى الأجيال اللاحقة؛
- الحد أو التقليل من الإنبعاثات الملوثة للجو والاقتصاد في الطاقة، وإستعمال التكنولوجيات النظيفة وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية؛
- إعداد إستراتيجيات بديلة للتنمية تستند إلى مبدأ الإستدامة؛
- إعداد مخطط محلي للعمل البيئي للأمد المتوسط (2001 - 2004)؛

¹ الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004، 2001، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، مذكرة توجيهية.

- التعاون مع كل الشركاء (مواطنين، جمعيات، مؤسسات، شركاء إجتماعيين، مجموعة مصالح...) أثناء صياغة المخطط المحلي ووضعه موضع التنفيذ.

الجزء الثاني من الميثاق يتمثل في المخطط المحلي للعمل البيئي 2004/2001 الذي يهدف إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية على نحو ما أقرته الأسرة الدولية بريوديجانيرو سنة 1992، يصاغ هذا المخطط بعد نقاش واسع وإستشارة عامة حول حالة البيئة ومستقبلها تحت مسؤولية رئيس البلدية، بالتعاون مع الفاعلين المعنيين والتشاور الوثيق مع ممثلي المجتمع المدني، كما يعالج هذا المخطط التسيير المستدام للموارد البيولوجية، والتهيئة والتسيير المستدام للفضاءات (مناطق صناعية، سياحية، مناطق أعمال وأنشطة، محميات...)، حماية الأراضي الفلاحية وحفظها، تهيئة المدن وتسييرها المستدام، التسيير المحكم ايكولوجيا للنفايات، تسيير المخاطر الكبرى، إستشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي، تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية، إستشارة البلدية وإشراكها في عملية صنع القرار المتعلق بالأنشطة ذات التأثير البيئي التعاون بين البلديات التقييم الدوري لحالة البيئة، مشاركة البيئة في برنامج الإعلام والتربية البيئية إنشاء الوظائف الخضراء.

أما الجزء الثالث تضمن المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، وقيام البلديات بجرد وإحصاء لجملة من البيانات (السكان، الغابات، الساحل، الأراضي الفلاحية، السكن الفوضوي، النفايات نوعية الهواء المناطق، التنوع البيولوجي...)، وتقييمها، وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح.

إن الميثاق البلدي جاء بعد نقاش عام بين مختلف الفعاليات المحلية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة على مستوى البلديات، إلا أن هذا الميثاق عبارة عن إلتزام معنوي وأخلاقي لا يحمل طابع الإلزام القانوني، لأنه لم يصدر بواسطة أي قانون أو مرسوم، الأمر الذي يؤثر على مدى تطبيقه على أرض الواقع.¹

2.3.3.1 التخطيط الجهوي لحماية البيئة والتنمية المستدامة

نتيجة للتدهور البيئي الخطير جراء قصور التدخل المحلي التقليدي نتيجة لعدم وجود برامج ومخططات محلية مشتركة توحد طريقة تدخل الجماعات المحلية المتواجدة عبر نفس النظام البيئي أو الوسط الطبيعي، تم إستحداث نظام التخطيط الجهوي الذي يشمل مجموعة الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا من أجل توحيد تدخلها بما يتلاءم مع الخصوصيات الطبيعية والفيزيائية للوسط الذي تتواجد به، إضافة إلى تفعيل مبدأ التخطيط فيما بين المجموعات البلدية وإعادة النظر في المخططات البلدية للتنمية لصالح نظام تخطيط أكثر شمولية وأكثر تناسبا مع فضاء ما بين البلديات، ولضمان التجسيد الفعلي لتوجيهات وتصورات المخططات الجهوية تم تدعيمه بالمخطط الولائي لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة،

¹ محمد لموسخ، 2009، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 155.

والذي يشكل إطار الترابط القانوني للفضاء الجهوي ما بين الولايات، وهو بذلك يشكل أداة للتنسيق على المستوى الجهوي لتنفيذ التوجيهات العامة الجهوية وإعادة الاعتبار للخصوصيات المحلية الموجودة على المستوى البلدي أو ما بين البلديات.¹

من العقبات التي تعترض طريق الندوات الجهوية هي أن القانون 01-20 قد نص عليها وترك تنظيمها وتحديد مهامها إلى التنظيم الذي لم يصدر بعد، مما يضيف عليها الطابع الفني والتقني فقط كونها أداة للتنسيق والتشاور والتنبؤ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المحلية كونها تعودت على العمل الإنفرادي من جهة، وغياب النصوص القانونية التي تضبط وتؤطر العمل الجهوي من جهة أخرى.²

2. السياسات المحلية ودورها في التنمية المستدامة

1.2 دور البلدية والولاية في تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر في مؤسستين هما الولاية والبلدية، طبقا للنظام الإداري المعمول به والذي ورثته من الإستعمار الفرنسي، وبعد الإستقلال تم إصدار القانون الخاص بالبلدية³ ثم تلاه القانون الخاص بالولاية⁴، مما سمح بتنشيط المؤسستين وفق أطر مضبوطة.

تم تعديل كل من قانون البلدية والولاية سنة 1981 بإضافة مهمة التهيئة العمرانية وفي سنة 1990 أعطي دور رئيسي ومهم للجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية بعد صدور قانوني البلدية والولاية في 07 أفريل 1990.

1.1.2 صلاحية البلدية في مجال التنمية المستدامة حسب قانون 08/90⁵

تعد البلدية القاعدة الأساسية للتنمية المحلية، وقد عرفها القانون رقم 08/90 على أنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتحديث بموجب قانون"⁶ كما تتميز البلدية بأنها هيئة لامركزية يشرف عليها طاقم إداري يتشكل من المجلس البلدي ورئيس له، تم انتخابه من طرف سكان البلدية.

سنيين دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرض لدور البلدية في تحقيق كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة.

¹ يحي وناس، 2007، ص ص 65-69.

² تكواشت كمال، 2009، ص ص 156-157.

³ بموجب الأمر رقم 67 - 24 الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

⁴ بموجب الأمر رقم 69 - 38 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.

⁵ القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

⁶ المادة 06 من القانون رقم 08/90.

- **البعد الاجتماعي:** للمجلس البلدي حق المبادرة في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية كمساعدة المحتاجين، والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، وإعانة العاطلين عن العمل بالإضافة إلى تكوين الفرد، تسيير الشؤون الثقافية ذات الصالح العام، التعليم ومحو الأمية، إنجاز وصيانة قاعات العلاج ومؤسسات التعليم الأساسي والمساجد وقاعات الشباب والرياضة والثقافة، وترقية النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي.¹

- **المجال الاقتصادي:** يقوم المجلس البلدي بخلق مبادرات من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية وتنمية المجتمع في إطار مخططاته التنموية إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية وتطوير السياحة، كما يخول القانون للمجلس إنشاء مؤسسات اقتصادية (صناعية أو تجارية) تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي من أجل تفعيل عملية التنمية المحلية.²

- **مجال حماية البيئة والخدمات الطارئة والتهيئة العمرانية:** تسهر البلدية على حماية الوسط الطبيعي من أي صرف أو روافد صناعية ومحاربة كل أشكال التلوث، محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الفلاحية، وضع الاحتياطات الوقائية اللازمة لمواجهة الأخطار والكوارث وتوفير وسائل الإسعاف في حالة حدوث أي كارثة، حفظ النظام العام وأمن المواطنين وتسهيل تنقلات الأشخاص داخل إقليم البلدية، ويحق للبلدية رفض أي مشروع تراه مضر بالبيئة، كما تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء وكل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة وحماية التربة والموارد المائية، إضافة إلى تنظيم البلدية وتسيير الأسواق ومراقبتها.³

في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والنظافة العمومية يحضر المجلس المخطط البلدي للتنمية ويصادق عليه ويسهر على تنفيذه، كما يقوم بمتابعة تطور وتوسع النسيج العمراني والسهر على إحترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير، مع حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، كما يسعى إلى المحافظة على الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب، شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه القذرة، مكافحة ناقلات الأمراض المعدية التكفل بجمع النفايات الحضرية ومعالجتها، إضافة إلى حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل ما له قيمة تاريخية أو جمالية.⁴

¹ المواد 88، 89، 97، 99، 100، 101، 105 من القانون 08/90.

² المادة 88 من القانون 08/90.

³ المواد 99، 108، 114 من القانون 08/90.

⁴ المواد 93، 94، 107 من القانون 08/90.

تعد البلدية مخططها التنموي (القصير والمتوسط والطويل المدى) وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار صلاحياتها، بانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية التي تشارك البلدية فيها (بإعطاء رأيها).¹

- كما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المهام التالية:²
- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والأماكن؛
 - المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص؛
 - المعاقبة على كل مساس بالراحة العمومية وكل الأعمال المخلة بها؛
 - السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية؛
 - إتخاذ الإحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها؛
 - القضاء على الحيوانات المؤذية والمضرة؛
 - السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع؛
 - تأمين نظام الجناز والدفن؛
 - السهر على إحترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

2.1.2 صلاحية الولاية في مجال التنمية المستدامة حسب قانون 09/90³

يبادر المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بالقيام بكل أعمال الوقاية من الأوبئة يسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية، يشجع إنشاء مراقبة حفظ الصحة، كما يسعى إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية، ويساهم في نشر التراث الثقافي والمحافظة عليه وإستغلال القدرات السياحية، تدعيم البلدية في تطبيق برامجها الإسكانية.⁴

من أجل تلبية الإحتياجات الجماعية للمواطنين تنشئ الولاية مصالح عمومية ولأئية في الميادين التالية: الطرقات والشبكات المختلفة، مساعدة الأشخاص المسنين والمعوقين ورعايتهم التكفل بالنقل العمومي في داخل الولاية وتنظيمه، حفظ الصحة ومراقبة النوعية.⁵

من مهام الولاية أيضا العمل على إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه وتشجيع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية، توسيع الأراضي الفلاحية وترقية الريف، حماية الثروة الغابية وتنميتها، الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية، تطوير الري، تهيئة الطرق وصيانتها إنجاز مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني وصيانتها والعناية بها، إنجاز الهياكل الصحية التي

¹ المادتين 86، 87 من القانون 08/90.

² المادة 75 من القانون 08/90.

³ القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

⁴ المواد 78، 79، 80، 81، 82 من القانون 09/90.

⁵ المادة 119 من القانون 09/90.

تتجاوز قدرات البلدية، المساهمة في النشاطات الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين، المسنين والمعوزين، والتكفل بالمتشردين والمرضى عقليا.¹

2.2 برامج التنمية المحلية

من أجل تفعيل الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق تنمية متوازنة على مستوى القطر بالقضاء على الفوارق الجهوية ورفع المستوى المعيشي وتأهيل الاقتصاد الوطني إنتهجت الجزائر أسلوبين أو نوعين من البرامج التنموية، تمثلت في برامج التجهيز، والبرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

1.2.2 برامج التجهيز

هناك نوعين من مخططات التنمية² التي تعتمد على الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية "PCD"³ والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية "PSD"⁴.

1.1.2.2 المخطط البلدي للتنمية "PCD"

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية.

محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية، وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، تقوم البلدية بإعداد مخططاتها التنموية وتسهر على تنفيذها⁴، وتسجل هذه المخططات باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذها ويشترط في هذه المخططات أن تكون متماشية مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية.

2.1.2.2 المخطط القطاعي للتنمية "PSD"

يحدد هذا المخطط الأهداف والبرامج والوسائل المسطرة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية، ويتم تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة إقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي، الذي يصادق عليه بعد ذلك.⁵

يسجل هذا المخطط باسم الوالي، الذي يسهر على تنفيذه، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية لهذا المخطط من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

¹ المواد 66-70، 74، 76 من القانون 09/90.

² المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380، المؤرخ في 1981/12/26، المتعلق بتحديد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

³ PCD(Plan communal de développement), PSD (Plan sectoriel de développement)

⁴ المادة 86 من القانون 08/90.

⁵ المادة 60 من القانون 09/90.

2.2.2 البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية

إضافة إلى المخططات البلدية والقطاعية سطرت الجزائر عدة برامج مرافقة ومدعمة للإصلاحات الاقتصادية من أجل القضاء على التفاوتات بين الأقاليم والتكفل بالنقاط الحرجة على المستوى الوطني. من أهم هذه البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي تنمية الهضاب العليا وتنمية الجنوب، إضافة إلى برنامج التجديد الريفي.

1.2.2.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن بين الأقاليم وإعادة إنعاش الفضاء الجهوي.¹

في جانب التنمية المحلية يحدد البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على كل المستويات، ويسعى للتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

يتضمن البرنامج إنجاز المخططات البلدية الموجهة لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على مستوى كافة التراب الوطني، كما يتضمن إنجاز الطرق (الولائية والبلدية)، شبكات المياه والتطهير وإنجاز البنى التحتية للاتصالات. يأتي كل هذا من أجل السعي لإستقرار ورجوع السكان للأرياف والمناطق النائية، وكذا المناطق التي مسها الإرهاب، تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ: (113 مليار دج).²

في مجال تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي، يسعى البرنامج إلى تحسين التجهيزات الهيكلية للعمران وإعادة إحياء الفضاءات الريفية بالجمال والهضاب العليا والواحات، بكلفة (210.5 مليار دج)، تم تخصيص (142.9 مليار دج) من هذا المبلغ إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضرية من خلال إقامة البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية كما تم العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بالتربية الوطنية التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة والسكان...، تقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بـ: (90.3 مليار دج).³

¹ كلمة الطيب لوح (وزير العمل والضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، 2007، جنيف أيام 30 ماي/15 جوان، منشورة على الموقع الإلكتروني: www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/communicat، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

² زرنوح ياسمين، 2006، ص 179.

³ زرنوح ياسمين، 2006، ص ص 180-182.

2.2.2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو¹

يتكون هذا البرنامج من عدة محاور تتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، برامج دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية.

في مجال تهيئة الإقليم والبيئة تم إنجاز وتجهيز 33 مركز للطمر التقني للفضلات المنزلية أعمال حماية الساحل والوسط البحري، إزالة التلوث الصناعي، حماية التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية، دراسة وإنجاز مخبر جهوي ومحطات للمراقبة ودور للبيئة "دنيا".

أما على الصعيد المحلي فقد خصص مبلغ (200 مليار دج) للبرامج البلدية للتنمية، تم من خلالها تسطير إنجاز أكثر من 15000 عملية تتعلق ب :

- إنجاز مشاريع للتزود بالماء الشروب والتطهير؛
- عملية فك العزلة (إنجاز طرق و مسالك)؛
- إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها؛
- إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية؛
- عملية تحسين المحيط الحضري؛
- عملية الإنارة العمومية.

3.2.2.2 برنامج تنمية مناطق الجنوب

تبقى إشكالية التنمية المستدامة لمناطق الجنوب مرتبطة إرتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات والصحاري التي تميز هذه المناطق، والحفاظ على مواردها النادرة. وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة إستفادت مناطق الجنوب مثلما إستفادت المناطق الأخرى من البلاد من مجهود إستثماري معتبر، حيث أنشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب من خلال قانون المالية لسنة 1998 وحدد بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 242 المؤرخ في 16 أوت 2000. جاء هذا البرنامج من أجل التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن، إضافة إلى تنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بها لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد.²

يهدف هذا البرنامج إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، وإقامة شروط وإطار معيشي لاستقرار السكان والتحكم في نمو المدن الكبرى في الجنوب وحماية الأنظمة البيئية المعرضة

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية: <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

² وسيلة السبتي، 2007، ص ص 126-127.

للخطر وفك العزلة وتأمين المناطق الحدودية والحفاظ على الموارد في إطار تنمية متوازنة فعالة ومستدامة.¹

4.2.2.2 برنامج تنمية الهضاب العليا

تم الإعلان عن هذا البرنامج في سبتمبر 2005، بمخصص مالي إجمالي قدره 620 مليار دينار موزعة على النحو التالي:²

- تحسين ظروف معيشة السكان باستثمار إجمالي يقدر بـ: 288,5 مليار دينار، تمس كل من قطاع السكن، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، الصحة، توصيل السكان بشبكات المياه والغاز والكهرباء، الشبيبة والرياضة والثقافة، التشغيل والتضامن الوطني؛
- ترقية التنمية الاقتصادية باستثمار إجمالي يقدر بـ: 233 مليار دينار، موجهة لتنمية الفلاحة والغابات وتهيئة الري الفلاحي، تنمية الهياكل القاعدية للنقل، تنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة؛
- تعزيز مصالح الدولة باستثمار إجمالي يقدر بـ: 36,8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، 11,3 مليار دينار لقطاع العدالة، 29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

5.2.2.2 برنامج دعم التجديد الريفي

في إطار السياسة الوطنية الخاصة بتجديد الرؤية تجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية واجتماعية قوية، لا سيما العمل على إدراج طرق جديدة ومناهج تأطير مرافقة ومدعمة لطاقت السكان والمؤسسات الملتزمة بسياسة الإقليم، تم وضع برنامج دعم التجديد الريفي الممتد من سنة 2007 إلى غاية 2013 الرامي إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة للمجالات الريفية، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحسين نوعية وظروف الحياة في الوسط الريفي؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي بإبراز الإقتصاد المحلي وإحداث العمليات التجارية والسياحة الريفية والصناعة الحرفية وتثمين المنتجات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا من جهة، وتحسين الإقليم الريفي بجعله مطمح أنظار الشباب ودافعا لعودة السكان لما يحمل من منشآت جديدة من جهة أخرى؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية مثل الغابات والسهوب والواحات والجبال والسواحل؛

¹ وسيلة السبتي، 2007، ص 129.

² موقع الرئاسة الجزائرية <http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm>، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

- حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف مثل المنتجات المحلية الزراعية وحماية المواقع والمنتجات التاريخية والثقافية وتثمينها وضمان الحفاظ على التظاهرات التقليدية.¹

6.2.2.2 صناديق التنمية

إضافة إلى البرامج التنموية المذكورة سالفًا تم إنشاء مجموعة من الصناديق من أجل تفعيل العملية التنموية نذكر منها:²

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز (أنشئ سنة 2003)؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب (أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002)؛
- صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي (أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2005)؛
- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (أنشئ سنة 1996)؛
- صندوق ترقية النشاطات الحرفية التقليدية (1993)؛
- الصندوق الوطني للسكن (1994)؛
- صندوق دعم النشاطات الاقتصادية في الهضاب العليا (2004)؛
- صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى (أنشئ بموجب المرسوم رقم 90 - 402 المؤرخ في 1990/12/15).

3. سياسات تهيئة الإقليم وترقية المدن الجزائرية

1.3 سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

ترتكز سياسة تهيئة الإقليم حول أربع خطوط توجيهية رئيسية تتمثل في تنمية الإقليم على نحو مستدام، إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي، إنشاء شروط تنافسية وجاذبية للأقاليم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

¹ الموقع الإلكتروني للوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية http://www.mddr.gov.dz/ppdrstatic_ar/accueila.htm، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

² عبد السلام لعباضي، 2009، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون والبرامج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

1.1.3 الخط التوجيهي الأول: إقامة إقليم مستدام

يرمي الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على إقامة إقليم مستدام، يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والاستدامة، وجعل من هذه الأخيرة إهتماما مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة ففي هذا الجانب يتبنى المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إستراتيجية المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة.¹

كما يتضمن هذا الخط التوجيهي خمس برامج للعمل الإقليمي هي: إستدامة المورد المائي المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، حماية الأنظمة البيئية وإعادة الاعتبار لها بحماية وتثمين كل من الساحل والمناطق الجبلية والواحات والمحميات الطبيعية، الوقاية من المخاطر الكبرى والحد من أثارها، حماية وتثمين التراث الثقافي.²

2.1.3 الخط التوجيهي الثاني: إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي

يرمي الخط التوجيهي الثاني إلى بعث حركيات توازن جديدة بين منطقة الساحل والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة التراب الوطني.

يتحقق هذا الخط التوجيهي من خلال برامج العمل الخمس التالية:

التحكم في نمو الساحل وتمكينه من تنمية نوعية مع تنمية وتهيئة في العمق لمجمل الشريط التلي الإهتمام بالهضاب العليا وجعلها فضاء جذابا بالنسبة لسكانها ولباقي الجزائريين، تنمية الجنوب بشروط تستجيب لخصوصيات الوسط الإقليمي الوطني ولحاجيات سكانه وهيكله أقاليم الجنوب هيكله مفصلة قصد إدماجها في حركيات الإقليم الوطني، تغيير مواقع الأنشطة وتفعيل اللامركزية الإدارية من خلال إزالة إحتقان شمال البلاد خاصة الساحل ودعم النشاط والتشغيل في الهضاب العليا وفي بعض الفضاءات التالية والجنوب، إقامة نظام حضري وطني مستقطب ومتسلسل ومتفصل قادر على هيكله إقليم متوازن وتنافسي بالإضافة إلى إقامة علاقة مكثفة ونشيطة بين المدن والأرياف.³

3.1.3 الخط التوجيهي الثالث: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم

يهدف هذا الخط التوجيهي إلى خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم من خلال سبع برامج للعمل الإقليمي والتي تتمثل في تحديث وتشبيك هياكل الأشغال العمومية (النقل، اللوجيستية تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، تأهيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى (الجزائر العاصمة وهران، قسنطينة عنابة)، المناطق الصناعية المندمجة والأقطاب التنافسية، فضاءات البرمجة الإقليمية (من أجل تطوير اقتصاد إقليمي

¹ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: خلاصة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، وثيقة غير منشورة، بدون سنة نشر، ص 58.

² المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: خلاصة، بدون سنة نشر، ص 59.

³ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: خلاصة، بدون سنة نشر، ص ص 72-73.

يُحشد طاقات الإقليم ويدمجها في شبكات النمو)، التركيز على تنمية المحليات (بإعطاء الإمكانات لتنمية مجمل الأقاليم وإدراجها في شبكات النمو وإدراج الإقليم المحلي ضمن الاقتصاد الشامل)، إنفتاح الأقاليم على الخارج (تحسين الشروط الإقليمية للانفتاح وتهيئة وتطوير المناطق الحدودية)، بناء فضاء للتعاون المغاربي يدعم ويمزج القدرات الاقتصادية المتبادلة ويمكن من الاستخدام الأمثل للمؤهلات المغاربية واستغلال الإمكانات قصد الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.¹

4.1.3 الخط التوجيهي الرابع: تحقيق العدالة الإقليمية

يتمثل الخط التوجيهي الرابع الرامي إلى تحقيق العدالة الإقليمية في ثلاث برامج للعمل الإقليمي هي: التجديد الحضري وسياسة المدينة الهادفة إلى إعادة البعد الوظيفي للمدينة وجمع الشروط الملائمة قصد التوجه نحو مدينة مستدامة، التجديد الريفي، إستدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات العوائق.²

2.3 مخططات وأدوات تهيئة الإقليم والتهيئة الحضرية

لقد إتجهت الجزائر نحو فكرة تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، التي تقوم على أساس سياسة وطنية للتهيئة والمحافظة على البيئة وحمايتها وحل المشاكل والاختلالات التي نجمت عن توجهات سياسات التنمية السابقة، حيث تم وضع مخططات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومخططات للتهيئة والتعمير. تعد هذه المخططات كركائز أساسية تعتمد عليها السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في ضبط أهدافها وتجسيدها ميدانيا وفق رزنامة زمنية معينة.

1.2.3 مخططات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

لم تكن مخططات تهيئة الإقليم موجودة في القانون الجزائري وكان العمل بمخططات التعمير فقط، فجاءت هذه المخططات لتسد عجز مخلفات التعمير وخصوصا في القضاء على الاختلال التنموي بين الأقاليم وكذا توزيع النشاطات وهجرة السكان.

تتمثل هذه المخططات فيما يلي:

1.1.2.3 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "SNAT"

يترجم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، كمخطط أول من مخططاتها، كما يعد مخطط عام توجيهي ذو منظور

¹ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: خلاصة، بدون سنة نشر، 84-85.

² المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: خلاصة، بدون سنة نشر، 112-113.

مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المميزة لجميع أقاليم الوطن ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية.¹

يقتضي تحقيق أهداف تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إتخاذ ترتيبات وأحكام ترمي إلى: حماية الفضاءات الحساسة (الساحل، المرتفعات الجبلية، السهوب، المناطق الصحراوية) وتنميتها، إعادة إحياء الفضاءات الريفية، تنظيم سياسة المدينة.²

2.1.2.3 المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم "SRAT"

تعد كأداة ثانية من أدوات التهيئة وحلقة من حلقات المخططات التوجيهية المعبرة والمجسدة للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وهي المخططات الخاصة بتهيئة جهة أو إقليم متكون من عدة ولايات متجاورة لها خصوصيات تضاريسية مشتركة ووجهات إنمائية متكاملة واستعمالات متبادلة للموارد الطبيعية، وقد تم تقسيم الإقليم الوطني إلى تسع أقاليم جهوية.³

يحدد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم مواقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وكذا برمجتها وإنجازها، والترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد وترشيد إستعمالها وتنظيم العمران بما يشجع على التطور الاقتصادي والتضامن واندماج السكان وتوزيع الأنشطة والخدمات والتسيير المحكم للفضاء، وترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد الفضاءات الريفية مع مراعاة تنوعها وضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية وتفعيل الاقتصاد الجهوي والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتنميته.⁴

3.1.2.3 المخططات الولائية لتهيئة الإقليم "PAW"

المخطط الولائي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يقع في المستوى الثالث والأخير ضمن مخططات التهيئة الإقليمية يتعلق بتهيئة إقليم الولاية، أو تهيئة ما بين البلديات على أساس أن هذه البلديات تشكل رقعة واحدة، وهذا النوع من المخططات يوضح ويثمن بالتوافق مع المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم المعني، ويحدد كل من مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية والبيئة ومساحات التهيئة والتنمية المشتركة ما بين البلديات والسلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية.⁵

4.1.2.3 المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى "SDAAM"

هذه المخططات تتواجد بالمستوى الثالث من سلسلة مخططات التهيئة الإقليمية إلى جانب مخططات تهيئة الإقليم الولائي، والتي تعد كمخططات بديلة لهذه الأخيرة فيما يخص الحواضر الكبرى

¹ المواد 07، 08، 12 من القانون 01-20.

² المادة 43 من القانون 01-20.

³ المادتين 03، 48 من القانون 01-20.

⁴ المادة 49 من القانون 01-20.

⁵ المادتين 07، 53 من القانون 01-20.

(والتي هي مخططات خاصة بتهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات العاصمة، وهران، قسنطينة عنابة) هدف هذه المخططات هو مواجهة المشاكل الكبرى التي تتعرض لها المدن الكبرى كظاهرة تشبع المدن وانتشار البناءات الفوضوية وبالأخص أزمة البيوت القصدية حول المدن، بالإضافة إلى الاستهلاك اللاعقلاني للأراضي الفلاحية الخصبة، وتفاقم أزمة التلوث بمختلف أنواعه، وعجز المرافق والتجهيزات الحالية على تلبية حاجات السكان المتنامية.¹

2.2.3 مخططات التهيئة الحضرية

1.2.2.3 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير "PDAU"

هو أداة للتخطيط والتسيير المجالي والحضري، تحدّد فيه التوجيهات الأساسية للسياسة العمرانية بضبط التوقعات المستقبلية للتعمير آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.²

هذا المخطط يترجم من الناحية الشكلية والمادية إرادة المشرع في تنظيم وتسيير المجال والتحكم في العقار ومسايرة ومراقبة التوسع العمراني للمدن، وهو من ناحية أخرى يترجم هموم وانشغالات التخطيط المجالي في محاولة لإيجاد أحسن توازن لمختلف وظائف المجال من حيث البناء وممارسة النشاطات الاجتماعية وحتى الثقافية والدينية، ولما كان يحمل كل هذه الأهمية أوجب المشرع لزوماً أن تغطي كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير يتم إعداده بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته.

2.2.2.3 مخطط شغل الأراضي "POS"

يعتبر هذا المخطط وسيلة قانونية لضبط استعمال الأرض عن طريق بيان تخصيصها حسب وجهة استعمالها الرئيسية وتقسيمها إلى مناطق، كما يبين حسب المناطق القواعد المتعلقة بحقوق البناء وكذا وجهة وطبيعة المباني وكيفية إنجازها ومساحتها وإرتفاعها وتوسعها ومظهرها الخارجي ومدى تأثيرها على البيئة، ويبين بالتدقيق حقوق استعمال وشغل الأرض عن طريق توضيح القواعد العامة والإرتفاقات التي من شأنها تحديد وتقبيد إمكانات البناء، وأحيان منعها في إطار إحترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويغطي هذا المخطط كل تراب البلدية، أو جزء منها كما يحدد هذا المخطط

¹ تكواشت كمال، 2009، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 73.

² المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

المساحة العمومية والمساحات الخضراء، كذلك يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها، ويعين المناطق الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.¹

3.3 السياسات والتوجهات الكبرى لترقية المدن

1.3.3 سياسة المدينة

تتركز المبادئ العامة لسياسة المدينة على: التنسيق والتشاور، اللاتمركز (إسناد المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي)، اللامركزية (تفويض الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون)، التسيير الجوّاري، التنمية البشرية، التنمية المستدامة الحكم الراشد، الإعلام، الثقافة، المحافظة والإنصاف الاجتماعي.²

تهدف سياسة المدينة إلى تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي، القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية، التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها، تدعيم الطرق والشبكات المختلفة، ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها، حماية البيئة، الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان، مكافحة الآفات الاجتماعية والاقتصادية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة، ترقية الشراكة والتعاون بين المدن وإدماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.³

2.3.3 التوجهات الكبرى لترقية المدن

تهدف الجزائر في مجال تهيئة وترقية المدن بما يتماشى ومبادئ التنمية المستدامة إلى الوصول لإنجاز الخيارات التالية:⁴

- أ. وقاية المدن والتجمعات السكنية من المخاطر الكبرى كالأخطار الطبيعية، المخاطر الصناعية والطاقوية، المخاطر الإشعاعية والنووية وكل المخاطر ذات التأثير السلبي على صحة الإنسان وعلى التلوث البيئي بكل أنواعه، إضافة إلى العمل على حماية وترقية الموروث الثقافي من خلال المحافظة على الممتلكات الثقافية وإدماج التراث الثقافي كعامل للتنمية المستدامة للأقاليم.
- ب. جعل المدن وحدات عمرانية ذات نوعية تتميز بقدرات تنافسية وأخرى جذابة تمكنها من الإستجابة لإحتياجات سكانها وإلى التحولات التي تعترضها، والمساهمة في ترقية الثقافة والهوية المعمارية المحلية والوطنية، والبحث عن آليات للحد من البناء الفوضوي.

¹ بوعايدة حسان ولعويجي عبد الله، 2010، دور الجماعات المحلية في إعداد مخططات التهيئة والتعمير، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات (دراسة بعض التجارب الدولية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، الجزائر.

² المادة 02 من القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20/02/2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2006/03/12.

³ المادة 06 من القانون رقم 06-06.

⁴ تكواشت كمال، 2009، ص ص 67-68.

ج. جعل المدن الكبرى للوطن (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) أشعة تنافس، وبيئة أعمال ومولدات للتنمية، من أجل الإدماج في النظام الحضري العالمي الجديد بإعداد استراتيجيات تعتمد على مقاييس عصرية وعالمية تسمح لها بتحديد مكانتها في محيط عالمي شديد التنافس.

د. إنشاء مدن جديدة: تعتبر آلية حديثة من أجل فك الخناق والضغوطات حول المدن الكبرى في الشمال، كما تعد وسيلة لإعادة نشر السكان والنشاطات في اتجاه الهضاب العليا والجنوب وأيضا كأداة لإعادة توازن الهيكل العمراني وتنظيمه المجالي، حيث أن هذه المدن الجديدة ليست كمنتوج نمطي ذو شكل وطرز عمراني موحد، ولا تؤدي نفس الوظيفة، فلكل مدينة دور ووظيفة وخصائص، إلا أنه حسب سياسة المدن الجديدة في الجزائر هناك ثلاثة أنواع من هذه المدن الجديدة:

– المدن الجديدة بامتياز: يهدف هذا النوع أساسا إلى تأطير حركة البناء والتعمير في الساحل والتل من خلال التطوير المنظم للمدن حول الفضاءات والحوضر الكبرى والتي تستندم ببنى تحتية مادية وغير مادية، من أجل إستدراك التأخر في القطاعات المفتاحية والتكنولوجيا المتقدمة، بغرض السعي للالتحاق بالدول التي تمكنت من الخروج من دائرة التخلف بتتويع إنتاجها وصادراتها وتهيئة أقاليمها للمنافسة والتجاذب، ومن أمثلة هذه المدن: مدينة سيدي عبد الله، مدينة بونيان ومدينة بوقزول.

– المدن الجديدة لإعادة توازن الأقاليم: هي مدن تتواجد في الهضاب العليا، مصممة كأقطاب للنشاطات والخدمات وللإسكان، قادرة على خلق هجرة كبيرة من المدن الساحلية والتلية إليها، وبالتالي تعد كمدن جذب وظيفتها تتمثل أساسا في التقليل من الهجرة إلى السواحل وبالأخص إلى الحواضر الكبرى، وهذا النوع من المدن الجديدة يخلق الرغبة في الإستقرار بها نظرا لما تتوفر عليه من إمتيازات معتبرة.

– المدن الجديدة القائمة على التنمية المستدامة: هي مدن أنشأت أو برمجت بهدف الإستجابة لمشاكل بيئية أو حماية من المخاطر الصناعية، كالمدينة الجديدة لحاسي مسعود، كما تعمل هذه المدن الجديدة على تقوية تجاذب مدن تطور الجنوب "ورقلة وغرداية" من خلال إستباق المشاكل ومحاولة تحويل السلبيات المادية إلى ايجابيات على مستوى المدينة.

خلاصة الفصل

لقد كانت الجزائر من بين الدول السبّاقة في الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية، حيث أسست لجنة وطنية للبيئة في سنة 1974 ووضعت أول قانون يتعلق بحماية البيئة في سنة 1983، إلا أن هذا القانون ظل فاقدا لمراسم تنظيمية وتطبيقية، بالمقابل تداولت عدة وزارات وهيئات على مهمة حماية البيئة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مردودها على أرض الواقع.

في سنة، 2000 إستقر أمر حماية البيئة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وشرعت الوزارة بوضع إستراتيجية وطنية لحماية البيئة والحد من آثار السياسات التنموية السابقة، وتم وضع مخطط وطني يهدف إلى تهيئة الإقليم الوطني وتنميته المستدامة والقضاء على الفوارق الجهوية يعتمد تحقيق هذا المخطط على المخططات الجهوية والولائية لتهيئة الإقليم والمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي "POS".

كما تم تحديد أربع خطوط توجيهية رئيسية تركز عليها سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تتمثل هذه الخطوط في تنمية الإقليم على نحو مستدام، إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي، إنشاء شروط تنافسية وجاذبية للأقاليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية. أما على صعيد ترقية وتهيئة المدن الجزائرية، فتسعى الدولة إلى جعل المدن الكبرى للوطن أشعة تنافس دوليا، وبيئة أعمال ومولدات للتنمية.

من أجل فك الضغط على المدن الكبرى والقضاء على إختلالات التوزيع السكاني وتوزيع المشاريع التنموية بين الأقاليم تسعى الدولة إلى إنجاز المدن الجديدة والتي صنفّت إلى ثلاث أصناف: المدن الجديدة بامتياز والمدن الجديدة لإعادة توازن الأقاليم والمدن الجديدة القائمة على التنمية المستدامة.

من أجل تجسيد هذه السياسات والمخططات، إعتمدت الجزائر على إقامة برامج للتنمية المحلية والحضرية من خلال المخططات التنموية البلدية والقطاعية من جهة، والبرامج المدعومة للنمو الاقتصادي كبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي تنمية الهضاب العليا وتنمية الجنوب، من جهة أخرى.

الفصل الرابع

مدى مساهمة السياسات المحلية والحضرية في تحقيق الأجندة 21

تمهيد

إن التنمية المحلية تركز - من أجل نجاحها - على مدى فاعلية نظام الإدارة المحلية وعملية التخطيط للتنمية ومدى تجاوزها لعقبة التمويل وبالأخص التمويل المحلي وكذا تفعيل المشاركة الشعبية من خلال فتح المجال أمام مشاركة المواطنين وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التنموية.

سنقوم في المبحث الأول من هذا الفصل بتحليل مؤشرات أهداف الألفية باعتبار أن الجزائر قد أخذت على عاتقها تنفيذ هذه الأهداف بعد إقرار المجتمع الدولي تركيز الجهود على الأهداف ذات الأولوية من أهداف الأجندة 21، والتي سميت بالأهداف الإنمائية للألفية لمعرفة ما مدى مساهمة سياسات التنمية المحلية والحضرية في تحقيق الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة.

على ضوء النتائج المحققة، سنقوم في المبحث الثاني بتقييم السياسات المحلية والحضرية من خلال تقييم دور ركائزها والأطراف الفاعلة فيها، بالاعتماد على ما تم التوصل إليه في الجانب النظري.

1. تحليل مؤشرات أهداف الألفية

1.1 التعريف بالمؤشرات المدروسة

أ. مؤشرات الهدف الأول "القضاء على الفقر المدقع والجوع": إن من الأهداف الجوهرية لعملية التنمية هي القضاء على الفقر (وخصوصا الفقر المدقع) والجوع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والضرورية لأي مواطن، ليتم بعدها توفير الاحتياجات الأساسية الأخرى التي تسهم في رفع وتحسين المستوى المعيشي والحياة الكريمة للمواطنين.

المؤشرات التي تم الاعتماد عليها لمعرفة مدى تحقق هذا الهدف هي قياس نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (والذي يساوي كلفة تلبية الاحتياجات الأساسية وفق معايير الحياة المقبولة للدولة المعنية)¹ خلال السنوات من 1990 إلى 2010 والوقوف على مدى تخفيضها علما أنه يجب تخفيضها إلى النصف في حدود سنة 2015 حسب الغاية الأولى من غايات الألفية.

أما بخصوص تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين سنتي 1990 و2015 (حسب الغاية الثانية من غايات الألفية) فقد تم الاعتماد على قياس نسبة السكان ناقصو التغذية

¹ نعمة أديب، 2005، أهداف الألفية من العالمية إلى الوطنية: مثال دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة في ندوة الأهداف الإنمائية وتوظيفها في السياسات الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

من إجمالي السكان ونسبة ناقصي الوزن من الأطفال الأقل من خمس سنوات ونسبة السكان الذين لا يبلغون الحد الأدنى من الحريات.

ب. مؤشرات الهدف الثاني "تعميم التعليم الابتدائي": لا يقتصر الهدف الثاني على التحاق جميع الأطفال ذكورا وإناثا، بالتعليم الابتدائي وإنما على الأقل يجب أن ينهوا مقرر المرحلة الابتدائية.

نقيس مدى تحقيق هذا الهدف بقياس صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ونسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس وكذا نسبة الملمين بالقراءة والكتابة للشباب من الفئة العمرية (15-24 سنة) ونسبة محو الأمية للسكان من عمر 15 سنة فما فوق.

ج. مؤشرات الهدف الثالث "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة": من خلال هذا الهدف يؤمل إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي (يفضل ذلك في حدود عام 2005) وفي جميع مراحل التعليم في حدود عام 2015. بغرض معرفة ما مدى التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على مقارنة نسبة تدرس البنات إلى البنين في مراحل التعليم ونسبة إلمام البنات بالقراءة والكتابة إلى البنين من الفئة العمرية (15-24 سنة) ونسبة المقاعد التي تشغلها السيدات في البرلمانات مقارنة بعدد المقاعد التي يشغلها الرجال.

د. مؤشرات الهدف الرابع "تخفيض معدل وفيات الأطفال": غاية هذا الهدف هي تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

لمعرفة مدى التقدم في نسبة تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على ملاحظة تطور نسبة تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة ونسبة وفيات الرضع خلال الفترة المذكورة سابقا، إضافة إلى قياس نسبة التحصين ضد الحصبة للأطفال البالغين سنة واحدة.

هـ. التعريف بمؤشرات الهدف الخامس المتعلق بتحسين صحة الأمهات: للوقوف على مدى تحسين صحة الأمهات تم الاعتماد على دراسة تغيرات مؤشري نسبة وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة حية ونسبة الولادات التي تمت بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص لمعرفة مدى التقدم المحرز في تحقيق الغاية المسطرة لهذا الهدف والتي ترمي إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع خلال الفترة الزمنية 1990-2015.

و. مؤشرات الهدف السادس المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى): لمعرفة مدى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض الأخرى تم ملاحظة تطور مؤشر إنتشار فيروس السيدا وكذا تطور مؤشر إنتشار السل ومعدل الوفيات من المصابين به لكل مئة ألف مصاب، حيث أنه يجب القضاء على إنتشار هذه الأمراض نهائيا في حدود عام 2015 والعمل على القضاء على الحالات المرضية المسجلة.

ز. مؤشرات الهدف السابع المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية: إن الغايات المنشودة وراء تحقيق هذا الهدف هي دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية وتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015.

لمعرفة مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية تم دراسة مؤشر استهلاك المواد المضرة بطبقة الأوزون وكذا مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما تم دراسة مؤشري نسبة الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب ونسبة السكان الموصولون بالصرف الصحي، لمعرفة مدى تحقيق الغاية المذكورة آنفا الرامية إلى تخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

ح. التعريف بمؤشرات الهدف الثامن المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: يعتمد هذا الهدف على تحقيق عدة غايات معظمها متعلق بالشراكة مع الدول الأخرى، لذا تم التركيز على ثلاث غايات تتمثل في معالجة مشكل الديون معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعلها قابلة للتحمل على المدى الطويل (دراسة تطور مؤشر خدمة الديون وتطور مؤشر المديونية)، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وبالخصوص تكنولوجيا الإعلام واتصال (دراسة تطور نسب مستخدمي الهاتف الثابت والنقال ونسبة مستخدمي الإنترنت)، وتطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق للشباب (دراسة تطور مؤشر البطالة الإجمالي ولدى فئة الشباب).

تم الاعتماد في جلب الإحصائيات الخاصة بتطور المؤشرات المذكورة سابقا على عدة مصادر تتمثل هذه المصادر في: موقع الأمم المتحدة الإلكتروني لأهداف الألفية، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لعام 2005، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو 2005، تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر للسنوات 2006؛ 2007؛ 2008، تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لعام 2009، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2010، التقرير العربي الثالث للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول الأهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها 2010.

2.1 تحليل المؤشرات

1.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الجدول رقم 05: مؤشرات هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع (%)

المؤشر	1988	1995	2000	2005	2010
نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (%)	1,9				0,5 (2009)
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (%)	8	14,1	10	5,6 (2006)	5 (2008)
نسبة السكان ناقصو التغذية من إجمالي السكان (%)	5 (1992-90)		6 (-98) (2000)	4 (2004-02)	
نسبة ناقصي الوزن للأطفال الأقل من 5 سنوات (%)		13	6 (2001)	3,5	3,7 (2006)
نسبة السكان الذين لا يبلغون الحد الأدنى من الحريرات (%)	3,6		3,1	1,6 (2004)	

المصدر: <http://www.premier-ministre.gov.dz> ، تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2005، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية 2009، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر 2006، تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ب: 8% في سنة 1988، لترتفع بعدها وتعادل 14.1% سنة 1995، ويرجع هذا إلى دخول الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد خلال التسعينات، ومع عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد من جديد وعودة الاقتصاد الوطني للانتعاش بدأت هذه النسبة في الانخفاض لتصل إلى نسبة 10% سنة 2000، و5.6% لسنة 2006، مواصلة في الانخفاض لتصل في سنة 2008 إلى 0.5%.

أما بخصوص نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم فقد انخفضت من 1.9% في سنة 1988 إلى 0.5% لسنة 2009. محققة بذلك الغاية الأولى من هدف القضاء على الفقر والتمثلة في تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار في اليوم إلى النصف.

وبخصوص الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة الجوع إلى النصف فقد تم تخفيض نسبة السكان ناقصوا التغذية من 5% خلال الفترة (1990-1995) إلى 4% خلال الفترة الزمنية 2002-2004 بعدما ارتفعت في العشرية السوداء، وتم تخفيض نسبة ناقصي الوزن من الأطفال الأقل من خمس سنوات من 13% سنة 1995 إلى 6% سنة 2001 ثم 3,5 لسنتي 2002 و2004 لترتفع بعدها إرتفاع طفيف سنة 2006 لتسجل نسبة 3,7%، الأمر الذي يستدعي المزيد من العمل وبذل الجهد لتحقيق الهدف في آجاله المحددة، أما نسبة السكان الذين لا يبلغون الحد الأدنى من الحريرات فقد عرفت انخفاض طفيف خلال سنتي 1988 و2000 حيث انخفضت من 3.6% إلى 3.1% على التوالي، لتعرف بعدها انخفاضا ملحوظا والمقدر بحوالي النصف لتصل إلى نسبة 1.6% سنة 2004.

يعود السبب في ارتفاع درجة الفقر خلال التسعينات إلى الأزمة التي مرت بها البلاد والتي على رأسها انعدام الأمن، وفي نهاية التسعينات انخفضت بعودة الاستقرار والأمن إلى البلاد وانتعاش الاقتصاد الوطني بإطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له ميزانية قدرت بـ: 65 مليار دولار من أجل الحد من الفقر وتوفير مناصب شغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني من جهة، وارتفاع سعر البترول من جهة أخرى.

إضافة إلى ارتفاع الميزانية الاجتماعية للدولة، وتوجيه النفقات إلى الدعم التربوي وإلى نشاطات الدعم الاجتماعي (الطفولة المسعفة، المسنين والمعوقين)، وكذا إلى الخدمات العائلية ومنح المجاهدين والمنظمات الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للسكن).¹

كل هذه العوامل ساهمت في تخفيض مؤشرات الفقر وسوء التغذية المذكورة سابقا.

وفي جدول صادر عن الشعبة الإحصائية لقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حول إنجاز أهداف الألفية الإنمائية في سنة 2010 جاء تصنيف الجزائر ودول شمال إفريقيا في درجة تحقيق الهدف أو قريب جدا من بلوغه في تخفيض حالات الجوع بمعدل النصف، أما بشأن الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف فهناك تقدم كاف لبلوغ الهدف إذا استمرت الاتجاهات السائدة بنفس الوتيرة.²

¹ التقرير الوطني حول التنمية البشرية في الجزائر لعام 2006، المجلس الإقتصادي والاجتماعي، الجزائر، ص 30.
² نشرة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتنمية بعنوان بإمكاننا إنهاء الفقر، 2010، الموقع الإلكتروني: www.un.org

2.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الجدول رقم 06: مؤشرات هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (%)

المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي (%)		87,92	90,67		94,9 -01 (2009)
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان من الفئة العمرية 15-24 (%)	77,3		89,9 (2002)	90,01	92,5 (2007)
نسبة محو الأمية للسكان من عمر 15 سنة فما فوق (%)		69,9 -95 (2005)			72,6 -05 (2008)
نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)	94		97		

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية 2010، الموقع الإلكتروني لأهداف الألفية: <http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html>، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية 2009، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر 2006، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة صافي الالتحاق بالتعليم الأساسي لسنة 1995 كانت 87,92% لترتفع إلى 90,67% سنة 2000، ومن سنة 2001 إلى سنة 2009 كان متوسط هذه النسبة 94.9%، أما نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس فقد قدرت بـ: 94% سنة 1990 لترتفع إلى 97% سنة 2000.

كما نلاحظ أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان من الفئة العمرية 15-24 في تزايد مستمر من 77.3% سنة 1990 إلى 89.9 سنة 2002، ثم نسبة 90.1% في 2005، لتصل في سنة 2007 إلى نسبة 92.5%.

من هذه المؤشرات نلاحظ أن الجزائر قد قطعت شوطا في مجال تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يتطلب منها المواصلة في استكمال تحقيق الهدف، والذي يسعى إلى ضمان تمكن جميع الأطفال ومن الجنسين على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

يرجع هذا التقدم في إحراز الهدف إلى العمل على تعميم التمدرس للجميع وفي جميع الأطوار من خلال زيادة وتطوير المنشآت، إجراءات الدعم المتخذة (المطاعم المدرسية، حافلات النقل المدرسي) وعمليات التضامن المدرسي ...، كما تم خلال الفترة 1999-2008 إنجاز 3978 مدرسة ابتدائية، و 2020 إكمالية، و 553 ثانوية، و 312 داخلية، و 2840 مطعم مدرسي ونظام داخلي¹.

كما تتم كل سنة عمليات التضامن المدرسي من أجل تمكين الأطفال في المناطق النائية أو المنتمين لعائلات فقيرة من متابعة تدرسهم في ظروف حسنة، حيث يستفيد سنويا أكثر من 03 مليون طفل من الإعانة المدرسية والتي كانت تقدر بـ : 2000 دج، ليتم رفعها في العام الدراسي 2008/2007 إلى 3000 دج، بالإضافة إلى وضع وزارة التضامن تحت تصرف البلديات 2721 حافلة نقل مدرسي من أجل نقل التلاميذ لمؤسساتهم التعليمية (خصوصا في المناطق النائية).

بالنسبة للعام الدراسي 2008 - 2009 تم منح 500000 حقيبة من اللوازم المدرسية للأطفال المعوزين، وتم إقتناء 1000 حافلة إضافية للنقل المدرسي².

أما بخصوص مؤشر نسبة محو الأمية للسكان من عمر 15 سنة فما فوق فقد ارتفع نسبيا خلال الفترة 1995-2005 من 69.9% إلى 72.6% للفترة 2005-2008، والملاحظ من هذه النسبة أن الأمية لا تزال مرتفعة، وتسعى الجزائر إلى تقليص هذه النسبة إلى النصف في حدود سنة 2012 كما هو محدد من قبل المجتمع الدولي، وتطمح إلى محو الأمية نهائيا في حدود 2016، وللقيام بهذه المهمة على أحسن وجه أعدت الجزائر إستراتيجية تقوم على مبدأ توسيع مسؤولية محو الأمية لتشمل المجتمع المدني وكل القطاعات المعنية للدولة (الوزارات) التي تتمتع بمؤهلات خاصة لاستقبال أو تأطير عمليات محو الأمية، وتعزيز الجهود المبذولة من منشآت وموارد بشرية³.

ما تجدر الإشارة بالذكر إليه هو أن هناك نسبة كبيرة من التلاميذ لا يلتحقون بالتعليم المتوسط فعلى سبيل المثال، عدد التلاميذ المتمدرسين في التعليم الابتدائي للدفعات 2000/1999 و 2001/2000، و 2002/2001 هو على التوالي 484313، 4720950، 4691870، وبالحساب النظري فإن هذه الدفعات ستلتحق بالتعليم المتوسط خلال السنوات الدراسية 2006/2005 و 2007/2006 و 2008/2007 على التوالي، بالنظر إلى عدد المتمدرسين خلال هذه السنوات في التعليم المتوسط نجد: ما يقارب نصف المتمدرسين لا يلتحقون بالتعليم المتوسط، الأمر الذي يجعلهم عرضة للأمية في المستقبل، ويزيد من فجوة تعميم التعليم في جميع أطواره.

¹ حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية: <http://www.premier-ministre.gov.dz>، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

² تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، ص ص 302-303.

³ تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، ص ص 300-301.

3.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الجدول رقم 07: مؤشرات هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (%)

المؤشر	1990	2000	2005	2010
نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم (نسبة إجمالية) (%)		93,5	96,64	97,87
التعليم الابتدائي		88,2	88,67	89,79
التعليم المتوسط		92,52	96,20	97,36
التعليم الثانوي		128,05	136,55	141,33
		(2001-00)	(2005-04)	(2008-07)
نسبة البنات إلى البنين الذين يلمون بالقراءة والكتابة لسكان من الفئة العمرية 15 - 24 (%)	79	90		
		(2001)		
نسبة المقاعد التي تشغلها السيدات في البرلمانات (%) "المجلس الشعبي الوطني"	2	3,34	6,94	8,33
		(2002-97)	(2007-02)	(2012-07)

المصدر: تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2003: أهداف التنمية للألفية تعاقد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الجزائر 2006.

إن النسبة الإجمالية لعدد البنات مقارنة بالبنين من المتدرسين بأطوار التعليم الأساسي والثانوي 97.87% تدل على أن الهدف المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قد تحقق، إذ أنها تتراوح في المجال المثالي لتحقيق الهدف والمحصور بين 97% و 103%، إلا أننا إذا أخذنا كل طور على حدى نلاحظ أنه بالنسبة للطور الابتدائي انتقلت نسبة التعادل بين الجنسين من 88.2% سنة 2000-2001 إلى 89.79% سنة 2007-2008، وهذا ما يدل على أن هناك تقدم، لكنه يتطلب مجهودات إضافية ليتم تحقيق الهدف في آجاله المحددة، ونسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم المتوسط قد انتقلت من 92.52% للعام الدراسي 2000-2001 إلى 97.36% خلال العام الدراسي 2007-2008، مما يدل على تحقيق الهدف المرجو.

أما نسبة البنات إلى البنين في مرحلة التعليم الثانوي فقد كانت 128.5 خلال العام الدراسي 2000-2001، وارتفعت إلى 136.55 في 2004-2005، لتصل إلى 141.33 خلال العام الدراسي 2007-2008 مما ينذر بالخطر وعدم التعادل بين الجنسين من جديد في مرحلة التعليم الثانوي، بمعنى أن هناك عدد معتبر من التلاميذ الذكور يتوقف عن الدراسة في طور المتوسط متوجها إلى الحياة

العملية، الأمر الذي يجعلهم محدودى مستوى التعليم وعرضة للأمية في المستقبل، وللآفات الاجتماعية، مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة بجدية لمعالجة أسبابها والتكفل بالتلاميذ المنقطعين عن الدراسة كتأطيرهم في التكوين المهني.

نسبة البنات إلى البنين الذين يلمون بالقراءة و الكتابة من الفئة العمرية (15-24 سنة) تمثل 79% في سنة 1990 تعبر عن تقدم كاف يقود إلى تحقيق هذه الغاية في آجالها المحدودة إذا استمر العمل بنفس الوتيرة.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أيضا أن نسبة النساء في المجلس الشعبي مقارنة بالرجال كانت 2% سنة 1990 لتنتقل إلى 3.34% في 1997، و 6.94% في 2002، لتصل إلى 8.33% في انتخابات 2007، بالرغم من أن النسبة في تزايد إلا أنها تبقى ضعيفة جدا دون المستوى المطلوب.

وفي الأخير يمكن القول أن نسبة تحقيق هذا الهدف في تقدم كاف، الأمر الذي يتطلب مواصلة الجهود ليتم تحقيقه في وقته المحدد، باستثناء مشكل نقص التحاق الذكور بمرحلة التعليم الثانوي، ونسبة مشاركة النساء في البرلمانات.

4.2.1 تحليل مؤشرات الهدفين الرابع والخامس: تقليل معدل وفيات الأطفال - تحسين صحة

الأمهات

الجدول رقم 08: مؤشرات هدفي تقليل معدل وفيات الأطفال - تحسين صحة الأمهات (%)

الهدف	المؤشر	1990	2000	2008
الهدف الرابع: تقليل معدل وفيات الأطفال	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (%)	6,9	4,9	4
	نسبة وفيات الأطفال الرضع (%)	4,2	3,9	3,6
وفيات الأطفال	نسبة المحصنين ضد الحصبة من الأطفال البالغين سنة واحدة (%)	77,4	83	90,5 (2006)
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية	215 (1992)	117	88.9 (2007)
	نسبة الولادة التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص (%)	76 (1992)	92 (1999)	95 (2008-00)

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية 2010، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2003: أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الملقحين ضد الحصبة في إرتفاع مستمر حيث كانت 77.4% في سنة 1990 لترتفع سنة 2000 إلى 83% وتستمر في الإرتفاع لتصل سنة 2006 إلى 90.5% بهذه الوتيرة من التقدم سيتم تحقيق هدف تلقيح الأطفال من عمر سنة واحدة ضد الحصبة قبل آجاله المحددة. أما وفيات الأطفال. فقد انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 6.9% سنة 1990 إلى 4.9% سنة 2000، وإلى 04% سنة 2008، وبالتالي فإن نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفضت بين سنتي 1990 و 2008 بنسبة تقدر بحوالي 42%، والمنتظر أن تصل وتيرة الانخفاض إلى الثلثين (66.66%) سنة 2015، مما يعني أن وتيرة الانخفاض بطيئة نوعا ما والتي قد لا تؤدي إلى تحقيق الهدف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مؤشر وفيات الأطفال الرضع الذي انخفض من 4.2% سنة 1990 إلى 3.9% سنة 2000 و 3.6% سنة 2008 أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ: 14,28% الأمر الذي يصعب تحقيقه إذا إستمر العمل بهذه الوتيرة.

بالرغم من أنه تم إنجاز خلال الفترة 1999-2008: 35 مستشفى، 107 عيادة متعددة الاختصاصات، 207 مركز صحي، 05 عيادات التوليد ومركبات الأمهات والطفولة، و 1078 قاعة علاج¹، إلا أن نسبة وفيات الأطفال لم تنخفض إلى المستوى المطلوب، ويرجع السبب في هذا إلى عدة عوامل، كوجود نسبة من الوحدات الصحية وخصوصا المتواجدة بالأرياف تفتقر للإمكانات اللازمة وللأطباء، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

في الوقت الذي تم التحكم فيه بواسطة التلقيح لعدة أمراض، كالحصبة والسعال الديكي قد إرتفعت الإصابات بالأمراض غير المتنقلة وعلى سبيل المثال نذكر انتشار هذه الأمراض في سنة 2006 على النحو التالي: عدد المصابين بأمراض القلب والشرابين 1.11% من إجمالي السكان، عدد المصابين بمرض ارتفاع ضغط الدم 4.38%، عدد المصابين بمرض السكري 2.10%، عدد المصابين بمرض الربو 1.2% من إجمالي عدد السكان.

نلاحظ أن نسبة وفيات الأمهات قد انخفضت من 215 حالة لكل 100000 ولادة سنة 1990 إلى 117 حالة سنة 2000، إلى 88.9 حالة سنة 2007 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ: 58.65% في أمل أن تصل إلى 75% سنة 2015 كما هو مسطر، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق الهدف.

أما بالنسبة للولادة التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص فالنسبة تتحسن بشكل جيد حيث ارتفعت من 76% سنة 1992 لتصل إلى 92% سنة 1999، وخلال الفترة بين سنة 2000 و 2008 متوسط النسبة هو 95%.

¹ حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية: <http://www.premier-ministre.gov.dz>، (تاريخ الاطلاع 2011/01/13).

5.2.1 تحليل مؤشرات الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الجدول رقم 09: مؤشرات هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض (%)

المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010
معدل انتشار فيروس السيدا لكل 100000 نسمة			0,11 (1999)		0,14 (2007)
معدل انتشار السل لكل 100000 نسمة			54 (2004)	55,2 (2006)	58 (2008)
معدل الوفيات لكل 100000 مصاب	2	2	2	2	2

المصدر: تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، الموقع الإلكتروني لأهداف الألفية: <http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html>

لا يعتبر معدل إنتشار حالات السيدا في الجزائر بالمعدل المقلق أو المنذر بالخطر، إلا أنه يجب أخذ هذا المعدل بعين الاعتبار، خصوصا وأنه يعرف تزايدا كما هو مبين في الجدول حيث كانت نسبة إنتشار هذا الفيروس 0.11 لكل مئة ألف نسمة في سنة 2000 ليرتفع في سنة 2007 إلى 0.14 لكل مئة ألف نسمة، وقد إرتفع عدد الحالات المسجلة في سنة 2000 من 479 حالة إلى 837 حالة في ديسمبر 2007¹.

ومن الجدول نلاحظ أيضا أن معدل إنتشار السل في تزايد بسيط حيث إنتقل معدل إنتشاره سنة 2004 من 54 حالة لكل مئة ألف نسمة إلى 55,2 سنة 2006، ثم إرتفع إلى 58 في سنة 2008، مما يتوجب المزيد من الجهود خصوصا وأن معدل الانتشار في تزايد، وبخصوص حالات الوفاة عن جراء الإصابة بمرض السل فقد تم تسجيل 2 حالة لكل مئة ألف نسمة طوال السنوات من 1990 إلى 2010 أي بنسبة حوالي 4% من بين المصابين بهذا المرض.

¹ تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، ص 320.

6.2.1 تحليل مؤشرات الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية

الجدول رقم 10: مؤشرات هدف كفاءة الاستدامة البيئية (%)

المؤشر	1990	2000	2005	2010
استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بأطنان الأوزون المحتمل استنفاده		1966,1 (2002)		281,7 (2007)
إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد (طن متري).	3	6,2 (2002)	4,2	4 (2006)
نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصدر محسن للمياه (%)	57,8 (1987)	88,9	85,1 (2006)	
نسبة السكان الموصولون بالصرف الصحي (%)	51,7 (1987)	91,6	92,7	95 (2008)

المصدر: تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، الموقع الإلكتروني لأهداف الألفية <http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html>، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية 2010.

نعني باستهلاك المواد المستنفدة للأوزون بإستعمال المواد التي تحتوي على مادتي الكلورين والبرومين اللتين تدمران طبقة الأوزون الموجودة في الجزء العلوي من الغلاف الجوي، مما يسمح بدخول الإشعاع تحت البنفسجي الضار بيولوجيا، وقد إتفق المجتمع الدولي على إيقاف إستعمال هذه المواد وإستبدالها بمواد غير مضرّة أو أقل ضررا على البيئة.

من الجدول نلاحظ أن استهلاك الجزائر لهذه المواد من المحتمل أن يستنفد 1966.1 طن من الأوزون في سنة 2002، إلا أن هذا المقدار تراجع بشكل كبير في سنة 2007 ليسجل 281.7 طن محتمل إستنفاده.

يرجع هذا التراجع إلى إعتقاد الجزائر لسياسة التخلص من المواد المستنفدة للأوزون، حيث عمدت إلى تقليص إستيراد هذه المواد، والحد من إستعمالها إلا للحالات الضرورية.

تقوم هذه الإستراتيجية على ستة محاور أساسية تتمثل في إنشاء مركز لتنسيق البرنامج الوطني للتخلص من المواد المضرّة بطبقة الأوزون (مكتب الأوزون)، ووضع برنامج للإعلام والتحسيس مراقبة السوق، التكوين والمساعدة التقنية، المراقبة، الجرد الوطني الدوري للغازات المسببة للإحتباس الحراري¹.

¹ تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص ص 237-242.

كما نلاحظ أيضا أن حجم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون كان 3 بليون طن متري سنة 1990 ليرتفع إلى 6 بليون طن متري سنة 2002، ثم إنخفض حجم الانبعاث بعدها ليصبح 4.2 بليون طن متري سنة 2005، و 04 بليون طن متري سنة 2006، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى المجهودات المبذولة في هذا الصدد والمتضمنة في الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2001-2011 والتي من بين أهدافها تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبالقرب من أقطاب الصناعة، وتعميم إستعمال البنزين بدون رصاص، حيث تم وضع إجراء لتدقيق المراقبة الذاتية والحراسة، وبرنامج للقضاء على التلوث الصناعي، وتطوير وضع نظام معايير بيئية للتلوث ونوعية الهواء، ووضع نظام مراقبة تقنية للسيارات بالإضافة إلى وضع جباية تتماشى وترقية المحروقات الأقل تلويثا. كما تم إطلاق برنامج تخفيض التلوث في المناطق الحرجة بكلفة 300 مليون دولار أمريكي¹.

تهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى تحسين الولوج إلى الماء الشروب، وإلى تحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير، حيث تم إعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب في 10 مدن بتكلفة قدرها 64 مليون دولار، زيادة عدد السدود من 60 إلى 72، مع رفع قدرتها الاستيعابية، إضافة إلى الشروع في إنجاز 13 محطة تصفية مياه البحر.

أما على مستوى تحسين خدمة الصرف الصحي فقد تم إعادة تأهيل 20 محطة لمعالجة وتصفية مياه الصرف الصحي بعدما كانت متوقفة، إضافة إلى إنجاز 40 محطة جديدة، وبناء 50 محطة لاستقبال المياه القذرة².

وهذا ما يفسر تحسن نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مصدر محسن للماء، ونسبة السكان الموصولون بالصرف الصحي كما هو مبين في الجدول أعلاه.

7.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الجدول رقم 11: مؤشرات هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (%)

المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010
خدمة الديون (%)			21.1	12	2.3 (2007)
تطور مديونية الجزائر بالمليار دولار أمريكي		22.7 (2001)	17.9 (2005)	5.57 (2007)	4 (2008)
نسبة مستخدمي الهاتف الثابت (%)	3.2		6.73 (2003)	7.8	9.64 (2008)

¹ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، ص 84.
² تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، ص 368-371.

المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010
نسبة مستخدمي الهاتف النقال (%)			4.54 (2003)		92.72 (2008)
نسبة مستخدمي الإنترنت (%)			2.2 (2003)	5.8	11.93 (2008)
نسبة البطالة (%)			25,7 (2002)	15,3	11,3 (2008)

المصدر: تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008، التقرير العربي الثالث للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها 2010، تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية 2009.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة خدمة الدين بدأت في التناقص حيث كانت 21.2% سنة 2000 لتتخفف إلى 12% سنة 2005، ثم إلى 2.3% سنة 2007، مما يدل على أن الجزائر قد خطت خطوة كبيرة جدا في مجال التخلص من أعباء الديون التي كانت تساوي 22.70 مليار دولار أمريكي سنة 2001، ثم 17.9 مليار دولار سنة 2005، و 5.57 مليار دولار سنة 2007، لتتخفف إلى 04 مليارات دولار سنة 2008.

إلا أن هذا الانخفاض في المديونية لا يرجع إلى تحقيق تنمية إقتصادية، أو إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات، أو إلى إرتفاع نسبة الصادرات - خارج قطاع المحروقات - وإنما يعود هذا بالدرجة الأولى إلى إرتفاع سعر البترول (الاعتماد عليه)، مما يرهن مصير الأجيال القادمة في حقها من هذه الثروة.

أما بالنسبة لمستخدمي الهاتف ومستخدمي الإنترنت فنلاحظ زيادة معتبرة في هذه النسب. بالنسبة للهاتف الثابت كانت نسبة مستخدميه 3.2% سنة 1990، ثم إرتفعت إلى 6.73% سنة 2003 لتصل إلى 9.64% سنة 2008 وهي نتيجة ضعيفة، على عكس نسبة مستخدمي الهاتف النقال التي كانت 4.54% سنة 2003، لتقفز إلى نسبة 92.72% سنة 2008، ويرجع هذا الإرتفاع إلى فتح هذا المجال للمنافسة أمام الخواص حيث تدخل في هذا القطاع متعاملين خواص بالإضافة إلى الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر، ومن هذا المنطلق ندرك مدى أهمية والدور الفعال الذي يقوم به القطاع الخاص في تفعيل عملية التنمية وتحقيق أهداف الألفية.

أما نسبة مستخدمي الإنترنت فكانت 2.2% سنة 2003، ثم ارتفعت إلى 5.8% في سنة 2005، لتصل في سنة 2008 إلى نسبة 11.93%.

هذه المؤشرات تدل على أن نسبة مستخدمي الإنترنت تبقى ضئيلة رغم سرعة نموها في السنوات الأخيرة، قد يرجع هذا السبب إلى احتكار الدولة لهذه الخدمة، وعليه من الضروري فتح مجال خدمة الإنترنت أمام القطاع الخاص ومحاولة جذب مستثمرين في هذا المجال من أجل ترقيته كما هو الأمر في

خدمة الهاتف النقال، وأيضا من أجل تطبيق الغاية 18 من غايات تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والتي تنص على التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نسبة البطالة انخفضت من 25,7% سنة 2002 إلى 15,3% سنة 2005 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى نسبة 11,3% سنة 2008، هذا الانخفاض يرجع إلى زيادة عدد مناصب العمل المتوفرة جراء البرامج التنموية المنجزة.

2. تقييم السياسات المحلية والحضرية والعقبات التي تعترض طريقها في الجزائر

1.2. وضعية التنمية في مختلف الأقاليم

من التحليل السابق لمؤشرات أهداف الألفية نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف متباينة لكن معظم المؤشرات تم تحقيق نسبة متقدمة منها أو على الأقل المجهودات المبذولة تسيير في الطريق الصحيح لتحقيقها.

إلا أن هذه النتائج لا تعكس حجم الموارد المخصصة والمنفقة على المشاريع التنموية من جهة ومن جهة أخرى هذه النتائج تعبر عن النسبة الوطنية لتحقيق أهداف الألفية ولا تعكس النتائج المحققة على مستوى المحليات، حيث أن هناك فوارق جهوية بين الأقاليم المحلية وفوارق بين المناطق الحضرية والريفية نتيجة التوزيع غير العادل للثروة، مما أثر سلبا على تنمية مختلف مناطق الوطن فهناك مناطق تمتاز بتنمية قوية، فيما تظل مناطق أخرى تعاني من مختلف مظاهر الفقر والتخلف والإقصاء الاجتماعي كالمناطق الجنوبية والمناطق الداخلية والسهبية.

حسب خارطة الفقر الصادرة سنة 2001 تبين مدى الفارق في دخل البلديات ومستوى التنمية البشرية، فحسب المسح الذي مس 177 بلدية، بينت النتائج الأوضاع المزرية التي تعيشها البلديات فعلى سبيل المثال لا تتجاوز نسبة التمدن ببلدية "أم العظام" بالجلفة 6% وبلغت نسبة الأمية فيها 97%، وبالجلفة أيضا ببلدية دار الشيوخ بلغ عدد التلاميذ بالقسم الواحد 97 تلميذ وفي بلدية أولاد الساسي بولاية بجاية بلغت نسبة وفيات الأطفال 9,3% في الوقت الذي كانت فيه النسبة الوطنية 3,69%، كما بينت خارطة الفقر هذه، إفتقاد هذه البلديات للربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير والشبكة الكهربائية¹.

كما نجد الوضع الاجتماعي في المناطق الحضرية أحسن منه في المناطق الريفية فعلى سبيل المثال في سنة 1995 سجلت نسبة ناقصي الوزن للأطفال الأقل من خمس سنوات في المناطق

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 21.

الحضرية 12% بينما في المناطق الريفية 13%، ليتعمق الفارق في سنة 2000 حيث سجلت في المناطق الحضرية نسبة 4,80% مقابل 7,80% في المناطق الريفية، وفي سنة 2006 تم تسجيل نسبة 3,10% في المناطق الحضرية مقابل 4,40% في المناطق الريفية.¹

من مظاهر التباين الاجتماعي أيضا الاحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة حيث أنه لا تمثل هذه الأقلية سوى 20% من المجتمع وهي تسيطر على أكثر من 50% من الثروات الوطنية.²

لقد تراجعت نسبة الفقر المدقع لتحقيق بذلك الغاية الأولى من أهداف الألفية - حسب ما تم ذكره في تحليل مؤشرات الهدف الأول من أهداف الألفية- إلا أن نسبة الفقر العام لم تتخفص، فقد تم تسجيل نسبة 8% من الفقراء في الجزائر لسنة 2003 وهي النسبة نفسها المسجلة خلال سنة 1988.³

إضافة إلى الإختلال الكبير في التوزيع العمراني للسكان، فقد سجل سنة 2005 أن غالبية السكان يتركزون في المنطقة الشمالية للوطن التي تغطي نسبة 4% من الأراضي وتضم نسبة 66,1% من السكان، وتتنوع نسبة 40% منهم على الشريط الساحلي الذي لا تتعدى مساحته نسبة 1,9% من الأراضي، في حين تمتد الهضاب العليا على نسبة 9% من الأراضي ويتواجد بها نسبة 25% من السكان، بينما نسبة 9% من السكان تتوزع بالجنوب على مساحة تبلغ ما نسبته 87% من الأراضي.⁴

كما أظهر تقرير سنة 2007 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فوارق كبيرة بين ولايات الوطن من حيث التمدرس والتغطية الصحية، حيث لأول مرة يعد المجلس دراسات حول التنمية البشرية "إقليميا"، بدلا من الدراسات التي كانت تعتمد في السابق على الأرقام الإجمالية على المستوى الوطني، حيث صنف التقرير الولايات الجزائرية إلى ستة أصناف أو مجموعات⁵ حسب تقارب الخصوصيات البشرية فيها.

سجل التقرير فوارق جهوية كبيرة بين الولايات في مجال التنمية البشرية، فعلى مستوى التمدرس نجد نسبة الإلتحاق بالتعليم الإلجباري بولاية عنابة صاحبة المرتبة الأولى 92,41%، متبوعة بتندوف بنسبة 87,50% وقسنطينة بنسبة 86,51%، ثم الجزائر العاصمة بنسبة 85,49% أما في المراتب الأخيرة

¹ Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008.

² مصطفى عبدو، 2008، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة: حالة الجزائر 1995-2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 102.

³ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 19.

⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 51.

⁵ المجموعة الأولى تضم: الجزائر العاصمة؛ المجموعة الثانية تضم كل من: بجاية، تيزي وزو، بومرداس، بلدية، تيبازة، قسنطينة، عنابة، تلمسان، سيدي بلعباس، وهران، عين تيمشنت؛ المجموعة الثالثة تضم كل من: جيجل، سطيف، سكيكدة، ميله، قالمه، الطارف، سوق أهراس، أم البواقي، باتنة، تيبسة، خنشلة، البويرة، المدية، عين الدفلة، برج بوعرييج، مسيلة؛ المجموعة الرابعة تضم كل من: تيارت، سعيدة، معسكر، تسيمسيلت، الشلف، مستغانم، غليزان؛ المجموعة الخامسة تضم كل من: بشار، ورقلة، البيض، النعامة، غرداية، الأغواط، بسكرة، الوادي؛ المجموعة السادسة تضم كل من: الجلفة، أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف.

نجد كل من ولاية ميله بنسبة 59,35% ثم غليزان بنسبة 58,53% متبوعة بالمدينة بنسبة 55,89% وفي المرتبة الأخيرة ولاية الجلفة بنسبة 50,60%.¹

كذلك نجد تفاوت في النتائج المحققة بالنسبة لمحو الأمية بين الولايات، فقد أحرزت الجزائر العاصمة نتيجة متقدمة في هذا المجال قدرت بـ: 87,20% خلال سنة 2008، بينما سجلت ولاية الجلفة نسبة 60,70% من نفس السنة². وحسب مجموعات الولايات التي قسمها التقرير في مجال إنتشار الأمية لسنة 2006 نجد المجموعة الأولى المتمثلة في الجزائر العاصمة، ينتشر بها ما نسبته 12,70% من الأميين، تليها المجموعة الثانية بنسبة 22,78%، ثم المجموعة الخامسة بنسبة 26,73%، ثم المجموعة الثالثة بنسبة 30,95% والرابعة بنسبة 33,18%، وفي المرتبة الأخيرة نجد المجموعة السادسة بنسبة 35,82%.³

أما على مستوى الجانب الصحي نجد أن عدد سكان العاصمة سنة 2005 بلغ مليونين و 861 ألف نسمة، وسجل مقابل ذلك وجود 6870 طبيب بها، في حين بلغ عدد سكان الولايات الواقعة في الصنف الثالث 13 مليوناً و 881 ألف نسمة، مقابل 7858 طبيب، مما جعل الفارق بين عدد المواطنين الذين يتكفل بهم طبيب في العاصمة أقل بأربع مرات تقريبا من العدد المسجل بولاية من ولايات الصنف الثالث كولاية سطيف أو سوق أهراس، البويرة أو عين الدفلى، أما ولايات الصنف الرابع فعدد سكانها الإجمالي يساوي أكثر من أربعة ملايين نسمة وولايات الصنف الخامس، تضم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. ومع ذلك عدد الأطباء فيهما أقل من العاصمة بثلاث مرات تقريبا ناهيك عن مجموعة الجلفة وإليزي وتمنراست... حيث لا يتجاوز عدد الأطباء 738 طبيب سنة 2005 مقابل مليون ونصف مليون نسمة.⁴

لقد إنخفضت نسبة البطالة من 25,7% سنة 2002 إلى 15,3% سنة 2005 واستمرت في الإنخفاض لتصل إلى نسبة 11,3% سنة 2008، وهذا مؤشر جد ايجابي، لكن إذا دققنا أكثر في هذه النسبة نجد أنها مرتفعة في أوساط الشباب، والجدول التالي يوضح توزيع البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2008:

¹ Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2007, PP 105- 106.

² Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008, P 97.

³ Conseil National Economique et Social, 2007, P 104.

⁴ Centre d'Information des Nations Unies, 2008, Site Web: <http://www.unic.org.dz>

الجدول رقم 12: توزيع البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2008.

الفئة العمرية	عدد البطالين	النسبة المئوية	الفئة العمرية	عدد البطالين	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	140000	%11,97	40 - 44 سنة	34000	%02,90
20 - 24 سنة	388000	%33,19	45 - 49 سنة	19000	%01,62
25 - 29 سنة	348000	%29,76	50 - 54 سنة	15000	%01,28
30 - 34 سنة	149000	%12,47	55 - 59 سنة	7000	%00,59
35 - 39 سنة	69000	%05,90			
المجموع				1169000	%100

Source: Office National des Statistiques, 2009, L'Algérie en Quelques Chiffres, P 15.

من الجدول نلاحظ أن أغلبية الفئة البطالة من الشباب، فقد بلغت نسبة البطالين الأقل من 35 سنة من نسبة الشباب لنفس الفئة العمرية 87,39%، كما كانت فئة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة تمثل نسبة 74,92% بينما كانت تقدر بـ: 73% سنة 2004، وكانت هذه النسبة لنفس الفئة في سنة 1966 تساوي 42%¹.

إن بطالة الشباب تجعلهم عرضة لفقدانهم أو تقليص مؤهلاتهم المكتسبة وتقلل من فرص حصولهم على الوظيفة، ففي سنة 2003 أنجز الديوان الوطني للإحصاء تحقيق أظهر أن أكثر من 60% من البطالين بقوا عاطلين على العمل لمدة تزيد عن السنة، وكان 19% منهم عاطلين على العمل لمدة تزيد عن خمس سنوات.²

كما أن التشغيل في الجزائر يتميز بالهشاشة، كون معظم مناصب العمل المنجزة مناصب عمل مؤقتة، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: نسبة مناصب العمل الدائمة والمناصب المؤقتة من إجمالي مناصب العمل المنجزة.

السنوات	مناصب العمل المنجزة	نسبة مناصب العمل الدائمة	نسبة مناصب العمل المؤقتة
1987	-	%63	%37
2003	-	%37	%63

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 57.

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 59.

2004	-	%22	%78
2006	96850	%18,20	%81,8
2207	125641	%15,37	%84,63
2008	155272	%13,72	%86,26

المصدر :- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 59.

- Office National des Statistiques, 2009, L'Algérie en Quelques Chiffres, P 11.

من الجدول نلاحظ أن نسبة مناصب العمل الدائمة كانت أكبر من مناصب العمل المؤقتة في سنة 1987، إلا أن هذه النسبة إنخفضت بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، مرتفعة بذلك نسبة مناصب العمل المؤقتة، والتي هي في إرتفاع مستمر، حيث كانت 63% في سنة 2003، ثم إرتفعت إلى 78% سنة 2004، لتقفز بعدها إلى نسبة 86,28% لسنة 2008، الأمر الذي يعني أن معظم مناصب العمل المنجزة هي مناصب عمل مؤقتة وأن أصحابها عرضة للبطالة من جديد مما يعني أن مشكل البطالة لم يتم حله من جذوره، وأنه عرضة للإرتفاع من جديد.

كما أن القطاع الخاص بالجزائر يتسم بنشاطاته غير الرسمية، التي تقدر بنسبة 37% من الناتج الداخلي الخام، متسببة في تهريب جبائي قدر سنة 2004 بحوالي 100 مليار دج، أما التهريب في دفع مستحقات الضمان الإجتماعي فقدرت بـ: 40%، وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن القطاع الخاص يشغل 04 ملايين عامل (بنسبة 61,2% من مجموع اليد العاملة لسنة 2003)، غير أن العمال المصرح بهم لدى الضمان الإجتماعي لا يشكلون سوى 15% من العمال المشغلين.¹

أما بالنسبة لكون نتائج السياسات التنموية لا تعكس حجم الاستثمارات والموارد المالية المخصصة لها، فيرجع هذا لعدة أسباب نذكر منها قصور دور الجماعات المحلية والنظام الذي يحكمها في تفعيل عملية التنمية المحلية، عدم فاعلية دور المجتمع المدني والمشاركة الشعبية إضافة إلى تفشي الفساد الذي يعتبر من أكبر العقبات والأسباب التي تعيق العملية التنموية.

الأمر الذي نتج عنه هدر للمال العام حيث أن الحكومة تخصص في كل سنة مبالغ مالية ضخمة لإتمام انجاز العمليات المسجلة سالفا والتي خصصت لها تكلفة انجازها في الميزانيات السابقة، فعلى سبيل المثال خصصت الحكومة لإعادة تقييم مشاريع عام 2010 مقدار 771 مليار دينار أي حوالي 10.5 مليار دولار وهو غلاف مالي كبير لأن قيمته تكفي لإنجاز مشروع بحجم مشروع الطريق الذي يربط شرق

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 30.

الجزائر بغربها والذي بلغت كلفته 11 مليار دولار كما بلغت مبالغ إعادة تقييم المشاريع في الفترة الممتدة من 2007-2009 في مجموعها 896 مليار دينار.¹

وبشأن السياسة المالية في الجزائر يقول الخبير الاقتصادي الجزائري "أحمد بن بيتور" أن الجزائر أصبحت مصدر جيد للثروة نتيجة الاستنزاف والضخ المستمر لثرواتها الباطنية الزائلة (من غاز وبتترول) واستهلاكها بإسراف وتبذير.² بالإضافة إلى عدم وجود إنتاج وطني ومحلي منافس لتبقي المحروقات هي السلعة الرئيسية المصدرة إلى الخارج كما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: صادرات الجزائر خلال السنوات من 2001 إلى 2008.

الوحدة: مليار دج.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات الصادرات
4970	4121,8	3895,7	3355	2286,3	1850,1	1441,9	1429	- المحروقات
122,3	92,3	72,3	66,6	48,2	50	60,6	46	- السلع
219	188,1	181,7	148	128,4	108,9	103,3	75,9	- الخدمات
5311,3	4402,2	4149,7	3569,6	2462,9	2009	1605,8	1550,9	إجمالي الصادرات

Source: Office National des Statistiques, 2009, L'Algérie en Quelques Chiffres, p 59.

من الجدول نلاحظ أن النسبة العظمى من الصادرات تتمثل في المحروقات حيث قدرت سنة 2001 بـ: 92,14% من إجمالي الصادرات، وفي سنة 2005 قدرت بـ: 93,83% وكانت 93,57% في سنة 2008، الأمر الذي يدل على عدم خلق إنتاج محلي منافس بديل للمحروقات.

2.2 الجماعات المحلية والنظام المحدد لسيرها

1.2.2 الجماعات المحلية بين المركزية واللامركزية

إن اللامركزية هي الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية إلا أنه في الجزائر ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع هو احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بشكل واضح وتهميشها في عملية صنع القرار، وتبرز المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية كالمشاريع الوطنية

¹ موقع إخباري على الأنترنت: <http://newscafee.com/cafee/index.php?option=com>

² Ahmed Ben Bitour, 2006, Radioscopie de la Gouvernance Algérienne, edif, Alger, P 187.

الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي، مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها.

كما أن الجماعات المحلية متأثرة بقوة تدرج الهياكل الإدارية، حيث لا يتم تصرف البلدية إلا بالأوامر الفوقية من طرف الولاية والتي بدورها تنتظر الوزارة الوصية والتي هي الأخرى مرتبطة ببرنامج الحكومة، الأمر الذي يأخذ وقتاً طويلاً في الإجراءات المعقدة، إضافة إلى هذا نلاحظ نقص المرونة حيث يتم الالتزام بحرفية القوانين أكثر من الاهتمام بفاعلية الأداء والاختلاف في فهم النصوص والإجراءات من قبل المنفذين، كما أن تسيير الإدارة المحلية يعتمد على موثيق وديساتير متعددة ونصوص قانونية لا متناهية لا يكاد يطبق الواحد منها حتى يتم استبداله بآخر¹.

إن القوانين الحالية التي تحكم الجماعات المحلية خففت من سلطة الوالي على حساب توسيع صلاحيات المجلس الولائي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يلعب دوراً هاماً باعتباره المنفذ لقرارات المجلس الولائي²، وبخصوص وصاية هذا الأخير على المجالس البلدية التابعة لإقليم الولاية فإنه بإمكانه إلغاء قرارات المجلس البلدي أو تعليق تنفيذها مؤقتاً³، ويمكن للوالي اتخاذ كل الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الأمن والسلامة العمومية بالنسبة لبلديات الولاية⁴، ويمكن له أن يحل محل رؤساء البلديات بموجب قرار معلل لممارسة السلطات المقررة بهذا الصدد في حالة تهديد النظام العام لبلديتين أو أكثر⁵، كما أن مداوات المجالس الشعبية البلدية تودع لدى الولاية وتطبق بعد 15 يوم، في هذه الفترة يدلي الوالي برأيه أو قراره بخصوص شرعية القرارات وصحتها⁶.

ما يزيد تكريس المركزية هو ممارسة رئيس الدائرة لوصاية معتبرة على كل بلدية عدد سكانها أقل من 50 ألف ساكن، وبصايق على مداوات المجلس الشعبي البلدي الخاصة بالميزانية، ويحدد بعض الضرائب البلدية ويبرم العقود الإدارية، كما يقدم آراءه في كل مداوات المجالس البلدية التي تحتاج إلى مصادقة الوالي، إضافة إلى سهره على تسيير الانتخابات⁷.

2.2.2 إشكالية تمويل الجماعات المحلية

من أجل تأدية الجماعات المحلية (على رأسها البلدية) للمهام المنوطة بها، خصصت لها مصادر تمويل متعددة ومتنوعة من رسوم وضرائب مباشرة وغير مباشرة ومداخيل الأملاك إلا أن حجم هذه

¹ ناصر قاسمي، 2010، تسيير الجماعات المحلية في الجزائر وعوامل الجمود: نظرة نحو مستقبل تسيير المجاعات المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

² ناصر قاسمي، 2010.

³ المادة 80 من القانون 09-90.

⁴ المادة 81 من القانون 09-90.

⁵ المادة 82 من القانون 09-90.

⁶ المادة 41 من القانون 09-90.

⁷ ناصر قاسمي 2010.

المصادر لا يتوافق وحجم احتياجات الجماعات المحلية وخصوصا أن الإدارة المركزية تأخذ حصة الأسد من الجباية العادية وأن حصة الجماعات المحلية لا تتعدى نسبة 25% من هذه الجباية.¹

كما أن معظم البلديات لا تتواجد بها حركية اقتصادية كبيرة مما يقلل من مداخيل الجباية بها، الأمر الذي أدى إلى العجز المالي لمعظم البلديات، والجدول التالي يوضح تطور البلديات العاجزة بالجزائر:

جدول رقم 15: تطور عدد البلديات العاجزة ماليا بالجزائر

السنة	عدد البلديات العاجزة	المبلغ (بآلاف الدينارات)
1990	164	250 650
1991	620	1963 510
1992	660	1904 343
1993	792	3 804 773
1994	796	2908495
1995	939	4931373
1996	1090	6711002
1997	1160	7945100
1998	1249	8968526
1999	1207	8824475
2000	1184	8912003
2001	1150	10988335

¹ بن شعيب نصر الدين وطبيبي بومدين، 2010، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

11119270	1162	2002
10610226	1126	2003
10836700	1129	2004
11227264	1127	2005

المصدر: بن شعيب نصر الدين وطبيي بومدين، 2010، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن عدد البلديات العاجزة في تزايد مستمر حيث أرتفع بمقدار حوالي 07 أضعاف بين سنتي 1990 و 2005 في حين تزايد مبلغ العجز بنسبة أكبر ليتضاعف بحوالي 45 مرة بين سنتي 1990 و 2005، مما يدل على عدم فاعلية سياسات التنمية المحلية.

لا تشكل حصة الجباية البلدية في المتوسط سوى 26% من مجموع الإيرادات الجبائية الوطنية العادية، وبإضافة الجباية البترولية فإن هذه النسبة تنخفض إلى حدود 10%¹.

ما أدى للعجز. هو كون أن هذه النسبة المنخفضة مخصصة لتمويل 48 و 1541 بلدية جزء منها مخصص لتغطية نفقات تسيير الجماعات المحلية، والجزء الآخر مخصص لتمويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

لقد تم إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية سنة 1973، يتميز هذا الصندوق بطابع مزدوج (مؤسسة عمومية ومديرية مركزية)، يتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات والولايات في مجال التجهيز والاستثمار، حيث يمنح الصلاحية للولاة لتقسيم أغلفة مالية كلية على البلديات والمشاريع المختلفة حسب كيفية محددة مسبقا²

يمول هذا الصندوق من بعض الاقتطاعات الإلزامية من الميزانيات المحلية ونسب من بعض لضرائب والرسوم، في سنة 1995م أوكلت له وزارة الجماعات المحلية مهمة إعانة سلك الحرس البلدي³ والتي تتعدى في الغالب 40% من ميزانيته⁴ إضافة إلى الزيادة الكبيرة لعدد البلديات العاجزة كما رأينا في الجدول رقم 11، وإلغاء ضريبة الدفع الجزافي التي كان يستأثر بنسبة 70% منها⁵ الأمر الذي أدى إلى

¹ بن شعيب نصر الدين وطبيي بومدين، 2010.

² عبد السلام العياضي، 2009، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون والبرامج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 38 - 39.

³ عبد السلام العياضي، 2009، ص 39.

⁴ بن شعيب نصر الدين وطبيي بومدين، 2010.

⁵ بن شعيب نصر الدين وطبيي بومدين، 2010.

اقتصار دور هذا الصندوق في تقديم إعانات استثنائية للبلديات العاجزة وتوقف عن تقديم مساعدات التجهيز للبلديات مما يعني عدم مساهمته في تمويل المشاريع التنموية للمحليات.

3.2.2 ضعف الموارد البشرية

إن وضعية الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية (خاصة البلديات) سيئة، وهذا نظرا لسياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين، إضافة إلى ضعف الموارد، مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية. كما تتميز الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية بخاصيتين أساسيتين يتمثلان في التضخم الكمي والنقص النوعي¹.

إن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال ركز بالدرجة الأولى على سد الفراغ مهما لشروط الكفاءة، فرغم التضخم الكمي للعمال في الجماعات المحلية تبقى هذه الأخيرة بحاجة إلى موظفين مؤهلين ومختصين للقيام بالمهام المنوطة إليهم والتي هي في تطور مستمر، كما أن التأطير على المستوى المحلي يعاني من الإهمال بسبب قلة التكوين والتدريب من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى².

أمام هذه العمالة غير المؤهلة تم ترقية البعض منهم إلى مناصب عليا، الأمر الذي أدى بهم إلى توجيه اهتمامهم نحو الحفاظ على مراكزهم ونفوذهم، إضافة إلى تحول العلاقة القائمة بين أفراد التنظيم إلى علاقة مبنية على الولاء، خاصة للمسؤول المباشر وأصحاب النفوذ داخل وخارج البلدية من أجل الحصول على الامتيازات والمصالح وتدعيم مراكزها داخل التنظيم كما نجد في بعض الأحيان أن التشريعات والمراسيم الصادرة أكبر من القدرة البشرية للجماعات المحلية³.

كما يلاحظ أيضا ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن والتي تعد إحدى المعوقات الأساسية في وجه تحقيق سياسات التنمية المحلية والحضرية. ويتجلى هذا من خلال غياب الإعلام، الأمر الذي جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، إضافة إلى عدم توفره على بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية وعدم فاعلية الموظفين وتهربهم من تقديم المعلومات وتوجيه المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف من أين يحصل على المعلومات التي يحتاجها ولا بمن يتصل، الأمر الذي يؤدي إلى القطيعة مع الإدارة وعدم الثقة بها، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي عموما وعلى الاستثمار بوجه الخصوص، لأن حركية وفاعلية النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي تتطلب علاقة قوية بين الإدارة والمواطن وثقة متبادلة.

¹ وفاء معاوي، 2010، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 80.
² وفاء معاوي، 2010، ص 81.
³ ناصر قاسمي، 2010.

4.2.2 آليات تفعيل دور الجماعات المحلية

مما سبق يتضح لنا جليا أن اللامركزية في التسيير مجرد لامركزية صورية، يتم التأكيد عليها في الخطاب الرسمي، أما في الواقع نجد أن أصحاب القرار بقوا متأثرين بنمط التسيير السابق، وهذا ما يعد عقبة في طريق تفعيل التنمية المحلية ونجاح برامجها التنموية، إضافة إلى هذا يوجد بعض العقبات الأخرى التي تواجه التنمية المحلية والتي يتمثل أهمها في التمويل وعدم كفاءة الموارد البشرية.

من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية وقيامها بالمهام الموكلة إليها بأحسن شكل يجب:

- إصلاح قانون الجماعات المحلية، بإعطائها صلاحيات وحرية أكبر في عملية صياغة وتنفيذ البرامج التنموية، مع توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة على حساب الهيئات التنفيذية؛
- إصلاح المنظومة الجبائية باعتماد نظام جبائي خاص بالجماعات المحلية ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص محددة بين الولاية والبلدية والصندوق المشترك بين الجماعات المحلية؛¹
- إصلاح نظام الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وحصص دوره في تمويل المشاريع التنموية فقط؛
- ضرورة تحديد المستوى العلمي والكفاءة للمرشح للوظائف المحلية الحساسة (كربس البلدية) أو على الأقل ضمان توفر مستشارين من ذوي الإختصاص؛
- تفعيل الرقابة على المجالس المحلية، خصوصا الرقابة من طرف المجتمع المدني والمواطنون؛
- تكثيف البرامج التكوينية لموظفي الإدارات المحلية وتوظيف نسبة أكبر من المختصين والكفاءات التسييرية.

لكن قبل تفعيل اللامركزية يجب تهيئة وتوفير عوامل وشروط نجاحها وتحقيقها للأهداف المنوطة بها، حيث تتمثل شروط فاعلية اللامركزية في تحديد بدقة نوع الوظائف المراد لامركزيتها، تأمين الموارد التي تمكن السلطات المحلية من توفير خدماتها.

أما عوامل نجاح اللامركزية فتتمثل في وجود دولة فعالة القدرة وسلطة محلية مؤهلة وملتزمة، إضافة إلى وجود مجتمعات مدنية ومواطنون مشاركون، مطلعون ومنظمون.²

3.2 المجتمع المدني

1.3.2 دور المجتمع المدني في تحقيق سياسات التنمية المحلية والحضرية بالجزائر

إن دور المجتمع المدني في مجال المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والحضرية لا يقل شأنًا عن دور القطاع الحكومي ودور القطاع الخاص، خاصة على مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر

¹ بن شعيب نصر الدين وطبيي بومدين، 2010.

² رمضان زوبيري، 2010، الشراكة كمدخل لتحقيق الحوكمة المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي لأفراد المجتمع سواء للقاطنين في المدن أو في الأرياف، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار لا يستطيع السوق تقديمها كتشجيع القيم والأخلاق من طرف الجمعيات الدينية.¹

إن التجربة أكدت بما لا يدع للشك أن المجتمع المدني يشارك بنشاط في تنمية الخبرات المحلية وتحرير المواطنين عبر إنجاز مشاريع توفر فرصا للشغل، ويعزز من البنيات التحتية الأساسية ويساهم في الحد من تفاقم الأمية والإدماج الفعلي لكل الفئات المقصية في عملية التنمية.

إن دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية في الجزائر يبقى ضعيفا، بالرغم من أن القانون يتيح للأفراد والجماعات حق تشكيل منظمات غير حكومية، إلا أنه في الواقع قدرة هذه المنظمات على التأثير في صناعة القرار محدودة جدا وتكاد تكون معدومة.²

2.3.2 التحديات التي تواجه المجتمع المدني

تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر جملة من التحديات على رأسها محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه العمل الجمعي بالإضافة إلى مواجهته لمشكلة قلة الموارد وانعكاسات ذلك على استقلاليته عند مزاولته لنشاطاته.

تعد الموارد التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني المحرك الأساسي لقيامها بأدوارها المختلفة وإدارة علاقاتها بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلالها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، وبذلك يعتبر شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر، إضافة إلى هذا المشكل يلاحظ ازدواجية التعاطي الرسمي مع مؤسسات المجتمع المدني، إذ يلاحظ إغراق بعض الجمعيات بالمنح ومنعها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة، في مقابل دعم نشاط الجمعيات ذات الأهداف الآنية كدعم بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية مقابل توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.³

إضافة إلى تحدي قلة الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني هناك تحدي آخر يتمثل في سعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواءها، كما يلاحظ هيمنة الأجهزة البيروقراطية عليها، مما ينعكس سلبا على احتفاظ هذه الجمعيات بشخصيتها والقيام بمهامها.

¹ وفاء معاوي، 2010، ص 115.

² باقر سليمان النجار، 2007، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع بحثناج إلى إصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 338 ص 62.

³ وفاء معاوي، 2010، ص ص 119-120.

كما أن المقررات تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يساعد الدولة على التحكم في نشاط هذه الجمعيات، إذ تمنح المقررات فقط للجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها.¹

إضافة إلى كون معظم الجمعيات التي تم تأسيسها تتمركز بالمدن وبالأخص بالمدن الكبرى في حين تكاد تكون مفقودة في المدن الصغرى والقرى.²

كما يلاحظ أيضا غياب الوعي بدور المجتمع المدني في العملية التنموية وافتقار نسبة معتبرة من المواطنين لقيم العمل والفاعلية والكفاءة، إضافة إلى انتهازية بعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني والسعي لخدمة مصالحهم الخاصة.

في الأخير يمكن القول أن أهم تحدي أمام مؤسسات المجتمع المدني هو الثقافة السياسية لدى العديد من دوائر السلطة الحاكمة ونظرتهم إليها واقتناعهم بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة والعكس صحيح³، في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في إنشائها بالطرق المباشرة وغير المباشرة لاقتناعها بان فعالية المجتمع المدني وحيويته من أهم عوامل نجاح الدولة وتأديتها لمهامها، بمعنى أن المجتمع المدني يسهم في قوتها وديمومتها.

ففي الدول الغربية يشكل المجتمع المدني دعما كبيرا للدولة، ويخفف الكثير من أعبائها ويعد بمثابة خزان للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية لتمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات، ومن هذا المنطلق قدمت الدول الغربية لمؤسسات المجتمع المدني كل التشجيع والتسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها في التنمية وخدمة المجتمع كبديل لدور الدولة والذي كان في الكثير من الأحيان يغفل عن المشاكل الخاصة ولا يراعي الخصوصيات والظروف المحلية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لنجاح السياسات والبرامج التنموية، لأن حق الإنسان في التنمية يعني في المقام الأول حق كل إنسان وبشكل متساوي في المشاركة في أعباء وثمار التنمية.⁴

3.3.2 آليات تفعيل دور المجتمع المدني

من أجل تفعيل دور المجتمع المدني ينبغي تغيير النظرة السلبية للدولة تجاهه والتي تنظر إليه على أنه منافس وخصم إلى نظرة إيجابية تعتبره مكملا ومساعدة لها في عملية وضع السياسات التنموية وتنفيذها، ومحاولة التقليل أو القضاء على كل العقبات التي تعترض طريقه إضافة إلى تشجيعه وتوفير

¹ منى هرموش، 2010، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 102.

² منى هرموش، 2010، ص 112.

³ عبد الرزاق جيلالي و ابراهيم بلعادي، 2005، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، ص 137.

⁴ منى هرموش، 2010، ص 122.

كل التسهيلات والصلاحيات له من خلال توسيع دائرة مشاركته في عملية صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، بصياغة قوانين واضحة تحدد دوره وصلاحياته في التنمية، إضافة إلى تفويضه إنجاز البعض من الوظائف المتعلقة بخصوصية المحليات والتي قد يتعذر على الدولة أداءها بالكفاءة المطلوبة.

ليتم تعزيز دور المجتمع المدني أكثر يجب تعزيز وتوطيد علاقته باقي أطراف التنمية المحلية (الدولة والقطاع الخاص)، من خلال تعزيز مقومات الحوكمة، ترسيخ الديمقراطية، سن القوانين والتشريعات التي تحكم العلاقة بين الأطراف الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) مع تحديد دور كل طرف، اعتماد مبدأ تقاسم المعلومات من أجل ترشيد اتخاذ القرارات التنموية السليمة، إضافة إلى تشجيع الحرية الإعلامية والعمل على تشجيع الحوار الإيجابي لتعزيز الثقة بين الأطراف الثلاثة من خلال عدم التمييز وتحيز الدولة في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، زيادة تقدير المؤسسات الحكومية لأفكار وطلبات الإصلاح من طرف المجتمع المدني والتي تصب في خدمة القضايا والسياسات التنموية.¹

في الأخير يمكن القول أنه لكي يسهم المجتمع المدني في التنمية المحلية لابد من:²

- ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة وألا تقوم بأدوار تحت الطلب؛
- التوفر على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي؛
- القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذو قوة اقتراحية وضاغطة في إتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام؛
- ضرورة الاستمرار في التكفل بهوموم المواطنين.

4.2 إنتشار الفساد و تأثير ذلك على التنمية المحلية

1.4.2 الفساد بالجزائر وأسباب إنتشاره

يقصد بالفساد سوء استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق ربح شخصي، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع وتعطيل برامج التنمية الاقتصادية، ويقصد به أيضا استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

¹ منى هرموش، 2010، ص ص 130-133.

² نور الدين بن ابراهيم، 2007، الشراكة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، ص 191.

والرشوة هي ما يقدم للموظف من أجل اتخاذ إجراءات يستفيد منها الشخص المانح وتضرر بالمصلحة العامة، أو بالجهة التي يعمل فيها¹.

من العوامل المساهمة في تنامي الفساد وتراجع التنمية في الجزائر البنية الهشة والريثة للاقتصاد وإعتماده على الريع البترولي، مما أدى إلى جعل الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية ما يفتح الباب أمام كبار الموظفين لاستقبال الرشاوى مقابل تقديم تسهيلات وتنازلات، هذا من جهة، وإتباع هذه السياسة يزيد من حجم الإعانات التي تستغل وتقدم كميزة من النظام السياسي لحشد الإلتباع والمؤيدين².

كما أن إنتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي باعتباره النهج الاقتصادي الذي يسمح بتنمية إقتصادية وإجتماعية للجميع، إلا أن هذا النهج ولد عدة أمراض، نتج عنها ثراء فئة قليلة ثراء فاحش على حساب بقية الشعب، الأمر الذي أدى إلى غضب الشارع الجزائري وخروجه في احتجاجات نتج عنها التخلي عن النهج الاشتراكي والانتقال للاقتصاد المبني على حرية المنافسة، مما زاد من حركة وحيوية انتشار الفساد خلال هذه المرحلة الانتقالية وخصوصا بعد مباشرة عمليات الخصخصة والتي كانت بطريقة فوضوية ولم تكن وفق قواعد علمية مضبوطة إضافة إلى انتشار الاقتصاد الموازي والحركة المكثفة للسوق السوداء³.

إن هيمنة السلطة المركزية على صنع القرار وإحتكارها للحكم في ظل غياب الشفافية ووضوح النشاطات الحكومية أدى إلى استخدام الموارد العامة واستغلالها للمصلحة الخاصة، إضافة إلى وجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر للموارد المتاحة وسوء استخدامها وعدم تطبيق القوانين بسبب عدم فعالية النظام القضائي وتعقد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالاستثمار⁴.

مما زاد من ظاهرة الفساد وبالأخص على المستوى المحلي عدة عوامل تتمثل أهمها في⁵:

- غياب المخطط الهيكلي العام وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، مما أنتج إزدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أدبيا إلى تكبير الجهاز الإداري، عدم المساواة و تكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية إضافة إلى ضعف التدريب الإداري وعدم إنتظامه؛
- إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة إنحصار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد

¹ بوعلام وليهي ولعياشي عجلان، 2008، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 141-142.

² مصطفى عبدو، 2008، ص 79.

³ مصطفى عبدو، 2008، ص 80.

⁴ بومدين طاشمة، 2008، الحكم الراشد ومشكلة بناء الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر.

⁵ بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، 2010، الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي وتغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة وضعف الرقابة الإدارية؛

- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع، حيث يتجلى هذا التناقض في الظهور بالوضع المثالي الذي يجب أن تكون عليه الأمور خلافا لما هو عليه الواقع، والغريب أن يتم إخفاء هذه الفجوة بين التوقعات والحقائق عن طريق إصدار القوانين التي لا يتم تطبيقها والإعلان عن تفويض صلاحيات إدارية مع إبقاء رقابة المركز وحصص حق إتخاذ القرارات فيه، وإصدار التقارير بأن النتائج قد حققت الأهداف المرجوة بينما الحقيقة أن النتائج لم تتحقق إلا جزئيا؛

- تجاهل دور المجالس البلدية في عملية وضع الاستراتيجيات التنموية ومعالجة المشاكل المحلية.

في الأخير. يمكن اختصار عوامل تفشي الفساد في المعادلة التالية:

$$\text{الفساد} = \text{درجة إحتكار القرار} + \text{حرية التصرف} - \text{المساءلة}^1$$

2.4.2 مظاهر تفشي الفساد بالجزائر

رغم الوفرة والتحسين المالي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة من إرتفاع في المداخيل من سنة لأخرى، حيث وصل فائض إحتياطي الصرف في نهاية ديسمبر 2010 إلى 155 مليار دولار²، وتوجه الجزائر نحو الإفتتاح الاقتصادي وبناء سوق حرة والبحث عن مصادر متعددة للثروة، إلا أن الواقع الاقتصادي يكشف عكس ذلك تماما، حيث أن الاقتصاد الوطني لم يزد إلا هشاشة وضعفا أمام التطور الذي عرفته اقتصاديات مختلف الدول، كالدول المجاورة التي تفوقها من حيث المداخيل والثروة.

لقد فاقت خسائر الجزائر جراء السياسة المالية المتبعة 2 مليار دولار أمريكي سنة 2003 ليرتفع مقدار الخسائر سنة 2004 إلى 4.77 مليار دولار بعدما تم إعتقاد 72 دج لكل دولار أمريكي وبانهيار الدولار الأمريكي جعل من خسائر الجزائر تتضاعف³.

كما قدرت خسائر الجزائر من تهريب الأموال إلى الخارج خلال العقود الأربعة الماضية بـ: 50 مليار دولار، الأمر الذي يعود إلى غياب آليات الرقابة أو عجزها عن مكافحة الفساد، حيث أن بعض القوانين كقانون مكافحة الرشوة طبق على صغار الفاسدين وأفلت منه بارونات الفساد⁴.

إن إزدياد ميزانية التجهيز والتهيئة العمرانية في مقابل عدم الصرامة والجدية في مراقبة المشاريع المنجزة وفق المعايير الدولية فتح الباب أمام ازدياد حجم الرشاوي المقدمة من طرف المقاولين للمراقبين

¹ Robert Klitgard, 2006, Combattre la Corruption, Nouveaux Horizons, Paris, p 81.

² جريدة القناة الإلكترونية: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=531781&issueno=11217>

³ Ahmed Ben Bitour, 2006, P 190.

⁴ بشير مصيطفي، 2011، الدعوة لميثاق وطني لمكافحة الفساد، مقال منشور على موقع الجزيرة للاقتصاد والأعمال الإلكتروني: www.aldjazeera.net.

التقنيين والمهندسين المعماريين، الأمر الذي تجلّى بعد الزلزال الذي تعرضت له بومرداس، إذ كشفت آثار الزلزال الغش الفاضح في استعمال مواد البناء، وعدم إحترام أدنى المعايير العلمية في البناء.¹

إضافة إلى إزدياد الضغط العمراني والبناء الفوضوي، وتوسعه السريع، مع عدم مطابقته لمعايير العمران، وما ضاعف من هذا المشهد الانتشار الطفيلي للقرى والمناطق غير الحضرية المجاورة للمدن في ظل غياب رقابة السلطات المحلية إضافة إلى زيادة نشاط مافيا العقار عن طريق انتشار الوكالات العقارية التي لا تستند إلى أي إطار قانوني يسمح لها بالنشاط الرسمي، الأمر الذي أتى على مساحات كبيرة بتحويل العقار الفلاحي إلى مساحات للبناء، تجاوز الأطر القانونية بخصوص تسيير التجزئات الحضرية حيث أن القوانين تنص على وجوب تخصيص 40 % من مساحة أي تجزئة للمساحات الخضراء، إذ تم خرق هذا القانون وتمت المتاجرة بهذه المساحات من طرف الناقلين في تسيير الشؤون العامة لهذه البلديات والمدن ما جعل معدل نصيب المواطن الجزائري من المساحات الخضراء يتدنى إلى 1.5 م² لكل مواطن مقابل 20 م² وفقا للمعايير الدولية.²

كما أنه خلال العشرية الأخيرة زاد عدد الفضائح والاختلاسات على غرار فضيحة بنك الخليفة والتي تورط فيها 104 شخصيات منهم ضباط بالجيش ووزراء ومسؤولين في الدولة حيث سرقوا ما يعادل مليار دولار أمريكي، كما تورط 18 إطار من المديرية العامة للحماية في تحويل مشبوه لنحو 1.17 مليار دولار لصفقات اقتناء أدوات مدرسية، وعالجت الجهات القضائية فضيحة تتعلق بتبديد نحو 30 مليون دولار في مشاريع تولتها مؤسسة "إتصالات الجزائر" تتعلق بإبرام صفقات مخالفة للقوانين وتضخيم للفواتير.³

كما تورط إطارات بالخرينة العمومية لولاية البليدة في إختلاس نحو 130 مليون دولار من أموال الموثقين واستعمالها لأغراض شخصية وفي ولاية بشار تم تحويل 24 مليون دولار من مبلغ إنجاز مشروع للإسمنت إلى الحسابات الخاصة للمشرفين على المشروع، وفتحت العدالة ملف نهب 680 مليون دولار من مشروع إيقاف زحف الرمال على 23 ولاية سهبية وفي ولاية الوادي تلاعبت شركة صينية بالتعاون مع أطراف جزائرية بمشروع القضاء على المياه الصاعدة حيث تم اختفاء 40 كلم من أنابيب المشروع. لتحل بعد سلسلة الفضائح هذه، فضيحة سونطراك حيث رصدت المخابرات آلاف المليارات المنهوبة والمسروقة في صفقات نفطية مشبوهة تورط فيها مسؤولون كبار في الدولة.⁴

¹ مصطفى عبدو، 2008، ص 117.

² مصطفى عبدو، 2008، ص ص 119-120.

³ مقال منشور يوم 2011/03/01 على موقع الجريدة الالكترونية: www.aldjarida.com

⁴ مقال منشور يوم 2011/03/01 على موقع الجريدة الالكترونية: www.aldjarida.com

إضافة إلى التهرب الضريبي الذي بلغ مستوياته القياسية حيث قدر بأكثر من مائة مليار دينار جزائري سنويا¹، ونفسي الرشوة وانتشارها بشكل واسع، حيث تشير الإحصائيات أن الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة تبلغ نسبتهم 28 % سنة 2008².

3.4.2 آليات الحد من الفساد

من أجل الحد من الفساد ومجابهته لا بد من تطبيق الحوكمة المحلية التي تقوم على الخصائص التالية:

- المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية؛
- المساءلة: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
- الشرعية (سيادة القانون): قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة، وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، بتوفير فرص متساوية للجميع؛
- الكفاءة والفعالية: يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي إحتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة؛
- الشفافية: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال؛
- الاستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي؛
- الرؤية الإستراتيجية: يجب أن يتمتع صانعو القرارات المحلية برؤية بعيدة المدى تركز على تحليل الظروف البيئية، والإستفادة من الفرص المتاحة والتحصير لمواجهة التحديات.

¹ Tlemsani Rachid, 1999, Bazard et Globalisation : l'aventure de l'infeteh en Algérie, Edition el-Hikma, Alger, P 136.

² تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام 2010.

- من أجل تحقيق وتجسيد الحوكمة المحلية على أرض الواقع وتفعيلها - حسب ما نص عليه إعلان المؤتمر الدولي لإدارة المدن المنعقد في ديسمبر 1996 بصوفيا- لا بد من توافر العناصر التالية:¹
- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛
 - لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛
 - مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
 - تهيئة الظروف التي من شأنها خصصة الإقتصاد المحلي.
- في الأخير يمكن القول أنه رغم التأكيد والحرص من طرف المسؤولين على تطبيق الحكم الراشد، إلا أن النتائج المسجلة على أرض الواقع عكس ذلك تماما، فالفساد خصوصا في السنوات الأخيرة لا يزيد إلا انتشارا، ومن أجل مجابهته وتطبيق الحكم الراشد لا بد من:
- توفر الإرادة السياسية اللازمة، التي لا تكفي بسن القوانين والتأكيد على محاربة الفساد وتطبيق الحكم الراشد في الخطاب الرسمي فقط، بل لا بد أن تضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك ومتابعتها على أرض الواقع؛
 - سن القوانين والمراسيم ووضع الآليات الكفيلة بتجسيد الشفافية التامة وحرية تداول المعلومات ونشرها لكافة الجمهور المحلي.
 - دعم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا الجمعيات الناشطة في مجال محاربة الفساد وتعزيز وتوسيع صلاحياتها من خلال سن قوانين ومراسيم محددة، واضحة ودقيقة؛
 - التوعية والترويج لثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية، وكذا نشر ثقافة المساءلة ومحاربة الفساد لدى المواطنين، مع وضع الآليات اللازمة للتكفل بالشكاوى والتبليغ عن حالات الفساد وتوفير الحماية لصالح المبلغين.
- كما يقترح في هذا الصدد الخبير الاقتصادي الجزائري بشير مصيطفى إقتراحا² يراه قاطعا مانعا للفساد، وهو ميثاق وطني أشبه بميثاق الشرف ينطوي على ضوابط تناقشها في جلسات وطنية كل قوى الدولة من الجيش والأمن والأحزاب والنقابات والبرلمان والمجتمع المدني والقضاء، ثم يوقعون على الميثاق.
- ويضيف أنه سيكون من حق جميع الموقعين على الميثاق مراقبة إنفاق المال العام، فنتوسع الرقابة عليه من رقابة أمنية وقضائية إلى رقابة شعبية، ويصبح ميثاقا أخلاقيا يسمح لأي مواطن بالسؤال عن كيفية إنفاق المال العام.

¹ عبد القادر خليل وبوفاسة سليمان، 2010، تنوع الموارد المالية وتحسين الحوكمة مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.

² بشير مصيطفى، 2011، حريق الجسد: مقالات في الإقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 125.

خلاصة الفصل

بعد تحليل مؤشرات أهداف الألفية والوقوف على مدى تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع وجدنا أنه في الغالب هناك خطوات متقدمة في تحقيقها، وأن الجهود المبذولة في هذا الصدد تسير في الطريق الصحيح، وهذا ما بينته العديد من المؤشرات كنسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ونسبة تدرس الإناث بالنسبة لتدرس الذكور وكذا تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم...

إلا أنه قد لاحظنا تسجيل بعض النتائج السلبية والتي تمثلت في انخفاض نسبة التمدرس بالطورين المتوسط والثانوي خصوصا بالنسبة للذكور بسبب التسرب المدرسي، الانخفاض الكبير لنسبة المقاعد التي تشغلها السيدات في البرلمانات مقارنة بنسبة المقاعد التي يشغلها الرجال، معدل انتشار الأمراض الخطيرة (كفيروس السيدا ومرض السل) والتي رغم محدودية انتشارها هي في تزايد عوض أن تكون في انخفاض كما هو مسطر.

كما أن النتائج الايجابية المسجلة تعبر عن المتوسط الوطني ولا تخص كل الأقاليم، فهذه النتائج نجدها جد ضعيفة بالمناطق النائية، خصوصا بالجنوب والمناطق السهبية، الأمر الذي يتنافى والتنمية المستدامة التي تركز على التوزيع العادل لثمار التنمية بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد.

إضافة إلى هذا، إن حجم الموارد المالية الموجهة للتنمية لا تعكس حجم ونوعية المشاريع المنجزة على مستوى المحليات، ويعود السبب في هذا بالدرجة الأولى إلى إنتشار الفساد وإلى عدم التطبيق الفعلي للامركزية وعدم إشراك المجتمع المدني في العملية التنموية، بالإضافة إلى نقص كفاءة المورد البشري العامل بالإدارة المحلية.

الخلاصة العامة

خاتمة

ستكون خاتمة بحثنا هذا إجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مقدمة الموضوع وفق الفرضيات التي قمنا باختبارها من خلال عرضنا للسياسات المحلية والحضرية التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق أهداف الأجندة 21، ولمعرفة مدى نجاعة هذه السياسات قمنا بتحليل مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية كون الجزائر قد تبنت هذه الأهداف في مجال تنفيذ الأجندة 21، مقدمين بعد ذلك أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا، والتي على ضوءها نقدم التوصيات التي نراها حلوًا مناسبة لتفعيل عملية التنمية المحلية والحضرية من أجل تنفيذ الأجندة 21 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

أ- لقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات وتدابير مؤسسية وقانونية، وهياكل ومؤسسات من أجل تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية، في إطار تجسيد وتفعيل عملية التنمية المستدامة، من أهم هذه الإجراءات والتدابير نذكر: قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة...

كما أوكلت مهمة حماية البيئة والتنمية المستدامة لعدة هيئات من كتابة دولة ووزارة، إلى أن استقر أمرها سنة 2000 في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، التي أدرج تحتها عدة هيئات ومؤسسات خاصة بالتنمية المستدامة كالمرصد الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، المديرية الولائية للبيئة...

حيث قامت هذه الوزارة بإعداد استراتيجية وطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، تضم المخططات التالية:

- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011.

- المخطط الوطني للأعمال ذات الأولوية 2001-2004.

- الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004.

- الندوات الجهوية لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

إلا أنه ما يعاب على هذه الإجراءات والتدابير هو:

- كثرة تداول مهمة البيئة على مختلف الهيئات (12 هيئة من سنة 1974 إلى 2000) مما أثر سلبا على مردودها على أرض الواقع.

- قصور التدخل المحلي في حماية البيئة والتنمية المستدامة، سواء على مستوى الميثاق البلدي أو الندوات الجهوية التي نص عنها القانون 01-20 ولم يصدر التنظيم الذي يحدد تنظيمها وتحديد مهامها، الأمر الذي يفقدها الطابع الإلزامي ويضفي عليها الطابع الفني فقط.

ب- من من أجل تحقيق أهداف الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة، والقضاء على المشاكل والاختلالات الناجمة على السياسات التنموية السابقة، إعتدت الجزائر على تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من خلال تحديد أربع خطوط توجيهية: إقليم مستدام، إنشاء حركات إعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم، تحقيق العدالة الإقليمية.

وبخصوص تهيئة المدن الجزائرية وترقيتها، تسعى الدولة لجعل المدن الكبرى للوطن أشعة تنافس دوليا، ومولدات للتنمية، ومن أجل فك الخناق عليها وتوزيع السكان والنشاطات على كامل الإقليم الوطني تم تسطير انجاز ثلاث أصناف من المدن الجديدة هي: المدن الجديدة بامتياز، المدن الجديدة لإعادة توازن الأقاليم، المدن الجديدة القائمة على أساس التنمية المستدامة.

ويتم تحقيق هذه التوجهات بالإعتماد على أدوات ومخططات تهيئة الإقليم والتهيئة الحضرية التالية:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.
- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم.
- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- مخطط شغل الأراضي.

من أجل تجسيد هذه السياسات والمخططات اعتمدت الجزائر على نوعين من البرامج التنموية:

- برامج التجهيز (المخطط البلدي للتنمية- المخطط القطاعي)
- البرامج المرافقة والمدعمة للنمو الاقتصادي (كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي تنمية الهضاب العليا وتنمية الجنوب، برنامج دعم التجديد الريفي). بالإضافة إلى العديد من صناديق التنمية (كالصندوق المشترك للجماعات المحلية، صندوق ترقية النشاطات الحرفية والتقليدية، صندوق دعم تشغيل الشباب....).

ج- إن سياسات التنمية المحلية تساهم في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة، إلا أن نسبة هذه المساهمة تعد جد محدودة، ولا ترقى للمستوى المنتظر منها تحقيقه، ويرجع هذا للعوامل التالية:

- لقد حققت الجزائر نسبة متقدمة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالنظر إلى المعدل الوطني المحقق، غير أن هناك تفاوت في نسب تحقيق هذه الأهداف من جهة، واختلافا كبيرا في نسب تحقيقها بين مختلف الأقاليم المحلية بالقطر من جهة أخرى، مما يدل على وجود تنمية غير متوازنة بالإقليم الوطني، الأمر الذي لا يتماشى ومبدأ التنمية المستدامة المتعلق بالتوزيع العادل لثمار التنمية وكذا توصيات الأجندة الرامية إلى تنمية كل الأقاليم المحلية تنمية عادلة ومتوازنة؛

- إن النتائج التنموية المحققة غير ناتجة عن نمو محلي (أكثر من ثلثي البلديات عاجزة مالياً)، بل يعود إنجاز هذه المشاريع إلى الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول، مما يحول دون استمرارية هذه التنمية في حالة نفاذ الطاقة الأحفورية أو انخفاض أسعارها؛
- إعتقاد الجزائر على البترول وعدم خلق إنتاج محلي منافس، إضافة إلى الإستغلال اللاعقلاني للثروة الأحفورية واستنزافها؛
- عدم فاعلية دور الجماعات المحلية بسبب محدودية صلاحيتها وأن اللامركزية التي تتمتع بها مجرد لامركزية صورية، كما أن المخططات التنموية المسطرة ذات بعد وطني وتسيير مركزي مما يجعلها بعيدة كل البعد عن التكفل باحتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية؛
- ضعف القدرات المالية للجماعات المحلية وقلة مداخيلها من الجباية؛
- عدم فاعلية دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية في دفع العملية التنموية بسبب كثرة البلديات العاجزة مالياً من جهة، وتحمله أعباء غير تنموية (التي تفوق 40% من ميزانيته) من جهة أخرى؛
- ضعف كفاءة المورد البشري بالإدارات المحلية؛
- عدم فاعلية دور المجتمع المدني، وعدم إشراكه في عملية صياغة وتنفيذ المشاريع التنموية؛
- إن من أكبر العقبات التي تواجه التنمية المحلية والحضرية وتنفيذها للأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة هي: إنتشار الفساد وتفشيه، مما يؤدي سنوياً إلى هدر مبالغ مالية ضخمة من المال العام جراء الاختلاسات وسوء التسيير وانتشار الرشوة والمحسوبية وتجاوز القوانين، الأمر الذي ينعكس سلباً على تخطيط وإنجاز المشاريع التنموية وكفاءتها.

التوصيات:

- على ضوء هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:
- إصلاح قانون الجماعات المحلية وتوسيع صلاحياتها، وكذا صلاحيات المجالس المنتخبة؛
- إصلاح المنظومة الجبائية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، مع حصر دوره في تمويل المشاريع التنموية فقط؛
- العمل على بناء اقتصاد محلي قوي يركز على الإنتاجية والفاعلية والتنوع في المداخيل؛
- تكثيف البرامج التكوينية لموظفي الإدارات المحلية وتوظيف نسبة أكبر من المختصين مع ضرورة تحديد المستوى العلمي للترشح للوظائف المحلية، خصوصاً الحساسة منها (كالرئيس ورؤساء اللجان بالمجالس البلدية والولائية)؛
- تفعيل دور المجتمع المدني من خلال توسيع دائرة مشاركته في عملية صياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية، وتدعيمه بقوانين ومراسيم واضحة ودقيقة تحدد دوره وتعزز صلاحياته في التنمية؛

- ضرورة تغيير النظرة السلبية لصانعي القرار تجاه المجتمع المدني، التي تراه منافسا وخصما، إلى نظرة إيجابية مبنية على أساس أنه مكمل ومساعد للدولة في أدائها لمهامها؛
- ضرورة توفر الإرادة السياسية اللازمة، التي لا تكفي بسن القوانين والتأكيد على محاربة الفساد وتطبيق الحكم الراشد في الخطاب الرسمي فقط، بل لا بد من وضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك ومتابعتها على أرض الواقع؛
- سن القوانين والمراسيم ووضع الآليات الكفيلة بتجسيد الشفافية التامة وحرية تداول المعلومات ونشرها لكافة الجمهور المحلي؛
- التوعية والترويج لثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية، وكذا نشر ثقافة المساءلة ومحاربة الفساد لدى المواطنين، مع وضع الآليات اللازمة للتكفل بالشكاوى والتبليغ عن حالات الفساد وتوفير الحماية لصالح المبلغين؛
- ضرورة التقسيم العادل لثمار التنمية بين مختلف الأقاليم والمناطق؛
- ضرورة الإسراع في وضع بدائل للثروة الأحفورية.

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة المؤشرات الـ 134 الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتنمية

الإجابات	الوضعية	التركيز على	فصول جداول أعمال القرن 21
	<ul style="list-style-type: none"> • الرقم القياسي لاتساع الفقر • الرقم القياسي لجسامة الفقر • الرقم القياسي لشدة الفقر • الرقم القياسي لجيني للتفاوت في الدخل • علاقة متوسط مرتب الإناث بمتوسط مرتب الذكور. 	- معدلات البطالة	الفصل 3: محرارية الفقر
	<ul style="list-style-type: none"> • الكثافة السكانية 	<ul style="list-style-type: none"> - معدلات نمو السكان - معدلات الهجرة الصريحة - المؤشر الظرفي للخصوبة 	الفصل 5: الدينامية الديموغرافية والاستدامة
<ul style="list-style-type: none"> • الحصص المخصصة للتربية من الناتج الداخلي الخام 	<ul style="list-style-type: none"> • الأطفال في السنة الخامسة من التعليم الابتدائي. • توقعات التمدد • الاختلافات في معدلات التمدد بين الفتيات والفتيان. • عدد النساء من السكان النشيطين مقابل 100 رجل 	<ul style="list-style-type: none"> - معدلات التطور السكاني بالنسبة لسن التمدد - معدلات التمدد في المستوى الابتدائي (خام وصافي) - معدلات التمدد في المستوى الثانوي (خام و صافي) - معدلات محو الأمية 	الفصل 36: دعم التعليم والوعي العام والتدريب
<ul style="list-style-type: none"> • تلقيح الأطفال ضد الأمراض المعدية 	<ul style="list-style-type: none"> • ولوج المرافق الصحية المناسبة 		الفصل 6: الحماية والارتقاء

<ul style="list-style-type: none"> • استعمال موانع الحمل. • الرقابة على المنتوجات الكيماوية ذات الخطورة. • الكامنة في الغذاء • النفقات الوطنية في مجال الصحة المخصصة للعلاجات المحلية. • حصة النفقات الوطنية في مجال الصحة من ن.د.خ 	<ul style="list-style-type: none"> • التمكين من الماء الصالح للشرب • توقعات البقاء على قيد الحياة عند الولادة. • الوزن عند الولادة. • معدلات الوفيات عند الأطفال. • معدلات الوفيات بين النساء عند الولادة. • تغذية الأطفال. 		<p>بالعناية الصحية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المصادقة على الاتفاقات الدولية. • تنفيذ الاتفاقات الدولية المصادق عليها. 			<p>الفصل 39: الصكوك والآليات القانونية الدولية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استراتيجيات التنمية المستدامة • برنامج المحاسبة البيئية والاقتصادية المدمجة • إلزامية تقييم التأثير على البيئة • المجالس الوطنية للتنمية المستدامة 			<p>الفصل 8: إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار</p>
<ul style="list-style-type: none"> • العلماء والمهندسون الممارسون للبحث والتطوير في كل مليون من السكان. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدد العلماء والمهندسين في كل مليون من السكان. 		<p>الفصل 35: العلم في خدمة التنمية</p>

<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة لنشاطات البحث والتنمية كنسبة مئوية من ن.د.خ 			
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة للتجهيز لكل فرد من السكان. 	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة سكان الحواضر من مجموع السكان. • السكن غير النظامي في المناطق الحضرية • المساحة المخصصة للسكن لكل شخص. • ثمن المسكن ونسبته من الدخل. 	<ul style="list-style-type: none"> - معدلات نمو سكان الحواضر - استهلاك وقود السيارات لكل فرد من السكان. - الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية. 	<p>الفصل 7: دعم نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • الناتج الداخلي الصافي محذوفة منه النفقات الجانبية. • حصة المنتجات المصنعة من السلع المصدرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - ن.د.خ لكل فرد من السكان - النسبة المئوية للإستثمار من ن.د.خ - النسبة المئوية لمجموع الواردات والصادرات من ن.د.خ 	<p>الفصل 2: التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • الإحتياطيات المعدنية المؤكدة . -إحتياطيات الطاقة الحجرية المؤكدة. • مدة حياة الإحتياطيات المؤكدة للطاقة. • كثافة استعمال المواد الأولية والثانوية. • حصة القيمة المضافة 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستهلاك السنوي للطاقة - إسهام الصناعات ذات الاستهلاك الكبير للموارد الطبيعية في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التصنيعية. 	<p>الفصل 4: تغيير أنماط الاستهلاك.</p>

	للصناعة في ن.د.خ • استهلاك الطاقات المتجددة.		
• النسبة المئوية لنفقات حماية البيئة من ن.د.خ • مبلغ التمويل الجديد أو الإضافي من أجل التنمية المستدامة.	• الدين الخارجي/ن.و.خ • خدمة الدين/الصادرات	- النقل الصافي للموارد /ن.و.خ - النسبة المئوية لمساعدة العمومية على التنمية من ن.و.خ	الفصل 33: الموارد والآليات المالية.
• الإعانات المخصصة للتعاون التقني.	• حصة الواردات من التجهيزات المقبولة بيئياً	- استيراد مواد التجهيز - الإستثمارات الأجنبية المباشرة.	الفصل 34: نقل التقنيات السليمة بيئياً والتعاون
• معالجة المياه المستعملة • كثافة شبكات القياس الهيدروليكي.	• احتياطات المياه الجوفية. • تركيز النفايات الغائطية في المياه العذبة. • الطلب البايوكيميائي على الأوكسجين.	- إستغلال في المياه الجوفية والسطحية. - إستهلاك الماء لكل فرد من السكان للاحتياجات المنزلية.	الفصل 18: حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
	• الحد الأعلى للغلة السمكية المستدامة من جانب مصايد الأسماك. • مؤشرات الطحالب.	- التزايد السكاني في المناطق الساحلية. - إهراق البترول في المياه الساحلية. - إلقاء الآزوت والفسفور في المياه الساحلية.	الفصل 17: حماية المحيطات وجميع البحار
• التسيير اللامركزي للموارد الطبيعية.	• تغيرات وضع التربة	-تطور استعمال التربة	الفصل 10: النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها

<ul style="list-style-type: none"> • دالة التساقطات المطرية الشهرية الوطنية. • دالة النبات انطلاقا من صور الأقمار الاصطناعية الأراضي المتأثرة بالتصحّر. 	<ul style="list-style-type: none"> • السكان الذين هم تحت عتبة الفقر في المناطق القاحلة. 	<p>الفصل 12: إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: محاربة التصحر والجفاف.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية • رفاهية سكان الجبال. 	<ul style="list-style-type: none"> •التغيرات الديموغرافية في المناطق الجبلية. <p>الفصل 13: إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة للتعليم الزراعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الأراضي القابلة للزراعة لكل فرد من السكان. • تدهور نوعية التربة بسبب التملح والانسداد. 	<ul style="list-style-type: none"> - استعمال مبيدات الحشرات الزراعية. - استعمال الأسمدة - الأراضي القابلة للزراعة المسقية - استعمال الأسمدة في الزراعة <p>الفصل 14: دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الغابات المحمية • مساحات الغابات المحمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تطور المساحة الغابوية 	<ul style="list-style-type: none"> - كثافة الاستغلال الغابوي. <p>الفصل 11: محاربة إزالة الغابات</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • الأجناس المهددة بالانقراض. 	<p>الفصل 15: المحافظة على التنوع البيولوجي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة للبحث و لتطوير البيوتكنولوجيا. • وجود القواعد التنظيمية المرتبطة بتطور البيوتكنولوجيا 		<p>الفصل 16: الإدارة السليمة بيئياً للبيوتكنولوجيا</p>

<ul style="list-style-type: none"> • برنامج للإحصائيات الوطنية للبيئة 	<ul style="list-style-type: none"> • الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل 100 من السكان • إمكانية الوصول للإعلام 		<p>الفصل 40: الإعلام من أجل اتخاذ القرار.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تمثيل الجماعات الرئيسية داخل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة • تمثيل الأقليات العرقية و السكان الأصليين داخل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة • إسهام م.غ.ح في التنمية المستدامة 			
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة للتقليل من تلوث الجو. 	<ul style="list-style-type: none"> • تركيز التلوث في المناطق الحضرية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إطلاق الغازات المسؤولة عن خلق جو مكتوم. - اطلاق أكسيد الكربون - اطلاق أكسيد الآزوت - استهلاك مواد مدمرة لطبقة الأوزون. 	<p>الفصل 9: حماية الغلاف الجوي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المخصصة لإدارة النفايات • اعادة استعمال و اعادة تحويل النفايات في الحواضر وتبديدها. 		<ul style="list-style-type: none"> - إنتاج النفايات الصلبة الصناعية والبلدية - تخزين وتبديد نفايات المنازل. 	<p>الفصل 21: الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المنتجات الكيماوية الممنوعة أو المقننة 	<ul style="list-style-type: none"> • التسممات الناتجة عن المنتجات الكيماوية 		<p>الفصل 19: الإدارة السليمة</p>

بصرامة.			بيئياً للمواد الكيميائية السامة.
• النفقات المخصصة لمعالجة النفايات الضارة	• المساحات المحتلة من طرف مواقع ملوثة	- إنتاج النفايات المسببة للأذى - استيراد وتصدير النفايات الضارة	الفصل 20: الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة.
		- إنتاج النفايات المشعة	الفصل 22: الإدارة المضمونة والسليمة بيئياً للنفايات المشعة.

المصدر: [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\) doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8) doc)

الملحق رقم (02): قائمة المؤشرات الحضرية ال: 51 المتفق عليها عالميا

المؤشرات الأساسية المتفق عليها عالمياً (51 مؤشر)	
مؤشرات الخلفية العامة للمدينة	نسب استعمالات الأراضي
	قياس حجم سكان المدينة/ حسب النوع/ العمر/ الكثافة شخص/كم ²
	نسبة الزيادة السنوية للسكان أو المعدل السنوي لنمو السكان
	نسبة الأسر التي ترأسها امرأة
	متوسط حجم الأسرة
	معدل التكوين الأسري
	فئات توزيع الدخل
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة
	التوزيع النسبي للمساكن حسب النوع
	التوزيع النسبي لأنواع حيازة المسكن
مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	نسبة الأسر الفقيرة
	نسبة العمالة غير الرسمية
	نصيب الفرد من أسرة المستشفيات
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
	توقع الحياة عند الميلاد
	معدلات الأمية للناضجين (15 سنة فأكثر)
	معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي
	كثافة الفصل
	معدل الجريمة
مؤشرات البنية الأساسية	نسب/ مستوى توصيلات المنازل بالمرافق
	نسب إتاحة الحصول على المياه النقية
	متوسط استهلاك الفرد من المياه
	السعر الوسيط للمياه
	نسب الإنفاق على مفردات البنية التحتية بالمدينة
مؤشرات النقل	التوزيع النسبي لأنماط النقل
	متوسط زمن رحلة العمل
	نسبة الإنفاق السنوي على الطرق/ شخص بالمدينة

معدل ملكية السيارات	مؤشرات إدارة البيئة	
طول الطرق بالمدينة (كم)		
نسبة المياه المعالجة		
إنتاج النفايات الصلبة/ شخص/ كج		
نسب وسائل التخلص من النفايات الصلبة		
نسب المساكن المقامة على أراضي هشة		
نسبة المنازل المهدامة/ الآيلة للسقوط (خلال 05/ 10 سنوات الماضية)		
التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات المحلية	مؤشرات المحليات	
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الرأسمالي بالمدينة		
نسبة خدمات الديون (نسبة مدفوعات أصول الدين المحلي/ من جملة المصروفات السنوية البلدية).		
نسبة العاملين بالمحليات/ جملة عدد سكان المدينة		
معدل الأجور والرواتب		
نسبة المنصرف من تعاقدات المحليات من جملة المنصرف		
عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية / 100 ألف من السكان.		
مستوى الحكم الذي يوفر الخدمات بالمدينة بلدية/ أمانة/ محافظة/ بلدية فرعية/ مديرية		
مستوى التحكم في القرارات المحلية (سلطة اتخاذ القرار) محلي/ إقليمي/ مركزي.		
وسيط سعر المسكن/وسيط دخل الأسرة		مؤشرات الإسكان
وسيط إيجار المسكن/وسيط دخل الأسرة المستأجرة		
معدل متوسط سعر الأرض المطورة إلى متوسط سعر الأرض الخام		
متوسط نصيب الفرد من الأمتار المربعة بالمنزل		
نسبة المساكن الدائمة (ذات البنية القوية/ إجمالي المساكن)		
نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة)/ إجمالي المساكن		
نسبة إنتاج المساكن (عدد المساكن المنتجة سنويا / عدد السكان)		
الاستثمار بالمسكن (الاستثمار العقاري/ الناتج المحلي)		

المصدر : <http://www.jeddah-uo.org>

الملحق رقم (03): إنجازات الحكومة الجزائرية خلال الفترة 1999-2008

المجموع 2008-1999	إنجازات 2008-2004	إنجازات 2003-1999	الوحدة	التعيين
				السكن
430.359	195.765	234.594	عدد المسكن	* السكن العمومي الإيجاري
360.115	113343	246.772	عدد المساكن	* السكن الاجتماعي التماهي
336.596	336.596	-	عدد المساكن	* السكن الريفي
35.681	35.681	-	عدد المساكن	* البيع بالإيجار (عدل + الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط)
88.627	34.836	53.791	عدد المساكن	* وغيرها من المساكن (التقوية)
270.006	111.314	158.692	عدد المساكن	* بنايات أخرى
1.521.384	827.535	693.849		المجموع
530.573				* عدد المسكن الجاري إنجازها إلى غاية 2008/12/31
				التربية الوطنية
553	321	232	العدد	* الثانويات
2.020	904	563	العدد	* الإكمامليات
3.978	1.535	2.443	العدد	* المدارس الابتدائية (متوسط 08 أقسام)
312	198	114	العدد	* داخليات
2.840	2.517	323	العدد	* مطاعم مدرسية ونظام نصف داخلي
				التكوين المهني
19	09	10	العدد	* معاهد التكوين المهني
134	76	58	العدد	* مراكز التكوين المهني والتمهين
243	128	115	العدد	* ملحقات المعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين
138	138	-	العدد	* داخليات
				التعليم العالي
601.778	338.778	263.000	العدد	* مقاعد بيداغوجية
299.221	190.521	108.700	العدد	* أملاك الإيواء
143	143	-	العدد	* المطاعم الجامعية
				الشباب والرياضة
120	29	91	العدد	* ملاعب متعددة الرياضات
314	194	120	العدد	* مركبات رياضية جوية
102	22	80	العدد	* قاعات متعددة الرياضات
852	852	-	العدد	* ميادين رياضية وقضاءات للألعاب
168	168	-	العدد	* مساح وأحواض للسباحة
51	51	-	العدد	* نور الشباب
27	27	-	العدد	* بيوت الشباب

المجموع 2008-1999	إنجازات 2008-2004	إنجازات 2003-1999	الوحدة	التعيين
				الصحة
33	22	11	العدد	* مستشفيات
107	59	48	العدد	* عيادات متعددة الاختصاصات
207	78	129	العدد	* مراكز صحية
05	05	-	العدد	* عيادات التوليد ومركبات الأمهات والطفولة
1.078	530	548	العدد	* قاعات العلاج
				الثقافة
133	133	-	العدد	* مكتبات
23	13	10	العدد	* دور الثقافة
71	44	27	العدد	* مراكز ثقافية
82	82	-	العدد	* تهيئة وترميم منشآت ثقافية
				الطاقة والمناجم
1.066.359	741.678	324.681	عدد المنازل	* الربط بشبكة الغاز
356.321	164.798	191.523	عدد المنازل	* الربط بشبكة الكهرباء
06	06	-	العدد	* المحطات الكهربائية
				الموارد المائية
39	30	09	العدد	* المسود
1.778	1.778	-	العدد	* مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب
867	867	-	العدد	* مشاريع التطهير
49	49	-	العدد	* محطات التنقية
1.163	1.163	-	العدد	* خزانات المياه
7.135	1.819	5.316	العدد	* حفر الآبار
463	416	47	العدد	* المحاجر المائية
02	02	-	العدد	* محطات تحلية مياه البحر
				الانشغال العمومية
186 كلم	120 كلم	66 كلم	المسافة الخطية	* الطرق السريعة - غرب
4.213 كلم	1.926 كلم	2.287 كلم	المسافة الخطية	* إنجاز طرق وطنية
3.709 كلم	1.801 كلم	1.908 كلم	المسافة الخطية	* إنجاز طرق ولائية
46.478 كلم	43.362 كلم	3.116 كلم	المسافة الخطية	* صيانة وتهيئة وتحديث شبكة الطرقات
1.070	763	307	العدد	* إنجاز منشآت قنينة
53	45	08	العدد	* إنجاز وتهيئة منشآت مرورية
53	28	25	العدد	* إنجاز وتهيئة منشآت مطارية
				النقل
1.148 كلم	786 كلم	362 كلم	المسافة الخطية	* إنجاز وتحديث شبكة السكك الحديدية
295 كلم	295 كلم	-	المسافة الخطية	* كهربة الخطوط
				التعيين
				الزراعة
310.810 هكتار	310.810 هكتار	-	هكتار	* توسيع المساحة الصالحة للزراعة
225.712 هكتار	225.712 هكتار	-	هكتار	* غرس الأشجار المثمرة والكروم
110.553 هكتار	110.553 هكتار	-	عدد العمليات	* تأهيل مستثمرات فلاحية
13.923.600 هكتار	13.923.600 هكتار	-	هكتار	* حماية مساحات سهبية
137.350 هكتار	137.350 هكتار	-	هكتار	* غرس النباتات الرعوية
5.334 كلم	5.334 كلم	-	كلم	* فك العزلة عن طريق فتح مسالك
865 هكتار	865 هكتار	-	عدد العمليات	* مكافحة التصحر (عدد المشاريع)
				الداخلية
83.782	83.782	-	العدد	* المحلات التجارية

المصدر: الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية <http://www.premier-ministre.gov.dz>

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. بشير مصيطفى، 2011، حريق الجسد: مقالات في الإقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. تودارو ميشيل، 2006، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
3. خالد مصطفى قاسم، 2007، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. دوجلاس موسشيت، 2000، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
5. شوقي عبد المنعم، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1993
6. صبحي فارس الهيتي، (2009)، "التخطيط الحضري"، دار اليازوري
7. طلعت محمود، 2003، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
8. عباس حيدر، (1994)، "تخطيط المدن والقرى"، الطبعة الأولى، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية.
9. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003، إتجاهات جديدة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
11. عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. عبد الهادي الجوهري و آخرون، 2001، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
13. عثمان علي الناجم، (1999)، "العمارة في العالم العربي"، مجلة المهندس السعودية، العدد 11، المجلد 11.
14. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، 2007، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
15. محمد جاسم محمد، 2006، الإقليم والتخطيط الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان
16. محمد سيد فهمي، 1999، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

17. محمد محمود الإمام، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت
18. مصطفى طلبة، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت
19. منال طلعت محمود، (2001)، "التنمية والمجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، مصر
20. منال عباس البطران، 2006، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت
21. هناء حافظ بدوي، 2000، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الرسائل و الأطروحات:

22. بوفنارة فاطمة، (2009)، "تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر: حالة مدينة الخروب"، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري - قسنطينة-، الجزائر
23. بوهنقل زوليخة، 2009، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة: حالة بلديات قسنطينة، الماجستير، قسم التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
24. تكواشت كمال، 2009، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، الجزائر.
25. جمال زيدان، 2001، واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر.
26. عبد السلام العياضي، 2009، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون والبرامج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
27. فاتح أودينة، (2009)، "التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية: دراسة حالة مخطط شغل الأراضي POS طريق حمام الضلعة بالمسيلة"، مذكرة ماجستير، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر.
28. مصطفى عبدو، 2008، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة: حالة الجزائر 1995-2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

29. منى هرموش، 2010، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
30. وسيلة السبتي، 2005، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
31. وفاء معاوي، 2010، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
32. وناس يحي، 2007، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة تلمسان، الجزائر.

الملتقيات والمجلات:

33. ابراهيم بختي والطاهر خامرة، 2008، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
34. أحمد تي وناصر رحال، 2008، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
35. أمل مومني (رئيس وحدة المرصد الحضري الوطني الاردني) مداخلة في المؤتمر الإقليمي الثاني، المبادرات والإبداع التنموي في المدن العربية، يومي: 27- 29/06/2009، عمان - الاردن.
36. باقر سليمان النجار، 2007، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 338.
37. بن شعيب نصر الدين وطيب بومدين، 2010، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
38. بوعباية حسان ولعويجي عبد الله، 2010، دور الجماعات المحلية في إعداد مخططات التهيئة والتعمير، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع

- والتحديات (دراسة بعض التجارب الدولية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
39. بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، 2010، الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
40. بوعلام وليهي ولعياشي عجلان، 2008، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف، الجزائر.
41. بومدين طاشمة، 2008، الحكم الراشد ومشكلة بناء الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر.
42. جمال لعمارة، دلال بن طبي، مسعودة نصبة، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 21-22/11/2006
43. حاجي محمد، شارف خوجة الطيب، دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-15/04/2008
44. حياة بن اسماعيل، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 21-22/11/2006
45. رمضان زوبيري، 2010، الشراكة كمدخل لتحقيق الحوكمة المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
46. ريمة خلوطة و سلمى قطاف، 2008، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر

47. زنكري ميلود، براني عبد الناصر، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية: سبل استفادة الجزائر منها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 2008/04/15-14
48. سهام حرفوش وآخرون، 2008، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة و مؤشرات قياسها، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
49. صالح صالح، 2008، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 7-8 أبريل
50. عبد الرحيم احمد بلال، المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن: عمان، 2007
51. عبد الرزاق جيلالي و ابراهيم بلعادي، 2005، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 314.
52. عبد القادر خليل وبوفاسة سليمان، 2010، تنويع الموارد المالية وتحسين الحوكمة مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
53. عبد الله خبايا ، سعاد بعجي، التنمية المحلية آلية لتحقيق التنمية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 2008/04/15-14
54. علي بوعمامة، مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 2008/04/15-14
55. علي كريم العمار، سنة النشر؟، خبير في التنمية الاقتصادية المحلية، مخطط مدن جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، مقالة بعنوان: مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية
56. عمر شريف، تطور الطاقة الشمسية ودورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-14-2008/04/15
57. عيسات العربي، إبراهيمي حياة، 2008، دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-15 أبريل
58. فاتح بن نونة والطاهر خامرة، 2008، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
59. فتيحة هارون، 2007، الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث، الملتقى الدولي للحكم الراشد واستراتيجية التغيير في العالم الثالث، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف
60. فيصل الحذيفي، 2007، الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الاردن: عمان
61. لخضر مرغاد، كمال منصوري، 2006، التمويل بالوقف: بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 21-22 نوفمبر
62. لطرش ذهبية، 2008، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
63. محمد المحسن إبراهيم، (2009)، "العمارة المستدامة"، مؤتمر هندسة القاهرة الأول: العمارة وال عمران في إطار التنمية، مصر،
64. محمد بوهزة و عمر بن سيرة، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر

65. محمد تقرورت ومحمد طرشي، 2008، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
66. محمد لموسخ، 2009، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر.
67. نادية محمد بصير، (2002)، "أهمية الاقتصاد في المساحات المبنية بين المفهوم البيئي والإسلامي"، ندوة الإسكان الثانية، المملكة العربية السعودية
68. ناصر قاسمي، 2010، تسيير الجماعات المحلية في الجزائر وعوامل الجمود: نظرة نحو مستقبل تسيير المجاعات المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر.
69. نبيلة فالي، 2008، التنمية: من النمو إلى الاستدامة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر
70. نعمة أديب، 2005، أهداف الألفية من العالمية إلى الوطنية: مثال دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة في ندوة الأهداف الإنمائية وتوظيفها في السياسات الإجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.
71. نور الدين بن ابراهيم، 2007، الشراكة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15.
72. هاشم عبد الله الصالح، (2004)، "التنمية العمرانية المستدامة"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الخامس، الدمام، المملكة العربية السعودية.

المراجع باللغة الأجنبية

73. Ahmed Ben Bitour, 2006, Radioscopie de la Gouvernance Algérienne, edif, Alger.
74. Beat Burgenmeier, 2005, Economie du développement durable, 2ème édition, Boeck Université, Bruxelles.
75. DENIEL Bazin, JEAN Yves Vilcat, 2007, Vers une Education au développement durable: démarches et outils, éditions CRDP de l'Académie d'Amiens, Paris.
76. Edward Barbier, 1987, The concept of Sustainable economic development.
77. Farid Baadache, 2008, le Développement Durable tout Simplement, Edition Eyrolle, Paris.

78. Féron Geneviève et autres, 2002, Le développement durable des enjeux stratégiques pour l'entreprise, Préface de Robert Lion, 3ème tirage, Edition d'organisation, Paris.
79. Gabriel WAKERMAN, 2008, Le développement durable, Ellipses édition marketing.
80. Jean Luc BOURDAGES, 1997, Le Développement Durable, Edition Bibliothèque du parlement, CANADA.
81. Jean-Michel Ballet, 2008, Gestion des déchets, 2ème édition, Dunod, Paris.
82. Paul Backer, 2005, Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation, Paris.
83. Robert Klitgard, 2006, Combattre la Corruption, Nouveaux Horizons, Paris.
84. Tlemsani Rachid, 1999, Bazard et Globalisation : l'aventure de l'infeteh en Algérie, Edition el-Hikma, Alger.

التقارير:

85. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2007.
86. تقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008.
87. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005.
88. تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
89. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2006.
90. المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011، 2001، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
91. الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004، 2001، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مذكرة توجيهية.
92. هيئة الأمم المتحدة، أهداف الألفية في المنطقة العربية للعام 2005.
93. هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003.
94. هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009.
95. هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010.
96. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: خلاصة، وثيقة غير منشورة.
97. Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2007.
98. Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008.
99. Office National des Statistiques, 2009, L'Algérie en Quelques Chiffres

القوانين والمراسيم:

100. القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.
101. قانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 /12/ 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.
102. قانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.
103. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 178 المؤرخ في 28/05/1991، المتعلق بتحديد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26.
104. القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.
105. القانون رقم: 99- 09 المؤرخ في 28/07/1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51.
106. القانون رقم: 04- 20 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84.
107. القانون رقم: 02- 02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10.
108. القانون رقم: 02- 08 المؤرخ في 08/05/2002 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 14/05/2002.
109. القانون رقم 06- 06 مؤرخ في 20/02/2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12/03/2006.
110. الأمر رقم 67 - 24 الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.
111. الأمر رقم 69 - 38 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.
112. القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.
113. القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07/04/1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

114. المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380، المؤرخ في 1981/12/26، المتعلق بتحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.
115. المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52. المادة 02 من القانون رقم 06-06 مؤرخ في 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2006/03/12.

مواقع الانترنت:

116. طيب سليمان مليكة، 2008، اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39، على الموقع الإلكتروني: WWW.ULUM.NL،
117. عبد الصمد زياد، الدور المتنامي للمجتمع المدني في التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، موقع الإلكتروني: www.annd.org
118. مركز المنشاوي للدراسات والبحوث الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: www.minshawi.com/vb/members/26807
119. رنا عزيز، (2007)، معوقات التنمية الحضرية: دراسة حالة مدينة دمشق بالنسبة للدول الأكثر تقدما، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني: www.astrolabe.files.wordpress.com/2007/07/urbanplanning
120. جواد أبو زيد، "قراءة في مفهوم التنمية"، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.nibraschabab.com/wp-content/uploads/doctor1.jpg>
121. موقع معماري للمهندس العربي: www.m3mary.com/information/sustainable_architecture_green.htm
122. يوسف لخضر حمينة، نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية و التطبيق: دراسة حالة مدينة المسيلة، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/jo/pdf/Amman%2520Co
123. الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/index.html>
124. المصدر: موقع الأمم المتحدة الإلكتروني لأهداف الألفية: <http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-7129.html>
125. المرصد الحضري لمدينة جدة الموقع الإلكتروني: <http://www.jeddah-uo.org>

126. كلمة الطيب لوح (وزير العمل والضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي،
2007، جنيف أيام 30 ماي /15 جوان، منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/communicat
127. البرنامج التكميلي لدعم النمو، الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>
128. موقع الرئاسة الجزائرية : -
<http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm>
129. الموقع الإلكتروني للوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية
http://www.mddr.gov.dz/ppdrstatic_ar/accueille.htm
130. موقع القناة الإلكترونية:
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=531781&issueno=11217>
131. حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 - 2008، الموقع الإلكتروني للحكومة الجزائرية:
<http://www.premier-ministre.gov.dz>
132. مقال منشور يوم 2011/03/01 على موقع الجريدة الإلكترونية:
www.aldjarida.com
133. بشير مصيطفى، 2010، الدعوة لميثاق وطني لمكافحة الفساد، مقال منشور على موقع الجزيرة للاقتصاد والأعمال الإلكتروني:
www.aldjazeera.net
134. Centre d'Information des Nations Unies, 2008, Site Web:
<http://www.unic.org.dz>
135. <http://newscafee.com/cafee/index.php?option=com>
136. <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8748>
137. <http://www.ejtemay.com/archive/index.php/t-9194.html>
138. www.undp.org
139. <http://www.oiace.com/index.php?option=com>.
140. [www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR\(8\) doc](http://www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8) doc).
141. www.alriyadh.com/2010/01/10/section.econ.
142. www.aldjarida.com.

الفهرس

فهرس الجداول

- الجدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة 44
- الجدول رقم 02: الأهداف الإنمائية وغاياتها 57
- الجدول رقم 03: مؤشرات الأهداف الإنمائية 63
- الجدول رقم 04: أهم الهيئات المتداولة لحماية البيئة في الجزائر من 1974 إلى 2000 71
- الجدول رقم 05: مؤشرات هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع 103
- الجدول رقم 06: مؤشرات هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي 105
- الجدول رقم 07: مؤشرات هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 107
- الجدول رقم 08: مؤشرات هدفى تقليل معدل وفيات الأطفال - تحسين صحة الأمهات 108
- الجدول رقم 09: مؤشرات هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما
من الأمراض 110
- الجدول رقم 10: مؤشرات هدف كفاءة الاستدامة البيئية 111
- الجدول رقم 11: مؤشرات هدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية 112
- الجدول رقم 12: توزيع البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2008 117
- الجدول رقم 13: نسبة مناصب العمل الدائمة والمناصب المؤقتة من إجمالي مناصب العمل
المنجزة 117
- الجدول رقم 14: صادرات الجزائر خلال السنوات من 2001 إلى 2008 119
- جدول رقم 15: تطور عدد البلديات العاجزة ماليا بالجزائر 121

فهرس المواضسع

أ- و	المقدمة العامة
	الفصل الأول: مدخل عام للتنمية المحلية والحضري
02	تمهيد.....
02	1. الإطار المفهمي للتنمية المحلية
02	3.1 ماهية التنمية.....
02	1.1.1 تطور مفهوم التنمية.....
04	2.1.1 قيم وأهداف عملية التنمية.....
05	4.1 ماهية التنمية المحلية.....
05	1.2.1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.....
06	2.2.1 مفهوم التنمية المحلية.....
08	3.2.1 أهمية وأهداف التنمية المحلية وخصائصها.....
10	4.2.1 أسس ومبادئ التنمية المحلية ونماذجها.....
11	2. مجالات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها ومقومات تجسيدها.....
11	1.2 مجالات التنمية المحلية.....
12	2.2 الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية.....
13	1.2.2 دور الدولة.....
13	2.2.2 دور المجتمع المدني.....
15	3.2.2 دور المواطن.....
15	3.2 مقومات تجسيد التنمية المحلية.....
15	1.3.2 الإدارة المحلية.....
17	2.3.2 التخطيط والتقويم لبرامج التنمية المحلية.....
20	3.3.2 التمويل المحلي.....
23	4.3.2 المشاركة الشعبية.....
25	3. التنمية الحضرية وتخطيطها.....
25	1.3 ماهية التنمية الحضرية.....
25	1.1.3 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الحضرية.....
26	2.1.3 مفهوم التنمية الحضرية.....

27 3.1.3 مبادئ التنمية الحضرية المستدامة
28 4.1.3 أهداف ومعوقات التنمية الحضرية
39 2.3 التخطيط الإقليمي والحضري وتخطيط المدن
39 1.2.3 التخطيط الإقليمي
31 2.2.3 التخطيط الحضري
32 3.2.3 التخطيط المستدام للمدن
34 4. المدينة وتسييرها المستدام
34 1.4 المدينة المستدامة
34 1.1.4 تعريف المدينة المستدامة
34 2.1.4 سمات الاستدامة بالمدينة
34 3.1.4 مبادئ استدامة المدن
34 2.4 التسيير الحضري للمدن
35 1.2.4 تخطيط المدينة وتسيير العقارات
35 2.2.4 التحكم في الأخطار
35 3.2.4 تسيير الموارد والطاقة
36 4.2.4 تسيير النقل
36 5.2.4 المساحات الخضراء
37 6.2.4 تسيير النفايات
37 7.2.4 التسيير المحلي للمدينة
39 خلاصة
الفصل الثاني: التنمية المستدامة والأجندة 21 ومؤشرات القياس	
41 تمهيد
42 1. التنمية المستدامة
42 1.1 التطور التاريخي للتنمية المستدامة
42 1.1.1 السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة
43 2.1.1 تطور مفهوم التنمية المستدامة
44 2.1 تعريف التنمية المستدامة
46 3.1 خصائص و أهداف التنمية المستدامة
46 1.3.1 خصائص التنمية المستدامة
47 2.3.1 أهداف التنمية المستدامة

47 4.1 مبادئ ومقومات التنمية المستدامة
47 1.4.1 مبادئ التنمية المستدامة
49 2.4.1 مقومات و أسس التنمية المستدامة
50 5.1 أبعاد التنمية المستدامة
51 1.5.1 البعد الاجتماعي
51 1.5.1 البعد الاقتصادي
52 1.5.1 البعد البيئي
53 2. الاجندة وأهداف الألفية
53 1.2 الأجندة 21
55 2.2 الأجندة 21 المحلية
56 3.2 الأجندة 21 الحضرية
57 4.2 الأهداف الإنمائية للألفية
59 3. مؤشرات قياس التنمية
59 1.3 الاطار المفهومي لمؤشرات القياس
59 1.1.3 تطور مفهوم المؤشرات
60 2.1.3 مفهوم المؤشر
61 3.1.3 خصائص المؤشرات
61 4.1.3 فائدة المؤشرات
61 5.1.3 مراحل إعداد المؤشرات
62 6.1.3 أنواع المؤشرات
63 2.3 مؤشرات التنمية المحلية
65 3.3 مؤشرات التنمية الحضرية
65 1.3.3 مفهوم المؤشرات الحضرية
66 2.3.3 دور المؤشرات الحضرية
66 3.3.3 تصنيف المؤشرات الحضرية
68 خلاصة
	الفصل الثالث: سياسات التنمية المحلية والحضرية في الجزائر
70 تمهيد
70 1. التدابير القانونية والمؤسسية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر
71 1.1 التدابير المؤسسية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

- 73 2.1 التدابير القانونية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر
- 73 1.2.1 القانون المتعلق بحماية البيئة
- 74 2.2.1 القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها
- 74 3.2.1 القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
- 75 4.2.1 القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- 76 5.2.1 بعض والمراسيم الأخرى
- 77 3.1 الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر
- 1.3.1 المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-
- 78 2011
- 81 2.3.1 مخطط الأعمال ذات الأولوية
- 82 3.3.1 إستراتيجية حماية البيئة والتنمية المستدامة على المستوى المحلي
- 84 2. السياسات المحلية ودورها في التنمية المستدامة
- 84 1.2 دور البلدية والولاية في تحقيق التنمية المستدامة
- 85 1.1.2 صلاحية البلدية في مجال التنمية المستدامة حسب قانون 09/90
- 86 2.1.2 صلاحية الولاية في مجال التنمية المستدامة حسب قانون 08/90
- 87 2.2 برامج التنمية المحلية
- 87 1.2.2 برامج التجهيز
- 88 2.2.2 البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية
- 91 3. سياسات تهيئة الإقليم وترقية المدن الجزائرية
- 91 1.3 سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
- 92 1.1.3 الخط التوجيهي الأول: إقامة إقليم مستدام
- 92 2.1.3 الخط التوجيهي الثاني: إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي
- 92 3.1.3 الخط التوجيهي الثالث: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم
- 93 4.1.3 الخط التوجيهي الرابع: تحقيق العدالة الإقليمية
- 93 2.3 مخططات وأدوات تهيئة الإقليم والتهيئة الحضرية
- 93 1.2.3 مخططات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
- 95 2.2.3 مخططات التهيئة الحضرية
- 96 3.3 السياسات والتوجهات الكبرى لترقية المدن
- 96 1.3.3 سياسة المدينة
- 96 2.3.3 التوجهات الكبرى لترقية المدن

98 خلاصة
	الفصل الرابع: مدى مساهمة السياسات التنموية المحلية والحضرية في الأجندة 21
100 تمهيد
100 1. تحليل مؤشرات أهداف الألفية.....
100 1.1 التعريف بالمؤشرات المدروسة
103 1.2 تحليل المؤشرات
103 1.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.....
105 2.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.....
107 3.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين.....
	4.2.1 تحليل مؤشرات الهدفين الرابع والخامس: تقليل معدل وفيات الأطفال-
108 تحسين صحة الأمهات.....
	5.2.1 تحليل مؤشرات الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
110 والملاريا وغيرهما من الأمراض
111 6.2.1 تحليل مؤشرات الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية.....
112 7.2.1 تحليل مؤشرات الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.....
114 2. تقييم السياسات المحلية والحضرية والعقبات التي تعترض طريقها في الجزائر.....
114 1.2 وضعية التنمية بين مختلف الأقاليم
119 2.2 الجماعات المحلية والنظام المحدد لها
119 1.2.2 الجماعات المحلية بين المركزية واللامركزية
120 2.2.2 إشكالية تمويل الجماعات المحلية
123 3.2.2 ضعف الموارد البشرية
124 4.2.2 آليات تفعيل دور الجماعات المحلية
124 3.2 المجتمع المدني
124 1.3.2 دور المجتمع المدني في تحقيق سياسات التنمية المحلية والحضرية
125 2.3.2 التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر
126 3.3.2 آليات تفعيل دور المجتمع المدني
127 4.2 إنتشار الفساد وتأثيره على التنمية
127 1.4.2 الفساد بالجزائر وأسباب إنتشاره
129 2.4.2 مظاهر تفشي الفساد بالجزائر
131 3.4.2 آليات الحد من الفساد

133 خلاصة
134 الخاتمة العامة
139 الملاحق
151 قائمة المراجع
164 فهرس الجداول
165 فهرس المواضسع

الملخص

تعالج هذه الدراسة مدى مساهمة السياسات المحلية والحضرية في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، حيث تم التطرق للجانب النظري لكل من التنمية المحلية، الحضرية والتنمية المستدامة، الأجندة 21 ومؤشرات القياس، وبعدها تم عرض التدابير القانونية والمؤسسية وكذا الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، ثم تم التطرق لسياسات وبرامج التنمية المحلية والحضرية التي اتخذتها الجزائر من أجل تفعيل العملية التنموية بكامل التراب الوطني بعد فشل السياسات التنموية السابقة التي كانت تعتمد على التخطيط المركزي.

من أجل معرفة مدى مساهمة هذه السياسات في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة قمنا بدراسة وتحليل مؤشرات أهداف الألفية الإنمائية والوقوف على نسبة تحقيقها.

وفي الأخير قمنا بتقييم هذه السياسات وتحديد مواطن ضعفها، وطرح التوصيات التي نراها مناسبة لتفعيلها ومعالجة قصورها.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، التنمية الحضرية، التنمية المستدامة، الأجندة 21، الأهداف الإنمائية للألفية مؤشرات القياس.

Abstract

This study examines the contribution of local politics and urban areas in the implementation of Agenda 21 for local sustainable development in Algeria. Thus, a literature theory has been developed for each of the local development, urban, sustainable development, Agenda 21, benchmarks. Then, it has been reviewed the legal and institutional, as well as the national strategy for environmental protection and sustainable development in Algeria. Therefore it has been addressing the policies and programs of local development and urban areas taken by Algeria so to activate the development process, the full national territory, after the failure of previous development policies, which have been relied on central planning.

We study and analyze indicators of the Millennium Development Goals to identify the percentage goal that has been achieved. This will determine the contribution of these policies in the implementation of Agenda 21 for local sustainable development.

Finally, we evaluated these policies and identify its weaknesses, and made recommendations that we may see as an opportunity to activate and to address its shortcomings.

Key words: Local development, urban development, Sustainable development, Agenda21, Measurement indicators.